الطبعة
2
مختارات ميريت
أحمد السيد النجار
الانهيار الاقتصادى
فى عصر مبارك
ميريت
حقائق الفساد والبطالة
والغلاء والركود والديون
ebooks4arabs.blogspot.com
فصل أضافى:
حصاد السنوات الأربع من الولاية الخامسة

الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك

حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون

الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك
حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون

د. أحمد السيد النجار

الطبعةالثانية ٢٠١٠ .
(c) دار ميريت
٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة
تليفون / فاكس: ٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)
www.darmerit.org
merit56@hotmail.com

الغلاف : **أحمد اللباد**

المدير العام : **محمد هاشم**

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/١٦٥١٠

الترقيم الدولى: **977-351-262-2**

د. أحمد السيد النجار

الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك

حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون

ebooks4arabs.blogspot.com

دار ميريت
القاهرة ٢٠١٠

مقدمة

كـنت أخطـط لإصـدار كتاب عن الاقتصاد المصري في الربع قرن الأخير، وقطعت الشوط الأكبر في هذا السبيل، لكنني قررت تحويل الاتجاه إلى تناول تطور الاقتصاد المصري أو بالأحرى التدهور الاقتصادي وانهيار المكانـة الاقتـصادية الإقليمية والدولية لمصر في عصر مبارك، ردا على حملـة التزييف المروعة التي تشنها أجهزة الإعلام الرسمية والحزب الحاكم بـشأن الـتطورات الاقتصادية في عصر مبارك وبالذات كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية.

وانطلاقا من القواعد الأساسية التي تحكم عملي على مدار حياتي وهي الحقـيقة والعلم ومصلحة الوطن، رأيت أن أقدم للقراء كل الحقيقة بشأن أداء الاقتـصاد المصري خلال سنوات حكم مبارك الطويلة، لأن الحقيقة وحدها هي التي يمكن الانطلاق منها لتقييم ما جرى ولإصلاح ما تم إفساده. كما أن نـاس هـذا الوطن من مثقفين ومهنيين وعمال وموظفين وفقراء وأصحاب المـشروعات المنـتجة الحقيقية لهم كل الحق في العلم بحقيقة ما جرى وما يجـري في اقتصاد بلادهم لإدراك الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تدهوره وتدهور مكانته وتراجع مستويات معيشتهم وانتشار الفساد الذي يؤدي لنهب الثـروات العامة لصالح الفاسدين، وأيضا لإدراك سبب عجز هذا الاقتصاد عن توفير فرص العمل التي تمكن المصريين كسب العيش بكرامة.

وإلـى جانب هذا الدافع الموضوعي، كانت هناك وقائع محددة جعلتني أصر على إنهاء هذا العمل في زمن قياسي، وأول هذه الوقائع هي منعي من النشر في الصحيفة التي أعمل بها لما يقرب من تسعة أشهر بتعليمات شفوية من رئيس مجلس إدارتها الذي تمت إقالته مؤخرا والذي لا يستحق أن أورد اسـمه هـنا. وكان هدفه هو منعي من تقديم الحقائق للشعب المصري عن الوضـع الاقتـصادي فـي عـام الانـتخابات الرئاسية، إضافة إلى انتقامه

الشخصي مني لأنني كنت ممن تصدوا بالفعل والكتابة والمشاركات التلفزيونية لتجاوزاته المشينة في مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب، ولوجوده غير القانوني على رأس المؤسسة التي أعمل بها، وأيضا لدوره الهائل في فتح كل الأبواب أمام التجاوزات واختراق القانون وسوء الإدارة والانعدام المروع للعدالة في توزيع الدخول وتخريب الصحافة المصرية عموما بالسماح لحفنة من الصحفيين بجلب الإعلانات بالمخالفة للقانون وبخلط الإعلان بالتحرير، وبتكوين الشلل العائلية المدمرة لتكافؤ الفرص ولاعتبارات الكفاءة. وضمن ردي على هذا المنع، رأيت أن أقدم كل الحقائق الاقتصادية حول عصر مبارك في كتاب يقهر قرار منعي من النشر والإرادة الظلامية للشخص الذي أصدره. ورغم أنني كنت قادر على إنهاء ذلك المنع بتحويل القضية إلى كل الجهات النقابية المحلية والدولية والجهات التشريعية والتنفيذية والحزبية في مصر، إلا أن مدير مركز الدراسات الذي أعمل به قال لي أن رئيس مجلس الإدارة لن يستطيع فعل أي شيء في مواجهتي لكنه سيعطل كل أعمال المركز، وطلب مني التضحية من أجل المؤسسة البحثية العظيمة التي أنتمي إليها، فوافقت مرغما من أجل الزملاء على ألا يقترب هذا الشخص من نقابة الصحفيين، وأنه في حال محاولته الترشيح لأي منصب نقابي فيها فإنني سوف أفجر قضيته وليتول مركز الدراسات أموره. لكن الضغوط العظيمة التي قامت بها الجماعة الصحفية والتي أفخر بمشاركتي الفاعلة فيها، دفعت الدولة في النهاية إلى إقالة ذلك الشخص الذي كان موجودا في منصبه بالخروج على القانون، وانتهى الأمر بفتح ملفاته المالية الشائكة، وبقي عندي الإصرار على إصدار الكتاب لتقديم الحقيقة للمواطنين، ولتقديم درس لكل من يجرؤ على منع قلم حر من التواصل مع أبناء وطنه... درس مفاده أن الكلمة الحرة التي لا تبتغي سوى صالح الوطن يمكن أن تخترق كل الأسوار وتصل من ألف باب إلى عقول وقلوب المواطنين رغم أنف أي بيروقراطي ظلامي.

أما الواقعة الثانية فتتلخص في أن مجموعة من الشباب من قريتي التي أعشقها وتسكنني كل تفاصيلها وميراثها الجميل (كفر هورين بمحافظة المنوفية)، ينتمون إلى جيل جديد لا أعرف منه أحدا بشكل شخصي، أرادوا مني أن ألقي محاضرة حول الأوضاع الاقتصادية في مصر أسوة بما أفعله في الكثير من المدن والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية وأندية هيئات

التدريس والجامعات والمؤسسات الثقافية، لكن الترويع الأمني لشباب يبدأ أولى خطواته للمشاركة في مناقشة أوضاع بلده ومستقبله، تكفل بمنع هذا اللقاء، مما دفعني إلى تقديم كل ما كان هؤلاء الشباب يريدون معرفته وأقصد شهادتي على حال الاقتصاد المصري، في كتاب أضعه لكل القراء بالعربية وليس لشباب قريتي فقط.

أما الواقعة الثالثة فهي صدور البرنامج الاقتصادي لمرشح الحزب الوطني السيد/ محمد حسني مبارك، فقد جاء هذا البرنامج مليئا بالتزييف للحقائق حول ما أسماه بإنجازات الماضي، ومليئا بالأوهام حول ما يمكن أن يحققه في المستقبل، ورأيت أن واجبي الوطني يحتم على أن أقدم ردا على كل ذلك.

أما الواقعة الأخيرة فهي الطلب الغريب الذي طلبه مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الذي أعمل به، بأن أكون لينا في نقد برنامج مرشح الحزب الوطني، و إلا فلا داعي لمشاركتي في الندوة التي نظمها المركز حول البرامج الانتخابية لمرشحي الرئاسة. وهذا الموقف المشين لأي إنسان يقول أنه ليبرالي، والذي صدر من رجل يمارس السب والتهكم والازدراء للاتجاهات الناصرية والقومية واليسارية في كتاباته بصورة دائمة بعيدا عن أي روح موضوعية، جعلني أضيف فصلا في هذا الكتاب يتضمن تقييمي للبرنامج الاقتصادى للسيد/ محمد حسنى مبارك مرشح الحزب الوطني.

ورغم توافر فرص النشر المدفوع بصورة ممتازة إلا أنني توجهت إلى دار نشر وطنية ورفيعة المستوى في إصداراتها، لتصدر هذا الكتاب دون أن ألقي أي اعتبار للمسائل المالية، وكلي أمل أن يلبي حاجة أبناء وطننا العظيم مصر إلى معرفة الحقيقة عن اقتصاد بلادنا خلال فترة الحكم الطويلة لمبارك، فهذه هي رسالتي الأساسية في هذا الكتاب الذي كتبته مدفوعا بانتمائي العميق لهذا الوطن بميراثه وحاضره وترابه وأهله، وبعشقي لثراه وذراه، لأقدم الحقائق وأحاول تحليلها بصورة علمية مستهدفا مصلحة مصرنا العظيمة بترابها الغالي وأهلها الطيبين.

الفصل الأول

من يحكم مصر في عصر مبارك؟

لـــم يكـــن أكثـــر المتـــشائمين يتصور أن النظام السياسي الجمهوري المـــصري الذي قام وفقا لما اعلنه نظام يوليو ١٩٥٢ من أجل القضاء على الـــنظام الملكي الفاسد وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ومن أجل تحقيق العدالـــة الاجتماعية وغيرها من الأهداف النبيلة التى أعلن عنها هذا النظام بغض النظر عن حظها من التحقق، سوف يتردى إلى حد أن ينحدر إلى هوة الحـــديث عـــن توريث الحكم لنجل الرئيس الذي أصبح يتمتع بنفوذ سياسي هائل رغم أن "موهبته" الأساسية تكمن فقط في أنه نجل الرئيس!!

ولـــم يكـــن أحد يتصور أن يسيطر رجال الأعمال أو رأس المال على الحكم مثلما هو حادث حاليا في ظل وجود عدد من رجال الأعمال كوزراء فـــي الحكـــومة الراهنة التي جاء بها مبارك والتي تنتهج سياسات تصب في مجملها في مصلحة الطبقة الرأسمالية الكبيرة بمختلف مشاربها، على حساب الفقـــراء والطـــبقة الوسطى التي تعرضت للسحق فعليا. ووصل الأمر بأحد الرأسماليين الذين تضمهم الحكومة الراهنة وهو رشيد حسن وزير الصناعة، إلـــى الإطاحة بكل الثوابت الوطنية من خلال عقد اتفاقية الكويز مع إسرائيل بمـــباركة مـــن الـــرئيس، ووصل الأمر إلى مستوى من الاستخفاف بإرادة الـــشعب لـــم تـــشهد مصر له مثيلا حتى في العهد الملكي، حيث تم تمرير الاتفـــاق دون أن يعرض على مجلس الشعب في اغتصاب فج وصريح من الـــسلطة التنفـــيذية، لحقوق وسلطات السلطة التشريعية، وتم تبرير ذلك بعد انـــتقادات المعارضـــة بأنه بروتوكول تم إلحاقه باتفاقية التسوية التي عقدها الـــسادات مـــع إسرائيل عام ١٩٧٩ وبالتالي فهو لا يحتاج لموافقة أعضاء مجلـــس الشعب أو حتى عرضه عليهم، وهو تحايل فج من السلطة التنفيذية وعلى رأسها الرئيس مبارك على حقوق الشعب ونوابه في مناقشة وقبول أو رفـــض أي اتفـــاق يتعلق بالعلاقات الدولية لمصر بالذات مع إسرائيل التي أسست بالاغتصاب وتستمر بالعدوان، والتي أثبتت دائما أنها معادية لمصر. وقـــد فـــتح هـــذا الاتفـــاق، الطـــريق أمام عقد اتفاق تصدير الغاز الطبيعي

لإسـرائيل دون أن يعـرض أيضا على مجلس الشعب، لأنه مثل "الكويز"، اتفاقـا لا يتمتع بأي قبول شعبي. ولم يكن أحد يتصور أيضا أن تعود الهوة بـين الطبقات لتتجاوز كل ما كان موجودا قبل ١٩٥٢ لتعيد مجتمع النصف فـي المائـة مترافقا مع مستوى من الفساد المالي-السياسي الذي لم تشهد له مـصر مثيلا في تاريخها. وكل هذا يفتح التساؤل حول طبيعة النظام الحاكم في مصر الذي أوصلها إلى هذا الحال الذي وصلت إليه.

وقـبل تـناول طبيعة النظام الحاكم والتحولات التي طرأت على الطبقة الرأسـمالية المالكة والطبقة الحاكمة في عهده، لابد من المرور بشكل سريع على نشأة وتطور الطبقة الرأسمالية في مصر بفئاتها وروافدها المختلفة...

نشأت الطبقة الرأسمالية المصرية في نهايات القرن التاسع عشر كطبقة رأسـمالية كبيرة منذ البداية، وجاءت نشأتها من رحم طبقة كبار الملاك، أي أنهـا لم تتطور عبر التراكم التقليدي، وإنما تشكلت بصورة فوقية. وشهدت انطلاقـتها الكبيرة في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين في فترة الحماية الجمـركية والحـرب العالمـية الثانية التي أدت لقطع خطوط المواصلات وتوقـف الجانـب الأكبـر من الواردات مما أفسح المجال أمام نمو الجهاز الإنتاجي المحلي لمواجهة الطلب المحلي وطلب القوات البريطانية الموجودة في مصر من السلع المدنية.

وقـد حملت هذه الطبقة في داخلها تناقضات حادة بين مصالحها كطبقة رأسـمالية وبين كونها في الوقت ذاته تتشكل في غالبيتها من كبار الملاك، وهو التناقض الذي جعلها في النهاية طبقة متذبذبة وغير حاسمة في رسملة علاقـات الإنتاج والنشاط الاقتصادي في مصر. كذلك فإن الطبقة الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٥٢، اتسمت بالتناقض بين ارتباط مصالح كبار الملاك منها بالمركز الاستعماري الذي يستورد إنتاجهم من القطن، وبين مقتضيات تطـورها التـي تـصطدم بهيمنة الاستعمار وسيطرة صناعاته على السوق المـصرية. كمـا تميـزت الرأسـمالية المصرية قبل عام ١٩٥٢ بسيطرة المـضاربة والـتمويل الربوي على أنشطتها ذات الطابع الريعي في الجانب الأعظـم منها. وفضلا عن كل ذلك فإن استثمارات الرأسمالية المصرية قبل عـام ١٩٥٢ تركـزت في العقارات والمدارس بينما تركزت الصناعة في مجـالات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والأسمدة، وكانت كلها معتمدة علـى الخارج في الحصول على الآلات والمعدات اللازمة لإقامتها، أي أنها

كانت تتسم بدرجة عالية من التبعية للخارج في ذلك الحين. وحتى تجربة طلعت حرب التي اتسمت بإدراك متقدم لأهمية التطور الصناعي والمصرفي، فإن المؤسسات التي بنيت خلالها كانت بدورها معتمدة على استيراد الآلات من الخارج، ولم تأخذ مداها في التطور لتتحول لبناء قواعد ذاتية في صناعة الآلات، أو حتى في تطوير الصناعات التي أسست خلالها.

أولا: رأسمالية الدولة وتحللها إلى بيروقراطية فاسدة

فيما بعد عام ١٩٥٢ وبالذات بعد إجراءات التمصير والتأميم، أصبحت هناك رأسمالية دولة حقيقية في مصر، حيث كان اتجاه نظام "يوليو" إلى التغيير الهيكلي للصناعة من خلال الدور المباشر للدولة، واضحا منذ الخمسينات عندما ساهمت الحكومة في مجمع الحديد والصلب بحلوان ومصنع راكتا للورق بالإسكندرية وشركة كيما للأسمدة بأسوان ومصنع نسر لإطارات السيارات. وعندما انتهت الحكومة من مرحلة التأميم للصناعة المحلية، أصبح القطاع العام هو القوة المسيطرة المسئولة عن التنمية وأصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠% من الإنتاج، و ٥٠% من العمالة، و ٩٠ % من جملة الاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة المصرية.

وكان من الواضح تماما أن الدولة الناصرية قد اختارت أن تقوم بالوكالة عن المجتمع بتحقيق التطور الصناعي واقتحام مجالات صناعية جديدة، ضرورية اجتماعيا وبناء قواعد لقدرة قطاع الصناعة على النمو الذاتي والتطور، وذلك بعد أن أخفقت القوى الاجتماعية المنوط بها تحقيق هذا التطوير (الرأسمالية الصناعية الخاصة والقطاع العائلي) في إنجازه فعليا.

وقد ساهم الدور المحوري المباشر للدولة في قطاع الصناعة في تحقيق طفرات هائلة في الإنتاج الصناعي المصري، كما ساهم في اقتحام مجالات صناعية جديدة كما هو واضح من الجدول رقم ١، الخاصة بتطور الإنتاج الصناعي المصري. كما ساهم الدور المحوري للدولة في تعبئة الفائض والقيام مباشرة بالاستثمارات الضرورية للتطور الاقتصادي، في رفع معدل الاستثمار في مصر من ما يتراوح بين ١٣,٥% ، و ١٤% خلال خمسينات القرن العشرين، إلى ١٩,٧% خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩/١٩٦٠ – ١٩٦٣/١٩٦٤.

وكـــان النموذج الاقتصادي الناصري متطابقا إلى حد بعيد مع النموذج النظـــري لرأســـمالية الدولة التي تسيطر على التراكم الرأسمالي وتحل محل الرأســـماليين غيـــر الموجودين أو الأضعف من أن ينجزوا تحولا رأسماليا ســـريعا وقـــويا، لتقوم هي بإدارة الإنتاج والتوزيع لتسريع النمو الاقتصادي واختـــراق مجـــالات صناعية جديدة. ولم تتورط رأسمالية الدولة في العهد الناصـــري في عمليات فساد مالي مؤثرة نتيجة وجود الزعيم الراحل جمال عبد الناصر على رأس النظام، وهو رجل قادم من عالم الأساطير فيما يتعلق بـــرفض الفـــساد ومكافحـــته، لكنه اعتمد على شخصه وعلى أجهزة تابعة للـــسلطة التنفيذية في مكافحة الفساد، واعتمد أيضا على أن حالة التعبئة التي كانـــت مـــصر تمـــر بها لمواجهة العدو الإسرائيلي المتربص بها ولتحقيق أهـــداف التنمـــية الاقتـــصادية وما يترافق معها من منظومة قيمية إيجابية، تساعد بدورها على إيجاد مناخ غير موات لانتشار لفساد.

لكـــن نموذج رأسمالية الدولة ذو طابع انتقالي، إذ أن من الحتمي تقريبا أن يـــتحلل إلـــى الرأسمالية الخاصة أو الرأسمالية البيروقراطية، خاصة إذا كـــان يـــنمو ويتطور في ظل نظام ديكتاتوري بوليسي مثل النظام السائد في مـــصر مـــنذ الانقلاب الثوري في يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن. فالدول النامية التي تحاول توسيع نطاق وحجم التراكم لتسريع النمو وسد الفجوة بينها وبين الـــدول المـــتقدمة، تقوم بالتدخل المباشر في الاقتصاد وبناء أصول إنتاجية جديـــدة أو الـــسيطرة على جزء مهم من الأصول القائمة وبالذات في قطاع الـــصناعة، وتقـــوم مجموعة من القيادات البيروقراطية بإدارة أجهزة الدولة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية لصالح الأمة، ويحصلون مقابل ذلك على مرتبات ومكافآت وامتيازات تضعهم في الترتيب الأعلى للدخول كرأسمالية دولـــة مسيطرة. وفي غيبة الرقابة الشعبية الحقيقية التي لا تتوفر إلا في ظل نظـــام ديموقراطي بشكل كامل، فإن هذه الفئة تتحول مع الوقت ومع توافر آلـــيات لتوحـــيد المصالح والرؤى من خلال القاعدة السياسية للسلطة سواء كانت حزب واحد أو كانت أجهزة الدولة نفسها، ومع تكون نظام شبه مغلق يـــضمن ثـــبات التشكيلة الأساسية وتوارث مواقعها، فإنها تتحول بالفعل إلى طـــبقة جديـــدة هي الرأسمالية البيروقراطية التي تعمل على الأصول العامة لمصلحتها الخاصة وليس لمصلحة الأمة. بل إن هذه الفئة إذا رأت في إهدار

الأصـــل العام كلية، من خلال الخصخصة، صفقة تحقق لها ربحا كبيرا من خلال العمولات الفاسدة فإنها لا تتورع عن فعل ذلك.

وتتمـــتع رأســـمالية الدولة بوضع احتكاري يتيح لها الانفراد باستغلال المـــستهلك تحـــت شـــعارات قـــد تكون حقيقية في البداية، لكنها تتحول إلى شـــعارات زائفـــة إذا اســـتمرت في الأجل الطويل، مثل شعار حماية المنتج الوطنـــي وغيرها من الشعارات التي يمكن أن تساعد على تطوير الاقتصاد المحلـــي فـــي عهـــد رأســـمالية الدولـــة، لكنها تتحول بعد ذلك إلى غطاء أيديولوجـــي مـــزيف لعملـــية استغلال المواطن المصري لصالح الرأسمالية البيروقراطية الفاسدة بطبيعتها.

ومـــع تراكم الثروات لدى أفراد رأسمالية الدولة ومن بعدها الرأسمالية البيروقـــراطية، فإنـــه يحدث تناقض بين مصالح الفرد منها وبين المصلحة الجماعـــية للفئة، فبينما يكون من مصلحة هذه الفئة الطبقية في مجموعها أن تظـــل مـــسيطرة كفئة طبقية، فإن مصلحة الفرد منها تقتضي أن يتم إفساح المجـــال للرأسمالية الخاصة حتى يستطيع استثمار التراكم الذي حققه بشكل شـــرعي أو غيـــر شـــرعي. ويكون من مصلحة الفرد أيضا أن يتم تسهيل خروج الأموال للخارج حتى يستطيع أن يحول التراكم الذي حققه بشكل غير شرعي بالذات إلى الخارج بعيدا عن أي احتمالات للرقابة أو الضبط.

وقـــد أثـــبت التاريخ القريب أن الغلبة تكون للمصالح الفردية التي تقود رأســـمالية الدولـــة إلـــى التحلل إلى رأسمالية بيروقراطية أو إلى رأسمالية تقلـــيدية، وهو ما يحدث تدريجيا في مصر منذ عهد الرئيس السادات وحتى الآن. وبالتالـــي فإن الرافد البيروقراطي الفاسد يشكل جزءا مهما من الطبقة الرأسمالية التقليدية الراهنة في مصر، فضلا عن أن الرأسمالية البيروقراطية نفـــسها ما زالت موجودة في صورتها الأصلية، وتهيمن بالفعل على ما تبقى مـــن القطاع العام بعد بيع جانب كبير منه، في عمليات انطوت على درجة مروعة من الفساد وإهدار الأصول العامة التي هي ملك للشعب. وللعلم فإن الرأســـمالية البيروقراطية هي واحدة من أفسد الأنماط الرأسمالية التي يمكن أن يبتلـــى بها أي شعب، خاصة إذا كان محكوما بنظام غير ديموقراطي لا يوفر رقابة شعبية حقيقية على هذه الرأسمالية البيروقراطية التي يشكل نظام وجـــودها وعملهـــا كفئة حاكمة، آليات راسخة لتوليد الفساد بصورة منظمة ومتواصلة.

ثانيا: التقليدية القادمة من عالم الاقتصاد الأسود

منذ بدء الانفتاح الاقتصادي في منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن، تم فتح المجال تدريجيا أمام الرأسمالية التقليدية للعمل في كافة مجالات النشاط الاقتصادي. ونظرا لأن الطبقة الرأسمالية الكبيرة التي كانت تعمل في النشاط الاقتصادي المشروع قد تعرضت لضربة كبيرة في الستينات بسبب إجراءات التأميم بما قضي عليها وعلى ثقافة الاستثمار ذي الطابع الاستمراري القائم على توسيع السوق والقبول بمعدلات ربح معتدلة، فإن الفئة الرأسمالية التي كان لديها تراكم وكانت جاهزة بالفعل للمشاركة في النشاط الاقتصادي بعد الانفتاح، كانت تتمثل في القادمين من عالم الاقتصاد الأسود الذين يعملون في مجال الاتجار بالمخدرات والعملات والسلاح والآثار والأعمال المنافية للآداب والسطو والفاسدين من كبار موظفي الدولة، وكلهم لم يتضرروا من إجراءات التأميم لأنهم ببساطة يعملون خارج إطار القانون. وقد جاءت هذه الفئة وهي محملة بثقافة "الخبطة" السائدة في عالم الاقتصاد الأسود، والتي تعودت أيضا على تحقيق معدلات ربح بالغة الارتفاع في النشاطات غير المشروعة، فحاولت نقلها للنشاطات الاقتصادية المشروعة التي دخلت فيها، رغم أن المبالغة في معدلات الربح تؤدي إلى تقييد السوق وإطلاق التضخم وإحداث ركود طويل الأجل في الاقتصاد. وعلى أي حال فإن جانبا مهما من الطبقة الرأسمالية المصرية التقليدية، جاء بالفعل من عالم الاقتصاد الأسود، وما زال محملا بثقافة هذا العالم التي لا يمكن أن تبني اقتصادا قادرا على النمو الذاتي المتواصل وهى تشكل شريحة رئيسية من الطبقة المالكة والحاكمة فى مصر فى الوقت الراهن.

ثالثا: صنائع البيروقراطية وشركائها

شكلت عملية منح الأراضي الزراعية وأراضي البناء المملوكة للدولة، لبعض رجال الأعمال من القطاع الخاص بأسعار منخفضة للغاية تمكنهم من الاتجار فيها وتحقيق أرباح طائلة، بصورة ارتبطت غالبا باستغلال النفوذ السياسي أو دفع عمولات ضخمة، آلية رئيسية لتشكيل طبقة رأسمالية تقليدية مرتبطة بالولاء للرأسمالية البيروقراطية الحاكمة ولا تملك تاريخا من العمل والإنتاج والتقاليد الاستثمارية، بل تملك علاقات فاسدة وثقافة أكثر فسادا من الصعب الانطلاق منها لبناء أي نهوض اقتصادي حقيقي. ويضاف إلى هذه

الفـئة أيـضا، رجـال الأعمال الذين يحصلون بشكل مبنى على المحسوبية وسـوء اسـتغلال الـنفوذ السياسى على عقود تنفيذ عمليات ضخمة للجهاز الحكومـي والقطـاع العـام والهيئات الاقتصادية، تحقق لهم أرباحا طائلة. وكـنموذج على هذا النمط الرأسمالي الفاسد، حصل أحد رجال الأعمال في عام ١٩٩٤ على قطعة أرض مساحتها مليون متر مربع في مدينة ٦ أكتوبر فـي أحـد أكثـر المواقـع تميـزا، بسعر ١٠٠ جنيه للمتر في وقت كانت الأراضـي الأقـل تميزا تخصص للنقابات بسعر المتر ٢٧٥ جنيها في ذلك الحـين، وذلك لإنشاء حي أو قرية سياحية فاخرة عليها، وحصل على فترة سـماح مدتها ٥ سنوات، يبدأ بعدها في سداد ثمن الأرض (بدون أي فوائد) كأقـساط متـساوية قيمة كل منها ١٢,٥ مليون جنيه لمدة ٨ سنوات. ورغم الميزات الهائلة التي حصل عليها والتي مكنته قبل أن يدفع أي مليم من ثمن الأرض أن يحـصل على قروض ضخمة من البنوك بضمان هذه الأرض، ورغم أنه بنى جزء كبير من القرية السياحية وباعها بأسعار خيالية، إلا أنه حتى نهاية عام ٢٠٠٣ لم يدفع سوى ما يقل عن ٢ مليون جنيه، ولم تطالبه الحكومة وأجهزة الدولة بالسداد!!

وقـد كانـت العملية الكبرى لخصخصة القطاع العام المصري، نقطة صـراع والـتقاء بين الرأسمالية التقليدية المحلية والعالمية من جهة، وبين الرأسـمالية البيروقـراطية المـصرية من جهة أخرى، وهي عملية تستحق الدراسـة باعتـبار أن الفساد الذي انطوت عليه، وهو النهب الأعظم لشعب مـصر على مدار التاريخ الطويل لأقدم دولة في العالم، قد شكل آلية للتراكم لـدى البيروقـراطية الفاسدة ولدى الرأسمالية التقليدية التي اشترت الأصول العامـة بأقل من قيمتها، كما أن عملية الخصخصة تعد إجمالا، آلية رئيسية للـتحول فـي الطبقة الرأسمالية بشقيها البيروقراطي والتقليدي، لكننا سوف نتعرض لعملية الخصخصة وما انطوت عليه من فساد في فصل مستقل.

رابعا: الرأسمالية الزراعية

تعـد الرأسمالية الزراعية شريحة مهمة في الرأسمالية المصرية المالكة والحاكمـة سواء لأنها تمكنت من تحقيق انتعاشة كبيرة من خلال التخصص فـي الـزراعات الأعلى قيمة مثل الخضر والفاكهة خاصة بعد إلغاء الدورة الـزراعية وعـدم وجـود رقابـة فعالـة على التزام المنتجين الزراعيين

بالاعتبارات الصحية مما مكنها من استخدام مبيدات ومنشاطات هرمونية أدت إلى زيادة الإنتاج بصورة هائلة وتسببت بالمقابل في حدوث كوارث صحية في مصر، أو لأنها استردت الكثير من نفوذها القديم من خلال لجوء الكثيرين من رموز البيروقراطية الحاكمة إلى استثمار أموالهم في مجال الزراعة خاصة في الأراضي الجديدة أو المستصلحة من قبل الدولة والتي لا توجد حدود قصوى للملكية فيها، وهي سمة تتكرر عادة في البلدان الأقل تطورا والتي تفتقد للثقافة الاستثمارية، حيث تتركز الاستثمارات في مجالات الأراضي الزراعية والعقارت والتجارة، بينما يشكل الاستثمار الصناعي العلامة الرئيسية على الاقتصادات الناهضة أو المتقدمة، أو لأن الرأسمالية الزراعية تمتلك نفوذا سياسيا قويا يرتكز على الثقل الانتخابي الكبير للريف المصري، حيث يتركز نحو ٥٧% من سكان مصر، فضلا عن أن قسما مهما من ساكني المدن الكبرى والمدن الجديدة هم من الريفيين المرتبطين سياسيا وانتخابيا بأصولهم الريفية.

وبالرغم من أن الرئيس السابق محمد أنور السادات قد بدأ مبكرا في نزع المكاسب التي حصل عليها فقراء ومتوسطي الفلاحين، إلا أن هذا الأمر استمر بشكل تدريجي ووصل ذروته فى عصر مبارك بالتراجع عن الإصلاح الزراعي، في واحدة من الحالات النادرة لهذا التراجع في العالم بأسره. وكان هذا التراجع قد تمثل في القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢.

والحقيقة أن هذه القضية حظيت باهتمام كبير بالفعل لأنها مست حياة عدة ملايين من البشر منهم سبعة ملايين هم عائلات المستأجرين ونحو ثلث هذا الرقم عائلات المؤجرين، كما أن هذه القضية شكلت اختبارا تاريخيا لكيفية إدارة الدولة والمجتمع لعملية التحول الاقتصادى، ولكيفية التفاعل مع أثاره الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية بشكل يساعد على تحقيق الاتساق الاقتصادى فى المجتمع ويحافظ فى الوقت ذاته على تماسك البناء الاجتماعى وتطوره وعلى جعل التفاعلات السياسية بين البشر فى اتجاه تطوير النظام السياسى حتى يصبح أكثر ديمقراطية وعدالة بدلاً من التمرد عليه والعمل على تخريبه.

ولعل أكثر الأشياء الصادمة عند معالجة ما جرى بشأن تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو سيادة المنطق الأمنى والبوليسى لدى الدولة فى معالجة رفض المستأجرين للقانون، وسيادة منطق الاستثمار السياسى لحركة

الفلاحين المستأجرين بين غالبية الأحزاب السياسية المصرية المعارضة دون إطار مرجعي واضح من المبادئ التى يقوم عليها موقف غالبية هذه الأحزاب والذى يمكن أن يتم الاحتكام إليه لبلورة موقف متسق من حقوق الملاك والمستأجرين فى آن واحد. وهذا ما يدفعنا لطرح عناوين المبادئ الرئيسية التى تحكم موقفنا بشأن هذه القضية والتى سنحاول أعمالها بالنسبة لكل الأطراف المعنية، وهذه المبادئ هى باختصار الحق والعدل والتراضي وضرورات التطور كأسس لصياغة العلاقة بين المالك والمستأجر، وأيضاً مبدأ التعويض عبر التحويلات المالية والاجتماعية لمعالجة آثار التغيرات الاقتصادية على بعض الفئات والشرائح الاجتماعية، خاصة وأن كل دول العالم التى قامت بإجراء تغييرات كبرى على سياساتها الاقتصادية سواء بالتحول نحو الاقتصاد المخطط مركزياً القائم على القطاع العام أو بالتحول نحو اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة وعلى العرض والطلب، قد قامت بتخصيص جانب من الميزانيات العامة ومن المساعدات الخارجية لمعالجة الآثار الاجتماعية-الاقتصادية للتغييرات الكبيرة فى السياسات الاقتصادية للدولة، بدلا من دفع الفئات والشرائح الاجتماعية التي تتناقض مصالحها إلى الصدام المدمر اجتماعيا.

ويعتبر أهم نص في القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو ذلك المتعلق بانتهاء عقود إيجار الأراضى الزراعية نقداً أو مزارعة بانتهاء السنة الزراعية ٩٦/ ١٩٩٧ ما لم يتفق المؤجر والمستأجر على غير ذلك، وهو ما أجبر المستأجرين للأراضى الزراعية فى مصر على إخلائها فى أكتوبر ١٩٩٧. وهذا النص المحورى فى المشروع هو السبب الرئيسى للتفاعلات الاجتماعية بشأنه. ويلي هذا النص في الأهمية، رفع القيمة الايجارية إلى ٢٢ مثل الضريبة على الأراضى بدلاً من الوضع القديم حيث كانت تلك القيمة الإيجارية سبع أمثال الضريبة على الأراضى، علماً بأن هذه الضريبة تتراوح بين ١٨، ٣١ جنيهاً على الفدان الواحد. وهذا يعنى أن القيمة الإيجارية للفدان الواحد قد ارتفعت فورا إلى ثلاثة أضعاف القيمة الإيجارية القديمة، كما أصبحت تتحرك بشكل حر بناء على العلاقة بين العرض الذي تتحكم فيه الرأسمالية الزراعية وبين الطلب من الفلاحين الفقراء الذين لا يعرفون غير الزراعة مهنة لهم.

وقـد أظهـرت الدولـة إصـراراً صارماً على تطبيق القانون كما هو واعـتمدت المنطق الأمنى فى مواجهة أى معارضة له. وقد تجسد ذلك فى اعـتقال مئات الفلاحين المستأجرين الذين شاركوا فى أعمال الاحتجاج على القانـون فـى مختلف محافظات مصر وبالذات في محافظتي الغربية (قرية العطـاف مركـز المحلة الكبرى)، والمنيا (مطاى وسمالوط)، بل إن بعض المـستأجرين المشاركين فى الاحتجاجات سقطوا قتلى فى محافظة المنيا بعد تـبادل إطـلاق النيـران بـين قـوات الأمن والمشاركين فى الاحتجاجات المعارضة للقانون كما قامت وزارة الداخلية باعتقال بعض قيادات الأحزاب المعارضـة للقانون بالذات من أحزاب التجمع والناصرى والعمل وتم توجيه عـدة تهـم إلـيهم من ضمنها الإرهاب، وهو أمر يهز مصداقية الدولة لدى مقاومة أى إرهاب حقيقى، لأن ما جرى من رفض أو مقاومة للقانون يمكن توصيفه سياسياً واجتماعياً بصفات متعددة وفقاً لموقف كل طرف، لكن هذه التوصيفات لا يمكن أن يكون الإرهاب من بينها.

وكـان السلوك الأمنى الرسمى بشأن معارضى القانون على درجة من الـشدة لا تلائـم التعامل مع مثل هذه القضية التى تمس حياة ملايين البشر ومورد رزقهم بما يتطلب التعامل مع كل التفاعلات بشأنها بدرجة عالية من الـتفهم، وإنمـا تعبر عن سطوة الرأسمالية البيروقراطية-الزراعية وغلظة المنطق البوليسي الذي تعتمده في مواجهة معارضيها.

وضـمن المميزات التي حصلت عليها الرأسمالية الزراعية التي ينتمي قـسم كبيـر منها إلى البيروقراطية الحاكمة، أعفى قانون الضرائب الجديد أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضي وإنتاج الدواجن والنحل وتربية الماشية وتسمينها ومصائد الأسماك ومراكب الصيد لمدة ١٠ سنوات من بدء النشاط .

ورغـم أن الإعفـاءات المقدمة للرأسمالية العاملة في مجال الزراعة والـصيد لمدة ١٠ سنوات، تبدو منطقية في بعض الجوانب، فإنها خالية من المـنطق فـي جـوانب أخرى، فإعفاء مشروعات الاستصلاح والاستزراع تعتبـر منطقية بالنظر إلى الوقت الذي تستغرقه الأراضي المستصلحة حديثا حتـى تحقق مستويات معقولة من الإنتاجية والعائد، بشرط أن تكون الشركة القائمة بالاستصلاح والاستزراع، هي نفسها التي تقوم بعمل البنية الأساسية التـي تخدم مشروعاتها، ولذلك لا يصح تطبيق هذا الإعفاء في مشروعات

توشكي وسيناء، لأن الدولة هي التي قامت بمد مياه النيل لتلك المناطق، ولو كان المستثمرون هم الذين حفروا آبارا للمياه الجوفية لري أراضيهم لكان لهم الحق في الإعفاء. أما إعفاء مشروعات تسمين الماشية والدواجن، فإنه غير منطقي على الإطلاق ويجسد قوة أصحاب المصالح في هذا القطاع والتي مكنتهم من الحصول على امتياز لا يستحقونه، سواء لأنه يبيعون اللحوم بأسعار تنطوي على درجة عالية من الاستغلال للمستهلكين لتحقيق أرباح بالغة الارتفاع، أو لأن مشروعات التسمين أقرب لعمليات التجميع لأنهم يعتمدون في عمليات التسمين على عليقة لا ينتجونها ومستوردة في الغالب. كما أن بعض كبار منتجي اللحوم في مصر قاموا بدور تخريبي لمنع المستهلكين المصريين من الحصول على اللحوم بأسعار معتدلة، عندما توجهت الحكومة المصرية لاستيراد اللحوم من السودان بأسعار معتدلة كانت ستتيح للمستهلكين المصريين الحصول على تلك اللحوم بأسعار تتراوح بين ١٠، ١٥ جنيها للكيلو، حيث توجه كبار المنتجين المصريين لاستيراد اللحوم من السودان بأكثر من ضعف الأسعار التي عرضها المنتجون هناك على الحكومة المصرية حتى يحافظوا على القدرة التنافسية لإنتاجهم.

خامسا: السياسات الاقتصادية العامة لنظام مبارك:

تعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تأخذ ما يلائم الطبقة الحاكمة الفاسدة بكل روافدها دون أن تأخذ بباقي عناصر اقتصاد السوق بالذات ما يتعلق بالحريات وبحقوق الفقراء والعاطلين والمساواة بين الجميع أمام القانون، هي الإطار العام للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك التي يتشكل الجانب الأعظم منها من السياسات التي طلبتها أو أملتها الدول الدائنة وصندوق النقد الدولي على نظام مبارك الذي كبل مصر بديون خارجية هائلة بلغت نحو ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨ حسب بيانات البنك الدولي (تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ ص ٢٥٠ جدول ٢١)، ولم يتمكن من التخلص منها إلا بمقايضة هذه الديون بموقف الحكومة المصرية المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب عام ١٩٩١، وأيضا بتطبيق أغلب ما طلبته الدول الدائنة من سياسات اقتصادية، بغض النظر عن ملائمتها لمتطلبات التنمية في مصر، وزاد على ذلك ضعف كفاءة

وفساد التطبيق لهذه السياسات التي كان من الممكن أن تنتج وضعا أفضل بكثير لو كان هناك نظام سياسي-اقتصادي أعلى كفاءة وأقل فسادا.

وإذا كان تقليص دور الدولة بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية وتحرير سعر وسوق الصرف وخصخصة القطاع العام هي الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك منذ عقد ونصف تقريبا، فإن القوانين والقرارات الاقتصادية التي صدرت في العام المالي الأخير ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، تؤكد على طبيعة هذا النظام وسياساته الاقتصادية الموجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية على حساب الطبقة الوسطى والفقراء، وهو ما يمكن إدراكه من قراءة تحليلية ونقدية لقوانين الضرائب وحماية المنافسة ومنع الاحتكار والتخفيضات الجمركية.

١- قانون الضرائب..الطبقة العليا فوق الجميع

شكل قانون الضرائب القديم، مادة دائمة للجدل، ليس لأنه كان يفرض معدلات مرتفعة نسبيا للضريبة، لكن لأن غالبية شركات القطاع الخاص تتفنن في التحايل عليه بالتعاون مع العديد من شركات المحاسبة بإظهار نتائج أعمال تلك الشركات محدودة الأرباح أو خاسرة حتى لا تدفع ضرائب للدولة، بحيث أن حصيلة الضرائب كانت دائما أقل مما يجب. وكان هناك تهرب ضريبي سنوي في حدود ١٨ مليار جنيه حسب وزير المالية السابق، لذا فإن تعديل معدلات الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالذات، مع وضع ضوابط صارمة لتحصيلها، ووضع ضوابط قوية لمنع نشوء الفساد على تخوم العلاقة بين الجهاز الضريبي وبين الممولين من القطاع الخاص، كان أمرا حيويا لرفع كفاءة النظام الضريبي ولرفع حصة الطبقة العليا من مدفوعات الضرائب، ولإنهاء الوضع المقلوب الذي تقوم فيه الطبقة الوسطى بدفع الجانب الأعظم من الضرائب على الدخل والأرباح نظرا لأن دخول الشريحة الرئيسية منها والمتمثلة في الرواتب والأرباح التي تتلقاها من المؤسسات العامة والجهاز الحكومي والمؤسسات الخاصة التي تعمل فيها، أو حتى مشروعاتها الصغيرة، تمثل أوعية ضريبية واضحة يمكن اقتطاع الضرائب منها من المنبع بسهولة.

وبعد تعيين حكومة جديدة في عام ٢٠٠٤، أعلنت مشروعها لإصدار قانون جديد ينطوي على تغييرات مهمة في السياسة الضريبية. وفي هذا

القانـــون الجديد تم رفع حد الإعفاء الضريبي إلى ٥ آلاف جنيه مصري في العـــام (المادة ٧)، يضاف إليها أربعة آلاف أخرى (المادة ١٣)، ليصبح حد الإعفـــاء هـــو ٩ آلاف جنـــيه، بعد أن كان المقترح في البداية هو أن تكون الدخول المعفاة من الضرائب هي تلك التي تقل عن ٥ آلاف جنيه في العام. وفـــيما بـــين حد الإعفاء الضريبي وبين الدخول التي تبلغ ٢٠ ألف في العام يكـــون معـــدل الضريبة ١٠%، بينما يبلغ المعدل ١٥% على الدخول التي تتـــراوح بين ٢٠ ألف و ٤٠ ألف جنيه في العام. أما الدخول التي تزيد عن ٤٠ ألـــف في العام فتفرض عليها ضريبة بمعدل ٢٠ %. ويتم في مشروع القانون الجديد، المساواة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال في معدل الـــضريبة الـــبالغ ٢٠% على الأرباح التجارية والصناعية التي تتجاوز ٤٠ ألـــف جنـــيه فـــي العام، وذلك بدلا من القانون القديم الذي كان يجعل الحد الأقـــصى للـــضريبة علـــى شركات الأشخاص هو ٣٢%، والحد الأقصى للضريبة على شركات الأموال ٤٢%.

كمـــا أعفـــى مـــشروع القانـــون الجديـــد، كل الأوعية الادخارية من الـــضرائب، وأعفى أرباح الاستثمارات في الأسهم والسندات من الضرائب، وأعفى مشروعات جهاز الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع من الضرائب كلية، وأعفى أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضي وإنتاج الدواجن والنحل وتربية الماشية وتسمينها ومصائد الأسماك ومراكب الصيد لمدة ١٠ سنوات مـــن بـــدء النشاط، كما أعفى المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي لمـــدة ٥ ســـنوات. وبالمقابـــل فـــإن مشروع قانون الضرائب الجديد ألغى الإعفـــاءات علـــى الاســـتثمار المباشر، وفرض الضرائب على الدخل الذي يحققـــه أصـــحاب حقـــوق الملكية الفكرية وعلى إيرادات المهن الحرة التي منحها ٣ سنوات من الإعفاء عند بدء النشاط لمن يبدأون مزاولة المهنة بعد تخـــرجهم مباشرة لغاية ١٤ عاما من تاريخ التخرج، وتخفض مدة الإعفاء إلى سنة واحدة فقط لمن يبدأون مزاولة المهنة بعد ١٥ عاما من التخرج.

ويمكن القول أن رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي، هو أحد التوجهات الإيجابـــية فـــي هذا القانون، نظرا لأن ارتفاع تكاليف المعيشة جعل الدخول الـــضرورية لمواجهة الحد الأدنى من متطلبات المعيشة أعلى كثيرا من الـــ ٥ آلاف جنـــيه أو حتى الـــ ٩ آلاف جنيه في العام التي تم إقرارها. كما أن إعفـــاء المدخرات من الضرائب، هو أمر مهم للغاية في بلد يحقق واحدا من

أدنى معدلات الادخار في العالم، حيث يبلغ معدل الادخار في مصر نحو ١٥%، مقارنة بنحو ٢١% في المتوسط العالمي، ونحو ٤١% في دول شرق آسيا والباسيفيكي التي تضم الدول السريعة النمو في تلك المنطقة، ونحو ٤٧% في الصين، ونحو ٤٢% في ماليزيا. ولن يكون بمقدور مصر تمويل استثمارات تحقق لها نهوضا اقتصاديا بمثل هذا المعدل المتدني للادخار والذي لا يمكن أن تحقق بالاستناد إليه سوى نموا بطيئا يقترب من حافة الركود، فضلا عن أنه يجبرها على الاستدانة من الخارج لتمويل الاستثمارات، بكل ما يعنيه ذلك من الدخول في دائرة الديون الخارجية وتبعاتها الاقتصادية والسياسية السلبية.

أما إلغاء الإعفاءات على الاستثمار، فإنه يشكل بدوره أمرا إيجابيا، لأن تلك الإعفاءات لم تكن تشكل أي حافز للاستثمارات الأجنبية التي كانت تضطر لدفع الضرائب في بلدانها طالما أنها معفاة من الضرائب في مصر، فضلا عن أن تلك الإعفاءات كانت تكرس حالة ضعف الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى الطبقة الرأسمالية التقليدية المصرية. كما أن المهم في حفز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، هو تطوير شفافية وحوافز السوق المتمثلة في مكافحة الفساد المستشري في مصر والقضاء على التعقيدات البيروقراطية المعطلة للأعمال والتب تفتح بابا ملكيا للفساد وضبط المواصفات وحماية حقوق الملكية الفكرية ووجود طلب فعال ونشيط، ووجود بنية أساسية متطورة ومرتبطة بالأسواق الخارجية، ووجود قوة عمل مدربة ومتنوعة المهارات، ووجود دورة من النمو والازدهار الاقتصادي، وتمتع الدولة بعلاقات اقتصادية خارجية حرة وواسعة النطاق. أما الحوافز المالية فإنها آخر ما يفكر فيه المستثمر الحقيقي.

أما إعفاء أرباح الأسهم والسندات من الضرائب، فإنه غير منطقي لأنه يشجع على سرعة وسخونة حركة الأموال في البورصة، أو بمعنى آخر يشجع على تصعيد المضاربة فيها، كما أنه يعتبر تحيزا لهذا النوع من الاستثمار غير المباشر الذي يقوده المغامرون وينتشر فيه الطفيليين ممن يكونون على استعداد لتدمير استقرار الاقتصاد لتحقيق أرباح استثنائية.

أما الإعفاءات المقدمة للرأسمالية العاملة في مجال الزراعة والصيد لمدة ١٠ سنوات، فإنها منطقية في بعض الجوانب وخالية من المنطق في جوانب أخرى، فإعفاء مشروعات الاستصلاح والاستزراع تعتبر منطقية

بالنظـــر إلـــى الوقت الذي تستغرقه الأراضي المستصلحة حديثا حتى تحقق مـــستويات معقـــولة مـــن الإنتاجية والعائد، بشرط أن تكون الشركة القائمة بالاستـــصلاح والاستزراع، هي نفسها التي تقوم بعمل البنية الأساسية التي تخدم مشروعاتها، ولذلك لا يصح تطبيق هذا الإعفاء في مشروعات توشكي وســـيناء، لأن الدولـــة هي التي قامت بمد مياه النيل لتلك المناطق، ولو كان المـــستثمرون هـــم الذين حفروا آبارا للمياه الجوفية لري أراضيهم لكان لهم الحق في الإعفاء. أما إعفاء مشروعات تسمين الماشية والدواجن، فإنه غير منطقـــي على الإطلاق ويجسد قوة أصحاب المصالح في هذا القطاع والتي مكنـــتهم مـــن الحصول على امتياز لا يستحقونه، سواء لأنه يبيعون اللحوم بأســـعار تنطوي على درجة عالية من الاستغلال للمستهلكين لتحقيق أرباح بالغـــة الارتفاع، أو لأنهم أقرب لعمليات التجميع لأنهم يعتمدون في عمليات التسمين على عليقة لا ينتجونها ومستوردة في الغالب.

أمـــا فـــرض الضرائب على المهن الحرة وقصر فترة الإعفاء على ٣ ســـنوات مـــن بدء مزاولة المهنة، تختصر إلى سنة واحدة إذا بدأت مزاولة المهـــنة بعد ١٥ عاما من التخرج، فإنه ينطوي على قهر حقيقي لقلب الطبقة الوسطى وهو المهنيين وبالذات الأطباء والمحامين والمهندسين، والذين كانوا بحاجـــة إلـــى زيادة فترة الإعفاء إلى عشر سنوات حتى تستطيع مكاتبهم أو عياداتهم بناء أسس قوية للاستمرار والتوسع.

أما توسيع نطاق الشرائح الضريبية في المشروع الجديد، فإنه جاء على حـــساب اعتبارات العدالة إلى حد كبير، ولعل أسوأ ما في القانون الجديد هو توحيده لمعدل الضريبة لمن تصل أرباحهم التجارية والصناعية إلى ٤٠ ألف جنـــيه فـــي العـــام فأكثـــر، لأنـــه يساوي في العبء الضريبي بين صغار المـــستثمرين مـــن أصحاب المشروعات الصغيرة، وبين الرأسمالية الكبيرة المحلـــية والأجنبـــية من مالكي المشروعات الضخمة والذين يمكن أن تصل أربـــاحهم إلى عشرات الملايين من الجنيهات أو أكثر، وهو أمر غير عادل على الإطلاق، وكان من الضروري أن يتم الاسترشاد في هذا الصدد بالنظم الـــضريبية المتوازنة والمعمول بها في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي تفرض في غالبيتها الساحقة معدلات ضريبية أعلى كثيرا على الشرائح العلـــيا من الدخل، باعتبار أن ذلك يمثل حق المجتمع عليهم، وباعتبار أنهم يـــستفيدون مـــن الإنفاق العام على البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية بأكثر

بمـــئات أو آلاف المرات من المواطنين العاديين من أبناء الطبقة الوسطى أو من أصحاب المشروعات الصغيرة.

وهـــذا الجانب في القانون الجديد للضرائب في مصر، أي توحيد معدل الـــضريبة لمـــن تبلغ أرباحهم ٤٠ ألف جنيه فأكثر في العام، يشكل انحيازا واضـــحا للطبقة الرأسمالية والأثرياء على حساب الطبقة الوسطى، إذ كيف يتـــساوى معـــدل الضريبة على من تبلغ أرباحه ٤٠ ألف جنيه في العام مع المعدل الذي سيفرض على من تبلغ أرباحه عشرات الملايين في العام؟!

كـــذلك فإن القانون الجديد لم يعط أي ميزة ضريبية للمشروعات حسب تـــشغيلها للعمالة، وبالذات للمشروعات الصغيرة التي تعمل في مجالات، أو تستخدم تقنيات كثيفة العمالة عادة وتساهم بالتالي في تخفيض معدل البطالة، وكـــان مـــن الضروري إعطاء ميزات ضريبية لتشجيع الشركات الصغيرة والكبيرة على تشغيل العمالة كإحدى آليات استيعاب قوة العمل وتقليل البطالة في مصر.

٢- قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار..لا يمنع الاحتكار ولا يحمي المستهلكين

يعـــد قانـــون منع الاحتكار واحدا من أكثر القوانين التي استغرقت وقتا طويلا قبل إصدارها، حيث عملت قوى الاحتكار على عرقلة صدور القانون لـــسنوات طـــويلة تقارب العقد من الزمن، وعملت على أن يصدر بالصورة التـــي صـــدر علـــيها والتي لا تلبي احتياجات منع الاحتكار وحماية صغار المنتجين وجموع المستهلكين من كبار المحتكرين.

وكـــان المـــشروع الحكومي الأولي قد حدد الوضع الاحتكاري بسيطرة منـــتج واحـــد على ٣٥% من إنتاج أي سلعة أو خدمة، وهو ما يضع عدداً كبيـــراً مـــن الـــشركات الكبيرة في العديد من المجالات الصناعية والخدمية ضـــمن الشركات التي تتمتع بوضع احتكاري. وعند عرض المشروع على مجلـــس الشعب، أصبحت نسبة الـــ ٣٥% التي يسيطر عليها أي منتج، هي مجـــرد نـــسبة تستوجب وضع هذا المنتج تحت الملاحظة والتحري، وحينما يـــتجاوز نـــسبة الـــ ٦٥%، يصبح الوضع الاحتكاري مؤكدا، فتتم ملاحظته حتـــى لا يسيء استخدام وضعه الاحتكاري، بمعنى أنه لا تتخذ أي إجراءات ضده، إلا عندما ترى الحكومة أنه يتخذ إجراءات ذات طابع احتكاري تسبب

ضـــررا للمنتجين الآخرين والمستهلكين. وبعد مناقشات الأعضاء حول هذا الجانب، تمت العودة إلى نسبة الـــ ٣٥% كحد للاحتكار الذي لايعتبر ضارا أو موضـــع مساءلة، طالما أن الحكومة ترى أن المحتكر لم يسيء استخدام وضـــعه الاحـــتكاري للإضـــرار بالمستهلكين وبمنافسيه، أو على حد تعبير وزير المالية فإن العبرة بالسلوك أما الممارسات الاحتكارية غير الضارة فلا غـــبار عليها. وقد أشار وزير المالية إلى استثناء قطاعي النقل والاتصالات مـــن النـــصوص المـــتعلقة بالاحـــتكار، بدعوى أن هناك رقابة على هذين القطاعين!

أمـــا عـــندما يـــتأكد تمتع أي منتج بوضع احتكاري، ويتأكد ممارسته لسلوكيات احتكارية ضارة، فإنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجـــراءات لمـــواجهة ذلـــك، إلا بطلـــب كتابي من الوزير المختص أو من يفوضـــه، والذين يجوز لهما التصالح في أي من تلك المخالفات قبل صدور حكـــم بـــشأنها. وتتمثل العقوبة التي توقع على المحتكرين في حالة الإحالة للقـــضاء بمعرفة الوزير المختص أو من يفوضه، في الغرامة التي تتراوح بين ٣٠ ألف جنيه كحد أدنى، وبين ١٠ ملايين جنيه كحد أقصى، كما يجوز الحكـــم بمصادرة السلع محل النشاط الاحتكاري المخالف، أو الغرامة بنفس قيمة هذه السلع. وفي حالة التصالح من قبل الوزير المختص أو من يفوضه قـــبل صدور الحكم، فإن ذلك يكون مقابل أداء مبلغ للجهاز لا يقل عن مثلي الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز مثلي حدها الأقصى.

ويمـــول جهـــاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار من المخصصات التي تخصصها الموازنة العامة للدولة له، ومن المنح والهبات الداخلية والخارجية مـــن الجهـــات التي لا تستهدف الربح، ويحظر عليه تلقي المنح من الجهات الداخلـــية والخارجـــية التي تقوم بنشاط معين. كما يحظر على العاملين في الجهـــاز، القـــيام بـــأي عمـــل لمـــدة عامين من تاريخ تركهم للخدمة، لدى الأشخاص الذين خضعوا للفحص أو الخاضعين له في ذلك التاريخ.

والحقـــيقة أن هذا القانون الذي تأخر صدوره طويلا، قد جاء أقل كثيرا وأضـــعف مـــن أن يحمـــي المنافسة أو يمنع الاحتكار، فقد اختص السلطة التنفـــيذية ممـــثلة في الوزير المختص أو من يفوضه في طلب رفع الدعوى الجنائـــية ضـــد المحتكرين الذين يقومون بممارسات ضارة، وبالتالي يصبح جهـــاز حمايـــة المنافـــسة ومنع الاحتكار مجرد جهة تقصي وتحقيق تابعة

للسلطة التنفيذية التي تقف في وضع قاهر ومهيمن في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية، وكان المفروض أن يكون هذا الجهاز أحد الهياكل المستقلة عن الحكومة والسلطة التنفيذية، حتى لا تقيده الاعتبارات السياسية عندما يتعلق الأمر بوجود قيادات من الحزب الحاكم ضمن من يتمتعون بوضع احتكاري ويقومون بممارسات احتكارية ضارة. وكان المفروض أن تكون تبعية هذا الجهاز للسلطة القضائية والسلطة التشريعية، ويكون لهم بالإضافة إلى المتضررين المباشرين من الاحتكار، الحق في تحريك دعاوى منع الاحتكار وحماية المنافسة قضائيا. أما قصر هذا الحق على الوزير المختص أو من يفوضه فهو يضيف المزيد من عوامل هيمنة السلطة التنفيذية، وتهميش السلطتين القضائية والتشريعية. كذلك فإن العقوبات مقتصرة على الغرامة أو مايعادلها أي مصادرة السلع، وكان لابد لها أن تأخذ نظم منع الاحتكار في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في اعتبارها، بما يتضمنه البعض منها، من إجبار للمحتكر على إنهاء وضعه الاحتكاري سواء من خلال تقسيم الشركة المحتكرة أو التخلي عن قسم من أسهمها، وليس مجرد دفع غرامة مالية والاحتفاظ بالوضع الاحتكاري.

كذلك فإن القانون قد أغفل تماما، احتكار القلة، أو الاتفاقات الاحتكارية، رغم أنها ظاهرة وبالغة الضرر في قطاع الأسمنت الذي ارتفعت أسعاره من ١١٠ جنيه للطن عام ٢٠٠٢، إلى ١٣٠ جنيها للطن عام ٢٠٠٣، قبل أن ترتفع إلى ٢٨٠ جنيها للطن عام ٢٠٠٤، في وقت لا تزيد فيه تكلفة الطن عن ١٠٠ جنيه فقط، علما بأن كل خامات الأسمنت محلية. وقد جاء هذا الارتفاع بعد قيام وزارة قطاع الأعمال العام بخصخصة غالبية شركات الأسمنت التي تم بيعها للقطاع الخاص الأجنبي في صفقات أحيطت بالكثير من الشكوك وعلامات الاستفهام بسبب الأسعار المنخفضة التي بيعت بها تلك الشركات مقارنة بقيمتها الحقيقية. والنتيجة هي أن عددا من الشركات الأجنبية أصبحت في وضع احتكاري بالنسبة لهذه السلعة الاستراتيجية التي يتوقف عليها حركة قطاع العقارات وعمليات البناء والتشييد المدنية والعسكرية. وتجتمع الشركات العشر الكبرى المنتجة للأسمنت كل شهر لتحديد السعر، وهو سلوك احتكاري واضح وبالغ الضرر. ورغم أن المادة الخامسة من قانون منع الاحتكار تحظر الاتفاقات أو العقود بين الأشخاص أو الشركات المتنافسة في أي سوق إذا كان من شأنها رفع أو خفض أو

تثبيت الأسعار أو اقتسام الأسواق أو التحكم في حجم الإنتاج أو التنسيق في تقديم العطاءات في المناقصات والمزايدات والممارسات وسائر عروض التوريد، إلا أن شركات الأسمنت التي قامت بممارسة احتكار القلة بشكل علني وواضح الضرر ضد المستهلكين، دون أي ردع من الحكومة المصرية خلال العامين الماضيين، يمكنها أن تقوم بعمليات التنسيق الاحتكاري بأي صورة غير علنية أو من خلال مراكزها في الخارج. وهنا كان من الضروري أن يتم الاحتكام لمدى عدالة سعر المنتج كمعيار لوجوداتفاقات تحقق أرباحا احتكارية للشركات المنتجة من عدمه، كآلية لحماية السوق من ممارسات احتكار القلة، ولحماية المستهلكين من الاستغلال الاحتكاري للشركات التي تمارس احتكار القلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الأجنبية التي استحوذت على غالبية شركات الأسمنت المصرية، تبرر رفعها لسعر الأسمنت، بأنه يبقى أقل من السعر العالمي، وهو مبرر فاسد تماما، لأن هذه الشركات تحصل على الخامات من مصر بأسعار متدنية للغاية لالا تقارن إطلاقا بسعرها في السوق العالمية، كما أن مستويات الدخول والأسعار في مصر تقل كثيرا عن المستوى المتحقق في بلدان الدخل المتوسط المرتفع والبلدان الغنية التي تقيس تلك الشركات أسعار الأسمنت فيها بأسعاره في مصر.

وفي نفس السياق هناك احتكارات للقلة في أسواق الخضر والفاكهة والدواجن والبيض، فضلا عن احتكارات القلة في استيراد بعض السلع الأساسية التي أشرنا إليها آنفا.

كذلك فإن المدى الواسع للعقوبات المالية ضد المحتكرين والتي تبدأ من مجرد ٣٠ ألف جنيه لتصل إلى ١٠ ملايين جنيه، دون وضع آلية صارمة لتحديد حجم العقوبة بصورة نظامية وليست مزاجية، هو أمر يفتح الباب أمام تدخل النفوذ السياسي في تحديد حجم العقوبة بالذات فيما يخص المحتكرين القريبين من دوائر السلطة، ويفتح الباب أيضا أمام احتمالات انتشار الفساد بين من يقومون بتحديد العقوبة ذات الطابع المزاجي والتي لا يوجد ضوابط صارمة تتحدد قيمتها بناء عليها.

والغريب أنه رغم ضعف قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار الذي لا يمكن التعويل عليه في مواجهة الاحتكارات القائمة، إلا أن أحد رجال الأعمال الذي تتمتع شركته للتليفون المحمول بوضع احتكار ثنائي بالاشتراك

مـــع شـــركة عالمـــية أخرى، وصف مسودة القانون بأنها عودة للتدخلات البوليـــسية، وذلك في حديث لإحدى القنوات التلفزيونية الخاصة في مصر. ويـــبدو أنـــه لا يعلـــم أن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي أوجدت نمـــوذج الاقتصاد الحر، هي التي توجد بها أشد قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار، صرامة في هذا المجال، وأنها قوانين رأسمالية أصلا، لأن الدول الاشتراكية هي أكثر بلدان العالم التي ينتشر فيها الاحتكار من خلال الدولة!

٣-تخفيض الجمارك ..نموذج للإجراء الناقص

شـــكل تخفـــيض الرسوم الجمركية أحد أهم الإجراءات التي تعبر عن ملامـــح وطبيعة السياسات الاقتصادية لنظام مبارك في الفترة الأخيرة. وقد أدى هـــذا التخفـــيض إلى تراجع متوسط الرسوم الجمركية المفروضة على الـــواردات المصرية إلى نحو ٩% وفقا لتقدير وزير المالية. كما تم تخفيض عدد فئات التعريفة الجمركية من ٢٧ إلى ٦ فئات.

وعلـــى سبيل المثال وفي إطار هذه التخفيضات الجمركية، تم تخفيض التعـــريفة الجمـــركية علـــى سيارات الركوب التي تبلغ سعة موتورها حتى ١٦٠٠ سم٣، إلى ٤٠%، بعد أن كانت تتراوح بين ٤٤%، ١٠٤%. كما تم تخفـــيض التعـــريفة على مكوناتها وأجزائها وقطع غيارها مما يتراوح بين ٢٣ %، و ٣٣%، إلـــى مـــا يتـــراوح بين ٥%، و ١٢%. كما تم تخفيض الجمـــارك علـــى الجـــرارات الزراعية وإطاراتها مما يتراوح بين ١٣%، و٣٣%، إلى ٥%. كما تم تخفيض التعريفة الجمركية على واردات الأسمدة بأنـــواعها اللمخـــتلفة مما يتراوح بين ٨%، و ٣٣% إلى ٢% فقط. كما تم تخفـــيض التعريفة على واردات الأسمنت والكلنكر، مما يتراوح بين ٢٣%، و٣٣% إلى ٢%. وتم تخفيض التعريفة على واردات حديد التسليح من ٨% إلـــى ٥%، وأصبحت التعريفة على الواردات من سفن أعالي البحار صفر. كما انخفضت التعريفة الجمركية على واردات الشاي والبقول والأسماك من ٣٣% إلى ٥%.

وكانت قضية تخفيض الرسوم الجمركية أو الإبقاء عليها عند مستويات مـــرتفعة وحمائـــية للـــصناعة المحلية، قد شكلت دائما موضوعا للجدل بين مخـــتلف الاتجاهـــات الاقتـــصادية والسياسية. والحقيقة أن تخفيض الرسوم الجمـــركية، هـــو إجـــراء تأخـــر كثيـــرا رغم الاحتياج إليه لإنهاء الترهل

الاقتصادي خلف أسوار الحماية الجمركية العالية والطويلة الأمد، والتي جعلت الصناعات المصرية ضعيفة القدرة على المنافسة، لأنها ببساطة كانت منفردة بالمستهلك المصري الذي كانت تستغله بلا رحمة محققة معدلات أرباح احتكارية في غيبة أي حماية للمستهلك وفي غيبة المنافسة مع المنتجات الأجنبية التي كانت معدلات الحماية الجمركية العالية تمنعها من دخول السوق أو تجعل أسعارها بالغة الارتفاع، إلا إذا دخلت من خلال التهريب الذي يزدهر عادة في الاقتصادات التي تفرض رسوما جمركية بالغة الارتفاع كما كان الحال في الاقتصاد المصري قبل التعديلات التي أجرتها الحكومة في سبتمبر ٢٠٠٤.

وعندما تم اتخاذ قرار تخفيض هذه الرسوم جاء القرار ناقصا لأهم العناصر المطلوبة فيه للعديد من الإجراءات التي من الضروري أن تترافق معه، والمتمثلة أساسا في تحديد هامش للربح للمستوردين بشكل توافقي بين الإدارة الاقتصادية واتحاد الغرف التجارية، بحيث تؤدي التخفيضات الجمركية إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة فعلا، بما ينقل الأموال التي تفقدها الإيرادات العامة للدولة والتي قدرها وزير المالية بنحو ٣ مليارات جنيه، بينما هي تزيد في الواقع عن ضعف هذا الرقم، إلى جيوب مستهلكي السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية وليس إلى جيوب حفنة من المستوردين، كما حدث في الواقع فعليا. فالأمر المنطقي هو أن يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية نظريا، إلى إتاحة السلع الاستهلاكية المستوردة بأسعار أقل مما يساعد على كبح معدل التضخم في مصر بعد أن تضاعف في العامين الأخيرين عدة مرات بالمقارنة بمستواه قبلهما. كما أن تخفيض الرسوم الجمركية وإتاحة السلع المستوردة الجيدة والمعتدلة السعر، سوف يشكل ضغطا على المنتجين المحليين لإجبارهم على تخفيض أسعار منتجاتهم وتحسين مواصفاتها وجودتها لأنهم سيعملون في سوق مفتوحة تتوفر فيها المنتجات الأجنبية المناظرة، لكن الذي حدث هو أن الاحتكارات التجارية القائمة على الاستيراد من الخارج عملت على إبقاء أسعار غالبية الواردات كما هي أو حتى رفعتها واستفادت هي من التخفيضات الجمركية التي ذهبت إلى جيوب شريحة المستوردين، وليس إلى جيوب المواطنين.

والأصل في الحماية الجمركية وغير الجمركية أن تكون مؤقتة لتتيح الصناعات الجديدة أو المتعثرة أو التي تقادمت تكنولوجيا أن تؤهل نفسها أو

تعـيد هيكلة نفسها لمواجهة رياح المنافسة الحرة حتى تحافظ على حيويتها وقـدرتها علـى المنافـسة في الخارج وفي السوق المحلية عندما يتم فتحها بشكل حر أو شبه حر. وهناك حالات استثنائية توجب دعم بعض الصناعات أو المحاصـيل الـزراعية، لمعادلـة أثـر الـدعم الذي تقدمه بلدان أخرى لـصناعاتها أو لمحاصـيلها المناظـرة، حتى تتنافس الصناعات والمنتجات الـزراعية المحلـية، في ظروف عادلة مع المنتجات الصناعية والمحاصيل التي تنتجها البلدان التي تقدم دعما لمنتجيها.

ولـو كانـت الحكومة التي عينها مبارك تعمل حتى كحكومة رأسمالية معنـية بتطوير الاقتصاد ورفع حوافز النمو فيه، لكانت قد دخلت في حوار مـع المـستوردين واتحاد الغرف التجارية للتوافق على معدل معتدل للربح للمـستوردين فـوق سـعر وارداتهـم شاملا الرسوم الجمركية والتكاليف المصاحبة، على أن يصدر قرار أو قانون يحدد نسبة ربح المستورد حتى لا يحصل لنفسه على الفائدة من التخفيض الجمركي ويحرم المستهلكين منها.

سادسا: البديل لنظام وسياسات مبارك:

عندما تقف الأمم الحية أمام لحظات الحقيقة لتحلل نظامها السياسي – الاقتصادي وتجده بمثل هذا الخلل البنيوي وضعف الكفاءة والفساد المروع الذين يتسم بهم نظام مبارك، فإنه لابد من البحث عن بديل لهذا النظام، وهذا البحث لابد وأن يستلهم العناصر الإيجابية في تراث الأمة والخبرات العالمية الإيجابية الملائمة لبناء نظام جديد يليق بهذه الأمة العظيمة وشعبها البطل.

وقد شهدت بنية النظام الاقتصادي وتوزيع الأدوار فيه بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي، تطورات هائلة على مدار التاريخ الاقتصادي الحديث فمن تدخل الدولة لتحقيق الميزان التجاري الموافق أو الإيجابي في القرنين السابع عشر والثامن عشر مع إطلاق يد القطاع الخاص المرتبط بالنخب الملكية الحاكمة في عصر سيادة الفكر التجاري والتوسع الاستعماري في العالم الجديد وفي بعض مناطق إفريقيا وآسيا، والذي قامت به الدول الأوروبية لصالح الرأسمالية الصاعدة فيها، إلى سياسات عصر المنافسة والتحرير الاقتصادي القائمة على فكر المدرسة الكلاسيكية القائم على قاعدة "دعه يعمل دعه يمر" التي تعني إطلاق حرية الاستثمار والتجارة للرأسمالية في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية بين

الدول، في ظل دولة ينحصر دورها في ضمان الأمن الداخلي وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم ، والدفاع عن البلد ضد أي عدوان خارجي أو القيام بمثل هذا العدوان لمصلحة الرأسمالية المحلية لفتح أسواق البلدان المستعمرة لمنتجاتها أو لنهب المواد الخام منها، إلى نهاية هذه المرحلة بكارثة الكساد العظيم التي بدأت في خريف عام ١٩٢٩ واستمرت غالبية سنوات الثلاثينات من القرن الماضي. ولم تخرج الاقتصادات الرأسمالية الكبرى من ذلك الكساد، سوى عبر تبنيها للأفكار الكينزية الخاصة بتطوير دور الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر، من خلال الإنفاق العام، وبشكل غير مباشر عبر السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد والمعالجة لأزماته. وكان كينز يرى أن " توسيع وظائف الدولة هو أمر لازم لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف، وشرطا للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح ". كما أشار إلى أن نوعا من الاشتراكية الواعية في مجال التشغيل هي الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية ". (جون مينا رد كينز ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، منشور بعنوان : النظرية العامة في الاقتصاد، الترجمة العربية ، دار النشر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت، صـــ ٤١٧.)

لكن النظرية الكينزية والرؤية المنبثقة منها لإصلاح الاقتصاد والتي أنقذت الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة في ثلاثينات القرن العشرين واستمرت منطلقا لسياساتها الاقتصادية حتى بداية السبعينات، فقدت الكثير من نفوذها الفكري في النصف الأول من السبعينات بعد انتشار ظاهرة الركود التضخمي ، نظرا لأن هذه النظرية كانت تقطع بعكس ذلك أي بعدم وجود إمكانية لتزايد التضخم والبطالة في آن واحد، بما أفسح المجال أمام فكر النقديين الجدد. وظهرت بعد ذلك خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، العديد من الأفكار الاقتصادية الليبرالية المعتدلة والمتطرفة والتي تجتاح العالم في الوقت الراهن بدعم وضغط من الدول الرأسمالية الكبرى وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وهي تتمحور بشكل أساسي حول تقليص الدور الاقتصادي للدولة إلى أقصى حد مع إطلاق المجال للقطاع الخاص ولآليات السوق ، وتحديد أدوار محدودة للدولة تقترب بها من نموذج الدولة "الحارسة" الذي حددته المدرسة

الكلاسيكية كدور للدولة منذ القرن التاسع عشر ، والذي أعاد النقديون الجدد إحياؤه.

أما أفكار "الطريق الثالث" التي ظهرت في تسعينات القرن العشرين وما زالت تشكل الموجه لبعض البلدان، فإنها لا تعدو كونها نسخة معدلة من الأفكار الكينزية ظهرت كرد فعل على الآثار الدرامية لانفلات قوى السوق وبالذات في أسواق العملات والبورصات في أزمة العملات الأوروبية في سبتمبر عام ١٩٩٢، وفي الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥، وفي أزمات بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وطوال عام ١٩٩٨.

ومن كل هذا نخلص إلى أن التحرير المطلق للاقتصاد وما ينطوي عليه من تقليص دور الدولة إلى أقصى حد والاقتراب أو الوصول بها إلى مستوى الدولة الحارسة لصالح إطلاق المجال أمام القطاع الخاص ومنحه الإعفاءات الضريبية والامتيازات المختلفة لتكريس قيادته للاقتصاد، ينطوي على احتمال كبير لتعريض الاقتصاد المحلي لاضطرابات مالية واقتصادية في الداخل نتيجة سعي الرأسمالية المحلية وراء أقصى ربح دون أن تلقي بالا للاعتبارات الاجتماعية أو للمصلحة الاقتصادية العامة خاصة إذا كان تكوينها التاريخي يتسم بالهشاشة وبضعف القدرات الاقتحامية وبانتشار الفساد في مختلف روافدها الراهنة كما هو الحال في مصر، وينطوي أيضا على تعريض الاقتصاد المحلي لعواصف عاتية مصدرها المضاربين الأجانب الذين تم فتح الاقتصاد المحلي أمامهم بالذات من يعمل منهم في مجال طفيلي نموذجي مثل أسواق العملات، حيث لا يعنيهم سوى تحقيق الربح الذي يتحقق في هذه السوق في حالات الاضطراب على أن يتخذ هذا الاضطراب اتجاهات تتماشى مع الاتجاهات التي يضارب عليها المضاربون في أسواق العملات.

وإذا كانت نسبة الإنفاق العام للدولة من الناتج المحلي الإجمالي، هي أهم التعبيرات الكمية عن دور الدولة في الاقتصاد، فإنه يمكن القول أن نظام مبارك هو من أكثر النظم التي قلصت دور الدولة في الاقتصاد إلى حد بعيد سواء عبر تقليص دورها في الإنتاج أو عبر تخليها بدرجة كبيرة عن دورها في إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية التي تظهر في بنود الإنفاق العام الذي تراجع كثيرا كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (راجع جدول ١).

جدول ١
الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	١٩٩٠*	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مصر	%٢٧,٨	%٢٦,١	%٢٦,٨	%٢٦,٧	%٢٧
الأردن	%٣٥,٨	%٣٤,٢	%٣٥	%٣٤,٧	%٣٥,٧
الإمارات	%١١,٥	%٣٢,٥	%٣٧,٤	%٣٣	%٣٠,١
البحرين	..	%٣٤	%٣٤,٨	%٢٨,٨	%٢٧,٥
تونس	%٣٤,٦	%٣١,١	%٣٢,٥	%٣١,٨	%٣٢,٨
الجزائر	..	%٢٨,٨	%٣١,٥	%٣٥,٨	%٣٣,٣
جيبوتي	..	%٣٢,٨	%٢٩,٦	%٣٢,٩	%٣٦,٥
السعودية	..	%٣٣,٤	%٣٧,٢	%٣٣,١	%٣١,١
السودان	..	%١٠,٥	%١١,١	%١٤,٣	%١٤,٣
سورية	%٢١,٨	%٣٠,٥	%٣٢,٦	%٣٣,٨	%٣٩,٩
الصومال	..	..	..	..	..
عمان	%٣٩,٥	%٣٤,٨	%٣٧,٣	%٣٧,٦	%٣٨,٤
قطر	..	%٢٧,٤	%٣٠,٤	%٢٨,١	%٢٥,٦
الكويت	%٥٥,٣	%٣٥,٥	%٣٠,٥	%٤٤	%٣٩,١
لبنان	..	%٤٤	%٣٦,٣	%٣٩,٥	%٣٩,٥
ليبيا	..	%٣١,٣	%٣٣,٢	%٣١,٣	%٢٩,٩
المغرب	%٢٨,٨	%٣١,٦	%٣٠,٩	%٢٩,٢	%٢٧,٩
موريتانيا	..	%٢٥,٤	%٢٩,٤	%٣٠,٨	%٣١,٤
اليمن	%٢٧,٨	%٣١,٢	%٣٢,٥	%٣٢,٦	%٣٧,١
مجموع الدول العربية	..	%٣١,٢	%٣٣,١	%٣٢,٤	%٣١,٣
بريطانيا	%٣٧,٥	%٣٦	%٣٥,٩	..	%٣٩,٧
فرنسا	%٤١,٨	..	..	..	%٤٨,١
إيطاليا	%٤٧,٤	%٤١,٩	%٤١,٩	..	%٣٩,٦
السويد	%٣٨,١	%٣٩,٣	%٣٧,٩	..	%٣٧,٢
النمسا	%٣٧,٦	%٤٠,٤	%٤٠,٣	..	%٤٠,٥
كرواتيا	%٣٧,٦	%٤٦,٥	%٤٥,٣	..	%٤٣,٣
إسرائيل	%٥٠,٧	%٤٦,٣	%٤٧,٣	..	%٥٢,٤
مجموع دول العالم	%٢٥,٨%	%٢٥,٨	..	..	..

المصدر لعام ١٩٩٠ وللدول غير العربية هو: World Bank, world Development Indicators2005, p. 238-240 & 2004, p. 220-222.

المصدر لباقي البيانات هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٤، صـ ٣١٢.

وإذا كانـت هناك عيوب لنظام الاقتصاد الحر بمعناه الكلاسيكي ، حتى فـي البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، فإن عيوب تطبيقه تتضاعف في الـبلدان النامية والفقيرة حيث ينتشر الفقر والجهل والمرض والبطالة وتكون هـناك حاجـة لتعبئة طاقات المجتمع لتجاوز كل ذلك من خلال دور فاعل للدولـة. كمـا أن عيوب تطبيقه في الدول النامية تتضاعف في ظل ضعف القدرة الاقتحامية للطبقات الرأسمالية فيها التي يفضل جانب كبير منها العمل في التجارة الخارجية والعمل كوكلاء لشركات أجنبية أو في تجميع منتجاتها محلـيا أو في التجارة الداخلية أو في المضاربة بمختلف أشكالها ومجالاتها، ويـضعف أو حتـى يـنعدم لديها الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، وتنتشر داخلهـا ثقافة الخبطة بالذات لدى القادمين من عالم الاقتصاد الأسود، وهذه الـثقافة لا يمكـن أن تشكل أساسا لتحقيق أي نمو متواصل أو تنمية متعددة الجـوانب تفـضي لبـناء اقتصاد قوي ومجتمع حديث ومتطور. لذلك فإن الـنموذج الكينزي الذي أشرنا إلى أهم ملامح موقفه بشأن الدور الاقتصادي للدولـة فـي موضـع سابق ، يبدو حدا أدنى لدور الدولة في البلدان النامية والفقيـرة، شرط أن تكون هناك رقابة شعبية فعالة على النشاط الاقتصادي للدولـة حتـى لا يصبح القطاع العام مرتعا للفساد، وحتى لا يتحول الإنفاق العـام الجـاري إلى مجال للفساد أيضا، وهذه الرقابة مستحيلة إلا في النظم الديموقـراطية الكاملـة التي تتسم بالشفافية وتوازن السلطات المنفصلة عن بعـضها الـبعض وتوافر القدرة على المساءلة لكل رموز السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية.

وبالنظـر إلى جدول ١، نجد أن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالـي في مصر والدول العربية وفي مجموع الوطن العربي، يقل عن نظيـره في العديد من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، ويقل كثيرا عن الإنفـاق العام كنسبة من الناتج المحلي في إسرائيل التي لا يسائلها أحد عن ذلك، وهو ما يؤكد على أن الضغوط التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وهـي نفـسها الـدول الدائنة لمصر والضغوط التي يقوم بها صندوق النقد والبـنك الدوليين، من أجل تقليص دور الدولة في الاقتصاد في مصر، هي ضـغوط غيـر منطقية. وينبغي أن تتعامل مصر مع قضية دور الدولة في الاقتـصاد على ضوء ظروفها الخاصة دون الخضوع لأي ابتزاز من الدول الـصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها تلك الدول

التـــي اعتبرت دعوتها لتقليص دور الدولة في الاقتصاد نموذجا عالميا يجب أن يحتذى بدون النظر للظروف الخاصة لأي دولة، ولذلك فإن صندوق النقد والبـــنك الدوليـــين اللذين تسيطر عليهما الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلـــى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، قد جعلا تقليص دور الدولة في النـــشاط الاقتـــصادي أو تحريـــره مـــن سيطرتها وبيع القطاع العام للقطاع الخاص، شروطا ضرورية لحصول أي دولة على القروض من المؤسستين الدوليتين، أو على مساندتهما لها للحصول على قروض من الأسواق المالية الدولـــية، أو لإعـــادة جدولـــة ديونها عندما تتعثر في سدادها. ولأن النظام الحالـــي المحـــدود الكفاءة والمتخم بالفساد وغير المعني بالتنمية الاقتصادية الـــشاملة والمتواصـــلة، قد جعل مصر تعاني من اختلالات اقتصادية ومالية تفاقمـــت منذ الثمانينات بصفة خاصة، فإنه بدأ، تحت وطأة تلك الاختلالات والحاجـــة للاقتراض ولإعادة جدولة الديون، في الاستجابة لمطالب صندوق الـــنقد والبنك الدوليين فيما يتعلق بتغيير السياسات الاقتصادية باتجاه التحرير وتقلـــيص دور الدولـــة في الاقتصاد، رغم أن المستوى الراهن من الإنفاق العـــام يعني أن مصر من الصعب عليها أن تقوم بالدور المنوط بها في حفز الـــنمو الاقتصادي والمشاركة في صنعه بشكل فعال، ومن الصعب عليها أن تقوم بالدور المنوط بها في خلق الوظائف ومكافحة الفقر كأدوار مهمة للدولة فـــي البلدان النامية عموما وضمنها مصر. كما أن هيكل الإنفاق العام الذي يعكس طبيعة النظام السياسي وانحيازاته، لا يتيح تحقيق هذه الأهداف.

وترتيبا على ذلك فإن قيام الدولة في مصر بدور فعال في تحقيق التنمية وتـــشغيل قوة العمل ومكافحة الفقر بكل الأشكال المتاحة لذلك، يتطلب زيادة الإنفـــاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٤٥% على الأقل أســـوة بدولة رأسمالية ليبرالية مثل فرنسا، وهو ما يستدعي تنمية الإيرادات العامـــة مـــن خلال العديد من الوسائل وعلى رأسها رفع كفاءة القطاع العام والهيـــئات الاقتصادية ومكافحة الفساد المستشري فيهما وإخضاع التصرفات المالـــية فـــيهما لرقابة شعبية حقيقية من خلال حق كل نواب الشعب من كل المـــستويات في الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه التصرفات في إطار نظـــام ديموقراطـــي كامل ينهض على أساس دستوري وقانوني ديموقراطي حقيقي ويتضمن الفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتنمية الإيرادات أيضا مـــن خلال الحسم في تحصيل الضرائب من الطبقة العليا التي لا تدفع سوى

ضـــرائب محدودة للغاية بعد أن احترفت التهرب الضريبي ومن الضروري لأي نظـــام اقتصادي يستهدف تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة أن يفتح الباب للقطاع الخاص بالذات في المجال الصناعي الذي سنبغي أن تكون السياسات المصرفية متحيزة له، ومتحيزة أيضاً للمشروعات الصغيرة التي تعد الأكثر فعالـــية فـــي توفيـــر فرص العمل. ولابد للدولة أن تركز إنفاقها العام على التحويلات الاجتماعية وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وإتاحتها للفقراء مجانـــا أو بأسعار رمزية، وبناء المشروعات الجديدة لخلق الوظائف وإتاحة الفرصـــة لأعـــداد كبيرة من المواطنين لكسب عيشهم بكرامة والخروج من دائـــرة الفقـــر، ولزيادة الناتج بصورة تخلق ظرفا موضوعيا مواتيا لمكافحة الفقـــر، وذلك بدلا من تركيز الإنفاق العام على الإنفاق الأمني المكرس لقمع المصريين.

ebooks4arabs.blogspot.com

الفصل الثاني

مؤشرات الأداء وانهيار المكانة الاقتصادية لمصر في عصر مبارك

تطالعنا الأجهزة الإعلامية الحكومية يوميا بحكايات طويلة عن الإنجازات الاقتصادية لعصر مبارك، والتقدم الاقتصادي الهائل الذي حققته مصر في عهده السعيد مستخدمة في ترويج ذلك كل البيانات المزيفة التي تصدرها الحكومة. لكن أي مقارنة بين أداء الاقتصاد المصري في عهد مبارك وحزبه الحاكم، وبين أداء اقتصادات نامية كانت مصر تتقدم عليها سوف يوضح إلى أي حد تدهورت المكانة الاقتصادية لمصر في عهده هو وخزبه الوطني، بعد أداء يقل كثيرا عن أداء الكثير من الدول النامية التي كنا نسبقها وصرنا نتعثر خلفها بمسافات طويلة في الوقت الراهن بعد الجمود والترهل والفساد والتباطؤ الطويل الأجل والبطالة في عهد مبارك.

وعلى أي الأحوال فإننا نحتاج للنظر لاقتصادنا بروح موضوعية لإدراك وضعه الحقيقي وتطور مكانته الإقليمية والدولية في الواقع وليس في خيالنا. وهذا الإدراك لا يكون بمقارنة الاقتصاد المصري حاليا بسنوات ماضية وفقط، وإنما وهو الأهم، بمقارنة حركة الاقتصاد المصري عبر الزمن مع حركة اقتصادات أخرى بدأت مسيرة تطورها معه أو حتى بعده. فالطبيعي تماما أن يكون الاقتصاد المصري شأنه شأن أي اقتصاد آخر قد حقق تقدما في قيمة ناتجه المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه والمؤشرات المعبرة عن تطور وتقدم أي اقتصاد، ببساطة لأن هذه هي طبيعة الأشياء ولأن كل بلدان العالم فعلت ذلك، من منظور المقارنات التاريخية.

لكن فعالية هذا التقدم الذي حققه للاقتصاد المصري في التأثير على مكانته الإقليمية والدولية، تتحدد من خلال مقارنة هذا التقدم، بالتقدم الذي أحرزته الاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بتطور حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع هيكله، وبامتلاك قطاع متطور للصناعات عالية التقنية، وبتحقيق درجة عالية من تشغيل قوة العمل والجهاز الإنتاجي، وفيما يتعلق أيضا بتحقيق القدرة الذاتية على النمو المتواصل، وتحقيق العدل النسبي في توزيع الدخل بشكل يضمن مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية من جهة،

ويضمن تعظيم حوافز النمو من جهة أخرى. وتتحدد فعالية هذا التقدم أيضا من خلال مقارنة تأثيره على تطور القدرة التنافسية للاقتصاد التي تتجسد في تطـور قدرتـه على تصدير السلع والخدمات وتنعكس على قدرة الاقتصاد علـى تحقيق التوازن في موازينه الخارجية، وذلك بالمقارنة مع الاقتصادات الأخـرى. وتـتحدد فعالية التقدم الاقتصادي في التأثير على مكانة الاقتصاد المـصري أيـضا مـن خلال مقارنة ما حققته الاقتصادات الأخرى، مع ما أحـرزه من تقدم في مجال التطوير التكنولوجي، وفي إنتاجية العمل ورأس المـال، وفي ضبط المواصفات القياسية في السوق لضمان السلامة والصحة العامـة مـن جهة ولضمان وجود فرص عادلة للمنافسة داخل السوق، وفي تطويـر درجـة الشفافية ومكافحة الفساد في الاقتصاد، وفي مدى وجود أو غـياب آلـيات رسـمية وشعبية لمراقبة المالية العامة للدولة بشكل صارم ولمـراقبة أداء الـشركات المـساهمة والمدرجة في البورصة لمنع التحايل والنـصب علـى صغار ومتوسطي المستثمرين، من قبل المستثمرين الكبار وشـركات السمـسرة والمديرين التنفيذيين. كما أن وحدة السوق ووحدة أو تقـارب أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج داخل السوق، تشكل تعبيرا عـن وجـود معايير داخل الاقتصاد وعن تطوره إلى اقتصاد موحد بالفعل. كما أن وجود نظام قانوني متسق وبالذات في مجال التشريعات الاقتصادية، ويحظى بالاحترام بشكل صارم ويقف الجميع أمامه سواء، يشكل أحد ملامح الـتقدم الاقتـصادي. كما أن الفعالية الاقتصادية للمجتمع الأهلي المتمثل في القطاعـين الخاص والعائلي، وقدرة هذا المجتمع الأهلي على تحقيق التطور الاقتصادي وتحقيق الاختراقات المطلوبة للتقدم الاقتصادي والصناعي بصفة خاصـة، تـشكل أحـد الملامـح الرئيـسية لحركية المجتمع على الصعيد الاقتـصادي. وفي حالة ضعف هذه الفعالية الاقتصادية للمجتمع الأهلي، فإن الدولـة تكون مدعوة للقيام بالنشاط الاقتصادي بالوكالة عن المجتمع العاجز عن القيام به بصورة فعالة، أو أن تتخلى عن هذا الدور وتترك الاقتصاد في يد قطاع خاص عاجز عن تحقيق التطور.

وهـذه المقارنات هي التي تحدد كيف يتحرك الاقتصاد المصري عبر الـزمن وسط اقتصادات أخرى متحركة أيضا خلال الزمن نفسه. أو بمعنى آخـر، فإن هذه المقارنات تحدد هل حقق الاقتصاد المصري في عهد مبارك تقـدما حقيقيا أم أنه أصيب بالتخلف بالمقارنة بالوسط التاريخي الذي يتحرك

فـــي إطـــاره وهو اقتصادات العالم عامة. وعندما نقوم بمثل هذه المقارنات بضمير عادل فإن صورة الاقتصاد المصري في عصر مبارك سوف تكون واضحة وسنرى الوضع الاقتصادي الذي قادنا إليه بدون أقنعة.

أولا: انهيار المكانة.. مقارنة بين تطور الناتج والصادرات في مصر ودول أخرى

والحقيقة أن وضع الاقتصاد المصري إقليميا وعالميا في الوقت الراهن، قـــد وصل لمستوى درامي من التدهور، إذا قارناه بوضعه الإقليمي والدولي قبل ربع قرن أربعة عقود، وهو أمر توضحه أي مقارنات بسيطة بين مصر وبين عدد من الدول النامية التي كانت ظروفها متشابهة مع ظروف مصر، أو كانـــت مـــصر تسبقها في المؤشرات الرئيسية المعبرة عن حجم وفعالية اقتصادها.

ورغم نمو الاقتصاد المصري وناتجه المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفـــرد مـــنه، إلا أن ذلك يتم ببطء لا يمكن أن يسفر عن اختراق حقيقي في الـــنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتقدم العلمي والتقني، فليس لدينا دورات طويلة من النمو الاقتصادي السريع والمتواصل مثل تلك التي حققتها الـــصين ودول شـــرق وجنوب شرق آسيا، وانتهت بتحولها لدول صناعية جديـــدة أو حتـــى مـــتقدمة مثلما هو الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية وإقليمي تايـــوان وهونج كونج الصينيين. وما لدينا في مصر هو ومضات من النمو السريع، سرعان ما تنطفئ بفترة من التباطؤ أو حتى الركود، وهو وضع لا يـــسمح بتحقـــيق اختـــراق اقتصادي على الإطلاق، بل يسمح فقط بالحركة البطيئة للاقتصاد المصري والتي ندركها كلنا على الصعيد العملي والحياتي، والتي تؤكدها أيضا المؤشرات الاقتصادية.

لقـــد كان الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام ١٩٨٢ عند بداية حكم مبارك، نحو ٢٩,٨ مليار دولار، في وقت كان الناتج المحلي الإجمالي لكل مـــن الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وتونس والمغرب قد بلغ نحو ٢٦٦,٢، ٧٤,٥، ٢٦,٨، ٣٥,٧، ٨,١، ١٥,٤ ملـــيار دولار فـــي العام نفسه (راجـــع: IMF, International Financial Statistics Yearbook 1990, Country Tables.) . وفي عام ٢٠٠٣، وهو آخر عام صدرت عنه بيانات في مطبوعات صندوق النقد الدولي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المصري

إلـــى نحـــو ٦٧,٥ مليار دولار، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الصين وكـــوريا الجنوبـــية وماليـــزيا وتايلاند وتونس والمغرب بالترتيب إلى نحو ١٤٣٤، ٦٠٥,٤، ١٠٣,٢، ١٤٣,٢، ٢٥,١، ٤٣,٧ ملـــيار دولار (راجـــع: IMF, International Financial Statistics Yearbook 2004, Country Tables.)، أي أن الناتج المحلي الإجمالي المصري قد زاد خلال الفترة من عـــام ١٩٨٢ حتـــى عام ٢٠٠٣، بنسبة ١٢٦,٥%، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالـــي في الدول محل المقارنة بالترتيب بنسبة ٤٣٨,٧%، ٧١٢,٦%، ٢٨٥,١%، ٣٠١,١%، ٢٠٨,٦%، ١٨٣,٨% خلال الفترة نفسها.

وكنتـــيجة للزيادة البطيئة في الناتج المحلي الإجمالي المصري والزيادة الأسرع في البلدان الأخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي المصري الذي كان يـــشكل نحـــو ١١,٢% من نظيره الصيني عام ١٩٨٢ قد تدهور إلى مجرد ٤,٧% مـــنه عـــام ٢٠٠٣، كما تراجع من نحو ٤٠% من نظيره الكوري الجنوبـــي عـــام ١٩٨٢ إلـــى ١١,٣% مـــنه عـــام ٢٠٠٣، كما تراجع من ١١١,٢% مـــن نظيره الماليزي عام ١٩٨٢ إلى ٦٥,٢% منه عام ٢٠٠٣، كما تراجع من نحو ٨٣,٥% من نظيره التايلاندي عام ١٩٨٢ إلى ٤٧,١% مـــنه عـــام ٢٠٠٣، كما تراجع من نحو ٣٦٧,٩% من نظيره التونسي عام ١٩٨٢ إلـــى ٢٦٨,٩% مـــنه عـــام ٢٠٠٣، كما تراجع من ١٩٣,٥% من نظيـــره المغربـــي عام ١٩٨٢ إلى ١٥٤,٥% منه عام ٢٠٠٣ (جمعت هذه البـــيانات وحـــسبت مـــن: IMF, International Financial Statistics Yearbook,1990, 2004.).

وإذا عـــدنا للوراء إلى العهد الناصري سنجد أن الناتج المحلي الإجمالي المصري كان يوازي نحو ١٧٠% من نظيره الكوري الجنوبي، ونحو ١٧٧ % مـــن نظيره الماليزي، ونحو ١٢٥,٨% من نظيره التايلندي، ونحو ٥١٠ % مـــن نظيره التونسي، ونحو ١٩٦% من نظيره المغربي في عام ١٩٦٥ (جمعـــت هـــذه البـــيانات وحسبت من: IMF, International Financial Statistics Yearbook,1990.)، ثم انخفض بصورة درامية على النحو الذي أشـــرنا إلـــيه آنفـــا. وقـــد أدى هذا إلى تحويل مصر من عملاق اقتصادي بالمقارنـــة مـــع دول كبيـــرة في العالم النامي مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وتايلانـــد في عام ١٩٦٥، إلى قزم اقتصادي بالمقارنة بهذه الدول في الوقت

الـــراهن، نتـــيجة ضعف الأداء الاقتصادي والانفجار السرطاني للفساد في مصر منذ منتصف السبعينات وحتى الآن وبالذات في عهد مبارك.

أما عن تطور القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، والذي يعكسه عمليا، الـــتطور فـــي قـــيمة صادراته السلعية، فإنه سيئ للغاية بالمقارنة مع العالم عموما ومع الدول محل المقارنة. ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، زادت الصادرات السلعية المصرية من نحو ٣١٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٢، إلى نحـــو ٦٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣، بنسبة زيادة بلغت نحو ١٠١,٩%. وبالمقابـــل زادت صادرات الصين من ٢١,٩ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى نحـــو ٤٣٨ مليار عام ٢٠٠٣، بنسبة زيادة بلغت ١٩٠٤% تقريبا، وزادت صـــادرات كـــوريا الجنوبية من ٢١,٩ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣، بنسبة زيادة بلغت ٧٨٨% بين العامين المذكورين، كمـــا زادت صـــادرات ماليزيا من ١٢٠٣١ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى ٩٩٤٠٠ ملـــيون دولار عـــام ٢٠٠٣، بنـــسبة زيـــادة بلغت نحو ٧٢٦%، وارتفعـــت صـــادرات تايلانـــد مـــن ٦٩٤٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى ٨١٠٠٠ ملـــيون دولار عـــام ٢٠٠٣ بنـــسبة زيـــادة بلغت نحو ١٠٦٦%، وارتفعـــت صـــادرات تونس من ١٩٨٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو ٨٠٠٠ ملـــيون دولار عام ٢٠٠٣، بنسبة زيادة بلغت نحو ٣٠٣%، وزادت الـــصادرات المغـــربية من نحو ٢٠٦٢ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو ٩٤٧٣ ملـــيون دولار عـــام ٢٠٠٣، بنـــسبة زيادة بلغت نحو ٣٥٩%. كما ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من ١٧١٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٧٤٣٠,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بنسبة زيادة بلغت نحو ٣٣٢%.

وفـــي نفـــس الـــسياق فـــإن الصادرات المصرية التي كانت تمثل نحو ١٤,٣%، ١٤,٣%، ٢٥,٩%، ٤٤,٩%، ١٥٧,١%، ١٥١,٣% مـــــــن صـــادرات كـــل مـــن الـــصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وتونس والمغـــرب بالتـــرتيب في عام ١٩٨٢، قد تدهورت لتصبح مجرد ١,٤%، ٣,٣%، ٦,٣%، ٧,٨%، ٧٨,٨%، ٦٦,٥% من صادرات الدول المذكورة بالتـــرتيب فـــي عام ٢٠٠٣. كما تدهورت حصة الصادرات المصرية من إجمالـــي الـــصادرات العالمية من نحو ٠,١٨% عام ١٩٨٢ إلى ٠,٠٨٥% عام ٢٠٠٣.

وكمـــا هـــو واضح بصورة قاطعة من كل البيانات السابقة فإن القدرة التنافـــسية للاقتـــصاد المـــصري قد تدهورت، وحدث انهيار حقيقي للقدرة التـــصديرية لمـــصر التي تدهورت حصتها من الصادرات العالمية بصورة مأســـاوية، وتدهـــورت نسبتها إلى صادرات الدول الناهضة وبعض الدول العربية غير النفطية بصورة مأساوية أيضا، وهو نتاج طبيعي لاقتصاد يدار مـــن خـــلال قيادات ضعيفة الكفاءة وينتشر فيه الفساد بصورة مروعة. كما يعود تدهور وضع مصر كقوة تصديرية إلى أن الرأسمالية المصرية لا تقبل معـــدلات ربح معتدلة تساعدها على المنافسة سعريا، لذلك فإنها تعتمد على ضـــمان الانفـــراد بالمـــستهلك المـــصري واستغلاله بأسوأ الأشكال لتحقيق معدلات ربح مرتفعة، بحيث أن البيع في السوق الداخلية يصبح أكثر ربحية مـــن التـــصدير، ويـــصبح هـــم الرأسمالية المصرية هو كيفية إبقاء السوق المـــصرية مغلقـــة أمـــام الواردات الأقل سعرا والأكثر جودة. وقد ساعدت بعض القرارات الحكومية الفاسدة على تكريس استغلال الرأسمالية المصرية للمـــستهلكين المـــصريين، مـــثل قرار فرض ضرائب مانعة على واردات الملابـــس الجاهـــزة الـــذي صدر في بداية يناير ٢٠٠٢، والذي دعم أسوار الحمايـــة الجمركية العالية وعزز من انفراد الرأسمالية المصرية بالمستهلك المصري لتستغله بلا رحمة، في غياب المنافسة الخارجية. كذلك فإن التقادم التكنولوجـــي للكثيـــر من الوحدات الاقتصادية العاملة يقلل من قدرتها على إنتاج سلع قادرة على المنافسة من زاوية الجودة، وهي تحتاج بالفعل للتجديد والتطويـــر. كمـــا أن محدوديـــة الـــزيادة في الناتج أو بمعنى آخر، ضعف معـــدلات نمـــوه الحقيقية، تجعل المتاح من الإنتاج المحلي للتصدير، محدود أصـــلا، وهـــو أمر لا يمكن تغييره إلا بتحقيق دورة قوية من النمو السريع للإنتاج الجيد والرخيص، بشكل يتجاوز الزيادة في الطلب المحلي.

كـــذلك فـــإن عـــدم ضبط المواصفات في السوق المصرية يضر بقدرة مـــصر علـــى التصدير، لأنه لو كان هناك ضبط للمواصفات القياسية للسلع الـــصناعية ومـــراعاة للاعتـــبارات الـــصحية والبيئية في السلع الزراعية الموجـــودة فـــي السوق المصرية، فإن كل سلعة تنتج في مصر تكون قابلة للتـــصدير. أمـــا عندما تكون الضوابط على المواصفات القياسية والمعايير البيئـــية والـــصحية قاصرة على السلع التي تتوجه للتصدير، فإن ذلك يضع قـــيودا علـــى إمكانـــيات التوسع في التصدير. كما أن تسرب أي سلع غير

مطابقة للمواصفات أو للمعايير البيئية والصحية إلى خارج مصر، يضر بسمعة الصادرات المصرية إجمالا ويتسبب في الكثير من المشاكل حتى للصادرات التي تتوفر فيها المواصفات القياسية والمعايير البيئية والصحية.

وقد كان أمرا غريبا حقا أن يتم تخصيص مساحات من الأراضي لزراعة المحاصيل الزراعية التي سيتم تصديرها لأوروبا، حيث تتم مراعاة الاعتبارات البيئية والصحية وتوضع حدود لاستخدام المخصبات والمبيدات حتى تبقى في الحدود الآمنة تماما، ويمنع استخدام المنشطات الهرمونية، في حين أنه لا توجد رقابة في هذا الصدد على السلع الزراعية المخصصة للسوق المحلية، كأن المواطنين في الداخل لا يستحقون ما يستحقه الأوروبيون من مراعاة للاعتبارات البيئية والصحية!!

كذلك فإن عدم ضبط المواصفات القياسية في السوق وعدم حماية المستهلك، يشجع الرأسمالية المصرية على الانكفاء على السوق الداخلية التي تحقق فيها ربحا كبيرا، دون التزامات صارمة في مجال المواصفات أو الأسعار المعتدلة، بدلا من التصدير الذي لا يمكن أن يتم إلا إذا تمت مراعاة المواصفات القياسية لضمان جودة المنتج، وتم تحديد الأسعار بشكل معتدل لضمان القدرة على المنافسة سعريا.

وكان من الطبيعي في ظل هذا الوضع أن تتدهور مكانة مصر كقوة تصديرية، فبعد أن كانت رابع أكبر قوة تصديرية عربية بعد ثلاث دول نفطية هي الكويت والعراق والسعودية بالترتيب في عام ١٩٦٠، أصبح ترتيبها هو الـ ١٢ بين القوى التصديرية العربية، خلف كل الدول العربية المصدرة للنفط مضافا إليها المغرب وتونس. ولا يأتي خلف مصر سوى السودان وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال ولبنان واليمن!!

ثانيا: تدهور الاستثمارات الأجنبية وضعف الادخار والاستثمار وتدهور القدرة التنافسية

تنعكس القدرة التنافسية للاقتصاد المصري على جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يعتبر البعض أن عدم تدفقها على مصر رغم كل المميزات الممنوحة لها لغزا. فمنذ أن فتحت مصر المجال لتدفق الاستثمارات الأجنبية في منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى منتصف عام ٢٠٠٣، لم تتجاوز مساهمات العرب والأجانب في رؤوس الأموال

المصدرة للشركات الاستثمارية نحو ٣٩,٥ مليار جنيه مصري طبقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر. ولأن تلك الأموال قد تدفقت إلى مصر طبقا لأسعار صرف مختلفة للجنيه المصري مقابل الدولار، فإن رصيد الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة في مصر، بلغ نحو ٢٠٩٨٣ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٣ (راجع: United Nations, United Nations Conference for Trade and Development, World Investment Report 2004). وهناك جانب مهم من هذه الاستثمارات عبارة عن عمليات شراء للأصول العامة التي طرحت للبيع في إطار برنامج الخصخصة، أي أنها تدفقت لمصر لتداول أصول قائمة فعليا ولم تضف أصول جديدة للاقتصاد المصري.

ووفقا للمصدر السابق مباشرة، كانت حصة رصيد الاستثمارات الأجنبية (أجنبية وعربية) المباشرة في مصر من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في العالم أكثر من ٠,٦% عام ١٩٨٥، فتراجعت حتى بلغت نحو ٠,٢٥% من ذلك الرصيد العالمي عام ٢٠٠٣. كما كانت مصر تحتل المرتبة الـ٢٥ بين الدول التي يوجد بها رصيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٨٥، فأصبحت في المرتبة ٤٤ عام ٢٠٠٣.

ونتيجة لهذا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، أصبحت مصر في عام ٢٠٠٣، تحتل المرتبة الـ١٦ بين الدول الإفريقية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد المغرب وغينيا الاستوائية وأنجولا والسودان ونيجيريا وتشاد وجنوب إفريقيا وليبيا والجزائر وتونس وغيرها من الدول الإفريقية، بعد أن كانت مصر تحتل المرتبة الثانية بعد نيجيريا في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وتتأرجح بين المرتبة الأولى والثانية والثالثة في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي.

كما جاءت مصر في عام ٢٠٠٣، في المرتبة الـ ١١ بين الدول العربية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد أن كانت الأولى في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وكانت تحتل أحد المراكز الثلاثة الأولى في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين. كما تراجعت مصر في عام ٢٠٠٣ لتحتل المرتبة ٩١ بين الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠٣، مقارنة بالمرتبة الـ ٤٨ التي كانت تحتلها

في النصف الأول من تسعينات القرن العشرين. وهذا الوضع ناتج عن المشاكل الجمة التي يعاني منها مناخ الاستثمار في مصر، فضلا عن التراجع العام لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم.

وقد بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، نحو ٢٣٧ مليون دولار فقط في عام ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ٢٢٧٩، ١٣٤٩، ٧٠٠، ٦٣٤، ٥٨٤، ٥١٧، ٤٨٠، ٤٠٠، ٣٧٩، ٣٥٨ مليون دولار تدفقت كاستثمارات مباشرة إلى كل من المغرب والسودان وليبيا والجزائر وتونس والبحرين والإمارات وقطر والأردن ولبنان بالترتيب في العام نفسه. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر قد بلغت نحو ١٠٧٦، ١٠٦٥، ١٢٣٥، ٥١٠، ٦٤٧ مليون دولار في الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ بالترتيب (United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 2004, p.367-371.).

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى مصر حتى في سنوات ارتفاعها، كانت بالأساس عبارة عن عمليات شراء للأصول العامة المطروحة للخصخصة، مما يعني أن الجانب الأعظم منها لم يضف طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد المصري، بل كان مجرد تداول لأصول إنتاجية قائمة فعليا وناجحة ماليا كما هو الحال بالنسبة لشركات الأسمنت والمشروبات وشركة الزجاج المسطح وغيرها من الشركات التي تم بيعها للأجانب في السنوات الأخيرة.

وتبعا للتدهور في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر بدءا من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٣، وهو آخر عام توجد بيانات دولية عنه، تراجعت نسبة هذه الاستثمارات من إجمالي تكوين رأس المال في مصر إلى نحو ٢% فقط عام ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ٨,٩% سنويا خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧، ونحو ٥,٩%، ٥,٧%، ٦,٧%، ٣,٢%، ٤,٣% في الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ بالترتيب، وهي نسب متدنية إذا قارناها بالنسب التي حققتها الصين والتي بلغت نحو ١٣,٦%، ١١,٣%، ١٠,٣%، ١٠,٥%، ١١,٥%، ١٢,٤% في الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ بالترتيب، أو حتى النسب التي حققها المغرب والتي بلغت نحو ٥,٣%، ١٠,٢%، ٢,٧%، ٣٧,٤%، ٥,٨

%، ٢٢,٢% في الأعوام المذكورة بالترتيب (United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 2004, p.387-398.).

وهناك عقلية اتكالية بالفعل في مصر في التعامل مع قضية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالتصور العام هو أن هذه الاستثمارات ستأتي لتصنع دورة نمو وازدهار في الاقتصاد المصري، في حين أن العكس هو الذي يحدث عادة بالذات منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الاستقطاب السياسي وما كان يتبعه من تحرك جانب من الاستثمارات المباشرة عبر العالم طبقا لاعتبارات سياسية تفوق أحيانا الاعتبارات الاقتصادية. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في القوت الراهن، تتوجه إلى البلدان التي تحقق دورة قوية من النمو والازدهار الاقتصادي حتى تتقاسم معها ثمار هذه الدورة من الازدهار. وأبرز مثال على ذلك هو الصين الاشتراكية التي لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة فيها والعائدة في غالبيتها الساحقة للصينيين أو ذوي الأصول الصينية من المقيمين في بلدان أخرى، نحو ١٠,٥ مليار دولار عام ١٩٨٥، في وقت كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في مصر قد بلغت نحو ٥,٧ مليار دولار. أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في مصر كانت تشكل نحو ٥٤,٣% من الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في الصين حتى عام ١٩٨٥. ومع استمرار الصين في تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ١٠% سنويا في المتوسط لمدة خمسة عشر عاما، تدفقت الاستثمارات الأجنبية إليها كالطوفان، حتى بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المتراكمة فيها حتى نهاية عام ٢٠٠٣، نحو ٥٠١,٥ مليار دولار. وبالمقابل، فإن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في مصر التي تعاني من تذبذب معدل النمو ومن الدخول في دورات قصيرة متعاقبة من النمو ثم التباطؤ أو الركود، لم يتجاوز نحو ٢١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٣، أو ما يوازي نحو ٤,٢% فقط من نظيره الصيني (United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 2004, p.367-371.).

ومن الصعب تصور تحقيق الاقتصاد المصري لدورة من النمو السريع أو حتى المعتدل في ظل مستويات الادخار والاستثمار السائدة فيه فمصر

تحقق واحدا من أدنى معدلات الادخار في العالم، حيث بلغ هذا المعدل، نحو ١٥% في عام ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ٢١% في المتوسط العالمي في العام نفسه، وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي المأخوذة من بيانات حكومية مصرية (World Bank, World Development Indicators 2005, p.230-232.). وبالرغم من أن المصريين العاملين في الخارج يضخون تحويلات كبيرة لمصر، إلا أن معدل الادخار القومي لم يتجاوز نحو ١٥,١% في العام نفسه.

وإذا أخذنا بالبيانات الرسمية المصرية، فإن تقديرات معدل الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، تشير إلى أنه بلغ نحو ١٤,٩% في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤،(المصدر: وزارة التجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٤، جدول ١، صـ ١) وهي تقديرات قد تكون مبالغا فيها خاصة وأن الأعداد الحديثة من النشرة المذكورة قد غيرت البيانات تماما عن السنوات الماضية بالمقارنة مع البيانات التي نشرت عن تلك السنوات في أعداد قديمة من النشرة المذكورة التي كانت تشير إلى أن متوسط معدل الادخار في الفترة من العام المالي ١٩٩٧/١٩٩٨ حتى العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، قد بلغ نحو ١٣,٦% سنويا (المصدر: وزارة التجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٤، جدول ١، صـ ١). وفي كل الأحوال فإن هذا المعدل منخفض للغاية، بالمقارنة مع المتوسط العالمي لمعدل الادخار الذي أشرنا إليه آنفا، وهو أمر راجع بصورة أساسية إلى سيادة ثقافة استهلاكية لا تتناسب إطلاقا مع مستوى الإنتاج والدخول في مصر، وهي ثقافة تروج لها أجهزة الإعلام وبالذات التلفزيون من خلال الإلحاح الرهيب على المستهلكين بكم هائل من السلع والاختيارات التي تتجاوز متوسط الدخول في مصر، والتي أصبح استنزاف المدخرات التي تم تكوينها محليا أو أثناء العمل في الخارج، بل وأصبح الاقتراض من المصارف لتمويل استهلاكها، أمرا عاديا في الوقت الراهن، بما يشجع الاستهلاك ويقلل الادخار والاستثمار.

كذلك فإن تدني معدل الادخار، يعكس حالة من التواكل "القومي"، والانتظار للمنح والقروض الأجنبية وللاستثمارات الأجنبية التي من المفترض أن تقدم لمصر رؤوس الأموال وتمول الاستثمارات وتحقق دورة من النمو والتقدم، وهو وهم كبير لا يظهر إلا لدى الحكومات والشعوب التي

تـــتوهم أنها يمكن أن تحقق التنمية دون معاناة واقتطاع من الدخل الآني في صـــورة مدخـــرات لتمويل الاستثمارات التي تضيف طاقات جديدة للجهاز الإنتاجـــي وترفع مستويات التشغيل والدخل وتحقق النمو الاقتصادي السريع في المستقبل.

وفي ظل هذا المعدلات المنخفضة للغاية من الادخار المحلي والقومي، فإنـــه مـــن الصعب تحقيق معدلات مرتفعة أو حتى معتدلة للاستثمار والنمو الاقتـــصادي، لأن تحقـــيق مثل هذه المعدلات المرتفعة دون وجود معدلات مـــرتفعة للادخـــار، سوف يتطلب الاقتراض من الخارج والتورط في أزمة مديونـــية كبيرة، أو جذب استثمارات أجنبية كبيرة، وهو ما لم تنجح الإدارة الاقتـــصادية المـــصرية فـــي تحقـــيقه فـــي ظل غياب الكثير من العوامل الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وبالنـــسبة للاســـتثمار المتحقق في مصر أو في أي بلد في العالم، فإنه يـــتكون مـــن إجمالـــي الإنفـــاق علـــى تكوين رأس المال الثابت أي السلع الاستثمارية الجديدة (الآلات) والإنفاق على تحسين السلع الاستثمارية القائمة والإنفـــاق على كل أعمال البناء تحت الإنشاء، ويضاف إلى ذلك، التغير في المخزون من المواد الأولية والسلع المصنعة ونصف المصنعة. ومن البديهي أن الغالبـــية الـــساحقة من الاستثمار الإجمالي، هي عبارة عن الإنفاق على تكـــوين رأس المال الثابت. أما معدل الاستثمار فهو نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنـــسبة لمعـــدل الاستثمار في مصر، فإن بيانات البنك الدولي، تشير إلـــى أن إجمالـــي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لم يتجاوز ١٧% في عام ٢٠٠٢، بالمقارنة مع ٢١% كمتوسط عالمي، ونحو ٤٤% فـــي بلـــد سريع النمو مثل الصين، ونحو ٣٨% في دول شرق آسيا إجمالا، ونحو ٢٨% في دول الدخل المتوسط المنخفض التي يتراوح متوسط نـــصيب الفـــرد فيها بين ٧٣٥، و٢٩٣٤ دولار سنويا حسب تصنيف البنك الدولـــي والتـــي تعتبـــر مـــصر واحـــدة مـــنها (World Bank, World Development Indicators 2004, p.214-216). وهـــذا المعـــدل المتدني لتكوين رأس المال في مصر، لا يمكن أن يكون كافيا لتحقيق نمو اقتصادي ســـريع أو متوســـط، بـــل هو في الحقيقة، ملائم تماما لتحقيق النمو البطيء

للغايـــة للاقتـــصاد بـــصفة عامة والذي ينطوي على ركود بعض القطاعات بشكل عميق، كما هو الحال في مصر منذ سنوات طويلة.

أمـــا بالنـــسبة للبـــيانات الرســـمية المصرية، فإنها تشير إلى أن معدل الاســـتثمار فـــي مـــصر قد بلغ نحو ١٦,٧% فقط في العام المالي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٢١,٦%، ١٩,٦%، ١٨,٣%، ١٨,٣%، ١٧,١% في الأعـــوام ١٩٩٨/١٩٩٩، ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بالتـــرتيب . (المـــصدر: وزارة الـــتجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٤، جدول ١، صـــ ١)

وللعلم فإن المخزون الكبير الناجم عن حالة التباطؤ الاقتصادي والركود فـــي بعض القطاعات في الاقتصاد المصري، يشكل جزءا من قيمة إجمالي الاســـتثمار، ومـــن معـــدل الاستثمار. أما الجزء المهم بالفعل من الاستثمار والـــذي يـــشكل إضافة حقيقية للجهاز الإنتاجي ولقدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، فهو تكوين رأس المال.

وتـــرتيبا علـــى المستوى الراهن لمعدلي الادخار والاستثمار في مصر وفقـــا للبـــيانات الرســـمية، فإنه من الصعب على الاقتصاد المصري أو أي اقتـــصاد يحقق مثل هذه المعدلات المتواضعة للادخار والاستثمار، أن يحقق نمـــوا اقتـــصاديا سريعا أو حتى متوسطا، بل إن قدره هو أن يحقق معدلات منخفضة للنمو تعكس حالة من التباطؤ يمكن أن تصل لحد الركود في بعض الأحـــيان، بما يعنيه ذلك من تدهور مستوى التشغيل وتزايد معدلات البطالة، وضعف الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والحقـــيقة أن الحكومة المصرية تعول دائما على الميزات المالية لجذب الاســـتثمارات الأجنبـــية مـــن خلال الإعفاءات الضريبية لوقت طويل، أو تخفيض معدلات الضريبة بشكل كبير.

والحقـــيقة أن الـــتعويل علـــى الحوافـــز المالية في جذب الاستثمارات الأجنبـــية هـــو وهم كبير، لأن العوامل الأكثر أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبـــية لأي ســـوق هي حوافز السوق التي تتمثل في وجود ازدهار ونمو اقتصادي جيد في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتتمثل في تمتع الدولة بقدرات تنافسية عالية، كما تتمثل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبـــية فـــي توافـــر آليات قوية لضبط المواصفات القياسية بالنسبة للسلع المنـــتجة فـــي هذه السوق حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة، وضمان

عـدم الـتجاوز علـى حقوق الملكية الفكرية فيه، وسهولة إجراءات تسيير الأعمال فيه بصورة توفر الوقت والجهد وتغلق الكثير من أبواب الفساد الذي تتـزايد فرصه كلما تعقدت الإجراءات البيروقراطية، وانفتاح السوق المحلية علـى العالم لضمان سهولة الحصول على السلع الأولية والوسيطة من جهة، وضـمان سهولة التسويق الخارجي للسلع المنتجة من جهة أخرى، وارتفاع مـستوى الشفافية وتوافر آليات شعبية ورسمية فعالة لمكافحة الفساد، وتوافر قـوة العمـل متنوعة المهارات وبأجور تمكن من يوظفها من الإنتاج بشكل تنافسي، وتوافر الشريك المحلي الكفء الذي يحترم حقوق شريكه الأجنبي، ووجـود نظـام فعال لمنع التهريب السلعي حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة على أسس واضحة. وإضافة لكل هذا لابد من وجود عملة مستقرة سـواء تـم ذلـك من خلال تسعير تحكمي ثابت لها مثلما هو الحال بالنسبة للـصين وماليـزيا اللتـين تلقيـتا بالترتيب نحو ٥٣,٥، ٢,٥ مليار دولار كاسـتثمارات أجنبـية مباشرة في عام ٢٠٠٣، كما بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبـية المتـراكمة فـيهما بالترتيب حتى عام ٢٠٠٣، نحو ٥٠١,٥، ٥٩ مليار دولار(United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 2004, p.370, 379.).

أو أن يـتم تحقـيق الاستقرار للعملة من خلال آليات السوق بما يتطلبه الاسـتقرار فـي هـذه الحالة من توازن في الموازين الخارجية ومن توافر احتياطيات كبيرة من العملات الحرة من خلال تراكم الفوائض في الموازين الخارجـية ولـيس مـن خلال القروض، كما هو الحال في تايوان وكوريا الجنوبـية والهند وسنغافورة التي تملك احتياطيات دولية من العملات الحرة، بلغـت قيمـتها لهذه الدول بالترتيب نحو ٢٣٥، ١٧٨,٣، ١١٥,٧، ١٠٥,٨ مليار دولار في أكتوبر من العام ٢٠٠٤(The Economist, London, 27th November 2004, p.114.).

وإضـافة لكـل ما سبق فإن التقييم الإئتماني لمصر المبني على كل ما سـبق وعلـى قـدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، يساهم في تشكيل صـورة الانطـباع العالمـي عـن الاقتصاد المصري وعن حدود جاذبيته للاسـتثمار الأجنبي المباشر. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، احتلت مصر المرتبة الثامـنة من بين ١٢ دولة عربية أجري تقييما لدرجة المخاطرة فيها، وكان التقيـيم الإئتمانـي لمـصر هو +BB، وهو مستوى يعني درجة مضاربة

ودرجـــة مخاطـــرة مرتفعة مع زيادة حالة عدم اليقين مع قدرة ضعيفة على السداد. (راجع، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٣، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، صـــ ١٢٨)

كمـــا احـــتلت مصر المرتبة ١٣ من بين ١٦ دولة عربية طبقا لمؤشر التنافـــسية العربية، بحيث أنه لم يأت خلف مصر في هذا الصدد سوى اليمن وموريتانـــيا والـــسودان. (راجع، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٣، المؤســـسة العـــربية لـــضمان الاســـتثمار، الكـــويت، صـــ ١٣٠) وبالنسبة للتعقـــيدات البيروقـــراطية التي تواجه تأسيس المشروعات في مصر، فإنها تـــشكل عقـــبة رئيسية أمام تطور الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر، فرغم أن عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس الأعمال هو ١٣ إجراء وهو عدد يـــزيد عـــن الإجـــراءات المطلوبة في الإمارات وتونس والمغرب وسورية وموريتانيا، ويقل عن عدد الإجراءات المطلوبة في بلدان عربية أخرى مثل الـــسعودية، والعدد لا يمثل المشكلة الحقيقية، وإنما الزمن الذي يستغرقه هذا العدد من الإجراءات هو المشكلة الحقيقية خاصة في ظل تعدد الجهات التي يـــتم التعامل معها حيث لم يطبق حتى الآن نظام الشباك الواحد للمستثمرين. كما أن الحصول على موافقة الجهات الأمنية يستغرق وقتا طويلا يزيد على ســـتة أشهر، مقارنة بنحو ٤٨ ساعة في بلد عربي مثل الأردن. والحقيقة أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة والتي تستغرق زمنا طويلا، تفتح الباب أمام انتشار الفسد والرشوة التي استشرت في مصر، كآلية فاسدة لحفز الموظفين البيروقراطيين الذين يملكون منح التراخيص أو تمرير الإجراءات، للإسراع في إجراءات تأسيس الشركات.

وفضلا عن كل ما سبق فإن الأزمات التي اجتاحت مجتمع الأعمال في الـــسنوات الأخيرة وأدت إلى تعثر العديد من رجال الأعمال الجادين، وإلى هروب بعض المحتالين بعد أن حصلوا على قروض ضخمة من البنوك دون ضـــمانات وجديـــة كافـــية للحـــصول على هذه القروض، قد أشاع صورة انطباعـــية ســـلبية عن الاقتصاد المصري وعن مناخ الاستثمار فيه، خاصة وأن المخالفات التي حدثت في مجال الإقراض قد انطوت على درجة عالية من سوء استخدام النفوذ السياسي والفساد لاختراق القوانين وللتحلل من تقديم ضمانات كافية وإظهار الجدية اللازمة قبل الحصول على القروض. كما أن تعامـــل الدولة مع رجال الأعمال المتعثرين في سداد القروض للبنوك أو في

سداد مستحقات الدولة ووزاراتها وأجهزتها المختلفة، قد انطوى على تعامل تمييزي، فصغار المتعثرين لم يعاملوا كالكبار، والكبار أنفسهم كان هناك تمييز فيما بينهم.

وعلى صعيد آخر، يعتبر الأمن شرط ضروري لتدفق الاستثمارات الأجنبية لأي بلد في العالم، ومن الصعب تصور تدفق الاستثمارات الأجنبية لبلد يعيش بشكل متواصل في ظل قانون للطوارىء، رغم أنه ليس في حالة حرب أو كوارث طبيعية، فالتفسير الوحيد في مجتمع الأعمال العالمي لهذا الوضع، هو أن هذا البلد غير آمن، وبالتالي فإن ضخ الاستثمارات المباشرة إليه بكثافة يعد مخاطرة غير محمودة العواقب. ومهما قيل عن توفر الأمن في مصر، وهو متوفر حقيقة، فإن المستثمرين الأجانب لن يقتنعوا بذلك طالما استمر قانون الطوارىء. وإذا قيل أن هذا القانون مكرس فقط لمكافحة الإرهاب، فإن هذا يعني أن مصر بها إرهاب يستعصي على القوانين العادية مكافحته وبالتالي فإنها غير آمنة ولا يتوفر لها شرط الأمان الضروري لتدفق الاستثمارات الأجنبية. باختصار لن تتدفق استثمارات كبيرة إلى مصر طالما استمر العمل بقانون الطوارىء الذي ينبغي إلغاؤه والاعتماد على قوانين عادية لمكافحة الإرهاب كما تفعل الدول المتحضرة، كتوصية ضرورية وتسبق كل التوصيات الاقتصادية، لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وخلاصة ما سبق أنه لا يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية بكثافة إلى مصر، بدون معالجة كل العوامل السلبية التي تعرقل تدفق هذه الاستثمارات إلى مصر والتي أوردناها آنفا.

ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي وسوء توزيعه

تشير بيانات وزارة التخطيط المصرية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الجارية قد بلغ نحو ٤٧٤,٤ مليار جنيه مصري في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٤١٧,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. ونظرا لأن عدد السكان المقيمين داخل مصر قد بلغ نحو ٦٧,٣ مليون نسمة في العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد بلغ نحو ٦٢٠٣,٦ جنيه في العام المذكور، بمتوسط دخل شهري للفرد يبلغ ٥١٧ جنيها. ونظرا لأن عدد المشتغلين فعليا في مصر قد بلغ نحو ١٨,٢ مليون عامل وفقا لبيانات الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي (النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٤، صـ٧٧)، فإن معدل الإعالة في مصر قد بلغ ٣,٧ شخص.أي أن كل عامل يعول ٢,٧ شخص بالإضافة إليه هو نفسه. ووفقا لمتوسط دخل الفرد، فإن متوسط دخل العائل في مصر قد بلغ ٢٢٩٥٣ جنيه في العام، أي نحو ١٩١٣ جنيه شهريا.

وفي ظل النظام الاقتصادي الراهن والفساد المروع الذي يؤدي إلى تحويل أموال عامة إلى أموال خاصة بشكل غير مشروع، فإن التفاوت الطبقي أصبح رهيبا. لكن البيانات الرسمية المصرية تعمد إلى التخفيف من هذا التفاوت من خلال بيانات زائفة عن توزيع الدخل في مصر. وتشير البيانات التي نشرها البنك الدولي (World Bank, World Development Indicators 2004, p.60) والمأخوذة من بيانات حكومية مصرية، إلى أن أفقر ١٠% من سكان مصر قد حصلوا على ٣,٧، % من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن ٦,٧٣ مليون نسمة قد حصلوا على ١٥٤٤٧,٥ مليون جنيه مصري بواقع نحو ٢٣٠٦ جنيه للفرد سنويا، أي بواقع ١٩٢ جنيها شهريا للفرد، ونحو ٨٥٣١ جنيه سنويا للعائل الذي يعول ٣,٧ شخص بما فيهم نفسه، أي ٧١١ جنيها شهريا.

أما أغنى ١٠% من السكان، أي أغني ٦,٧٣ مليون نسمة في مصر، فقد حصلوا على ٢٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو ١٢٣١٦٣ مليون جنيه، بواقع ١٨٣٨٣ جنيه للفرد سنويا، أي ١٥٣٢ جنيه شهريا، ونحو ٦٨٠١٥ جنيه سنويا للعائل، بواقع ٥٦٦٨ جنيه شهريا. لكن داخل أغنى ١٠% من السكان هناك بضعة آلاف يحصلون على دخول خيالية، وربما لو كان هناك مسح يحدد حصة أغنى ٠,٥% في المجتمع من الدخل، لكان لدينا صورة أكثر وضوحا عن دخل الطبقة العليا في مصر وعن طبيعة الانقسام الطبقي الحقيقي في مصر.

ويحصل أفقر ٢٠% في مصر على نحو ٨,٦% من الدخل، بينما يحصل الخمس التالي من السكان على ١٢,١% من الدخل، بينما يحصل الخمس الثالث على ١٥,٤% من الدخل، ويحصل الخمس الرابع على ٢٠,٤ % من الدخل، بينما يحصل أغنى ٢٠% من السكان على ٤٣,٦% من الدخل، وذلك وفقا للمسح الذي أجري عام ١٩٩٩ بمعرفة الحكومة المصرية. ورغم أن توزيع الدخل في مصر على هذا النحو وفقا لهذه

البيانات الحكومية، يعد بعيدا عن مستويات العدل الاجتماعي التي كانت متحققة في أوقات سابقة، إلا أنه يعد معتدلا نسبيا، لكن مثل هذه البيانات تحتاج لكي تكون أكثر مصداقية، إلى أن يتم إعدادها من خلال جهة تتمتع بالاستقلالية ومن خلال خبراء ينتمون لكل الاتجاهات السياسية وليس من قبل الحكومة التي من الممكن أن تحاول إظهار صورة معتدلة لتوزيع الدخل على خلاف الواقع، بغرض تسييد انطباع عام عن مستوى غير حقيقي من العدل الاجتماعي.

رابعا: مؤشرات أداء الاقتصاد المصري:

هناك العديد من المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري، وعادة ما تؤخذ المؤشرات الرئيسية الثلاث وهي معدلات النمو والتضخم والبطالة على أنها المؤشرات الأكثر دلالة التي تعبر عن طبيعة الأداء الاقتصادي، لكننا سنقتصر هنا على التعرض لمؤشري النمو والتضخم لأننا أفردنا فصلا كاملا لمأساة البطالة التي تفاقمت في عصر مبارك على نحو غير مسبوق..

١- النمو الأقل منذ نصف قرن:

يعد معدل النمو المتحقق في عصر مبارك هو الأدنى منذ نصف قرن على الأقل، فبينما بلغ ذلك المعدل نحو ٦% في الخمسينات، فإنه ارتفع إلى أعلى ذروة له في النصف الأول من ستينات القرن العشرين حيث بلغ نحو ٨,٣% سنويا (راجع: د. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨٥، صـ ٢٤٢.). وحسب بيانات البنك الدولي بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي المصري نحو ٦,٨% خلال الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٠ (تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، جدول ٢، صـ ٢١٢). وإذا أخذنا بمتوسط معدل النمو السنوي منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٨٠ فإنه قد بلغ نحو ٦,٨% سنويا.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين نحو ٦,٤% سنويا خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٠، وبلغ المعدل نحو ٣,٦% سنويا في الهند خلال الفترة المذكورة، وبلغ المعدل المناظر في

تايلانـــد ٧,٢% سنويا، وفي ماليزيا نحو ٧,٣% سنويا، وفي كوريا الجنوبية نحو ٩,٦% سنويا خلال الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٠.

أي أن مـــصر كانـــت تقف في الصف الأول مع أسرع دول العالم في الـــنمو الاقتـــصادي بالذات في فترة الازدهار الذهبية في النصف الأول من ســـتينات القـــرن العشرين، حيث كان النمو حقيقيا ومرتبطا ببناء صناعات جديـــدة تشكل اختراقا للصناعة المصرية، والتوسع في الصناعات التي تلبي الاحتـــياجات الاجتماعـــية، فـــضلا عن أن النمو الاقتصادي في مصر منذ الخمـــسينات وحتى منتصف سبعينات القرن العشرين كان ممولا بشكل ذاتي بالأســـاس وكانـــت القـــروض الخارجية ميسرة إلى حد بعيد، وهو ما جعل مـــصر تخـــرج من حرب أكتوبر وكل ديونها المدنية الخارجية ٢,٧ مليار دولار فقـــط (راجـــع: د. رمـــزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتـــبة مدبولي، الطبعة الأولي، أغسطس ١٩٨٥، صـــ ١٤٧.). ويضاف إلـــى تلـــك الديون المدنية، ديونا عسكرية بلغت قيمتها نحو ٢ مليار دولار للاتحـــاد الـــسوفيتي السابق وهي ديون تم إعفاء مصر منها في النهاية. أما الـــنمو الـــسريع فـــي النصف الثاني من السبعينات فقد تحقق بالاعتماد على الإفـــراط فـــي الاقتراض وكبل مصر بديون خارجية كبيرة بلغت نحو ٢١ ملـــيار دولار فـــي عـــام ١٩٨٠ (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ جدول ٢٠).

وخـــلال الفترة من عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٤، تدهور متوسط معدل الـــنمو الـــسنوي للـــناتج المحلي الإجمالي المصري إلى ٤,١% سنويا طبقا لبـــيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة عن البيانات الرسمية المصرية التي تـــنطوي علـــى مـــبالغات بالزيادة في إطار انتشار تزوير البيانات الرسمية لتجميل الأداء المتواضع لحكومات مبارك المتتالية. وبالمقابل بلغ المعدل في الـــصين ٩,٨% ســـنويا، وبلغ ٥,٨% سنويا في الهند، ونحو ٦% سنويا في ماليـــزيا، ونحو ٦,١% سنويا في كل من كوريا الجنوبية وتايلاند. وكان من الطبيعي أن تتدهور مكانة مصر مقارنة بهذه البلدان، خاصة وأن رقم النمو الاقتـــصادي الـــضعيف الخـــاص بمـــصر ينطوي على درجة من التضخيم والمبالغة غير الحقيقية.

والأسوأ أن هذا النمو الضعيف في عهد مبارك قد تحقق بالاعتماد على الإفـــراط غيـــر المـــسبوق فـــي الاستدانة من الخارج حيث ارتفعت الديون

الخارجية لمصر إلى ٥٠ مليار دولار في ١٩٨٨ (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، جدول ٢١)، بما يعني أنها زادت خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ بمقدار ٢٩ مليار دولار بما يتجاوز كل ما ترتب على مصر من ديون منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٨٠ بنحو ٨ مليارات دولار.

وقد تمكنت الحكومة المصرية من التخلص من قسم كبير من الديون الخارجية مقابل موقفها المؤيد للتحالف المضاد للعراق في حرب عام ١٩٩١ ، وأيضا مقابل تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي وفتح السوق المصرية أمام الأجانب وبيع القطاع العام وخفض سعر الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية وتحرير سوق الصرف وفتح كل المجالات للقطاع الخاص المصري والأجنبي. لكن الديون الخارجية المصرية التي تراجعت إلى نحو ٢٦ مليار دولار في منتصف عام ٢٠٠١، عادت للتزايد لتصل إلى نحو ٣١,١ مليار دولار في بداية عام ٢٠٠٥ حسب البيانات الحكومية الواردة في النشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري.

والخلاصة أن عصر مبارك قد اتسم بضعف النمو الاقتصادي بالمقارنة مع الفترات السابقة عليه، وحتى هذا النمو الضعيف تم من خلال الاستدانة الخارجية التي كبلت مصر بديون خارجية هائلة لم يتم التخلص منها إلا بسبب تنازل الدول الدائنة عن الجانب الأعظم من تلك الديون مقابل موقف مصر المؤيد للولايات المتحدة والسعودية في حرب الخليج عام ١٩٩١.

ولن تتمكن مصر من تحقيق اختراق اقتصادي يمكنها من تحقيق طموحاتها في التحول لدولة صناعية ناهضة ثم متقدمة، إلا إذا تمكنت من تحقيق دورة طويلة من النمو الاقتصادي السريع على غرار ما فعلته الصين ومن قبلها كوريا الجنوبية والعديد من بلدان شرق آسيا. ومثل هذا النمو السريع ينهض بالأساس على معدلات استثمار مرتفعة يتم تمويلها من المدخرات المحلية بالأساس، وتؤدي إلى زيادة الناتج الكمي من السلع والخدمات المتنوعة، وليس على مجرد ارتفاع أسعار سلع أولية يتم إنتاجها فعلا مثل النفط أو الغاز. وهذا ما أشرنا آنفا إلى عدم تحققه في مصر في عهد مبارك.

٢- عهد التضخم الكبير

يعد معدل التضخم، من أكثر المؤشرات الاقتصادية المثيرة للجدل، نظرا لأن المعدل في الدولة الواحدة، يمكن أن يختلف بشكل جوهري تبعا لتغيير تركيب سلة السلع والخدمات التي يحتسب على أساسها هذا المعدل. ومنذ أن تخلت الدولة عن تسعير السلع وتركت هذا التسعير لقوى السوق التي لا توجد أي ضوابط فيها لحماية المستهلك على غرار تلك الموجودة في الدول الرأسمالية المتقدمة، فإن معدل التضخم المعلن رسميا أصبح محل جدل كبير خاصة وأن سلة السلع التي يحتسب التضخم على أساسها تتحيز للسلع الأكثر استقرار في أسعارها.

وعلى أي الأحوال فإنه حتى بالاعتماد على البيانات الحكومية المشكوك في صحتها، فإن عهد مبارك يعد عهد التضخم الكبير في تاريخ مصر. ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن متوسط المعدل السنوي للتضخم بلغ نحو ٢,٩% سنويا في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠. وبلغ هذا المعدل نحو ٩,٥% سنويا في الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨١ خلال حكم السادات. وخلال السنوات العشر الأولى من حكم مبارك من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢، بلغ متوسط معدل التضخم نحو ١٨,٣%. ورغم أن هذا المعدل قد تراجع بعد ذلك في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، إلا أنه عاود الصعود بقوة ليبلغ ١١,٣% في عام ٢٠٠٤ وفقا للبيانات الرسمية. وخلال الفترة الإجمالية لحكم مبارك الممتد لـ ٢٤ عاما بلغ متوسط معدل التضخم نحو ١٢% سنويا وهو أعلى معدل للتضخم في ٢٤ عاما متصلة في تاريخ مصر الحديث.

وعلى أي الأحوال فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى اضطراب حسابات الاستثمار القائم على التوقعات، كما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق التملك وبالذات الفئات الرأسمالية المختلفة، على حساب أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من أصحاب الرواتب والأجور والمعاشات. فأصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من الموظفين والعمال وأرباب المعاشات يتعرضون لأكثر الآثار السلبية للتضخم حيث تنخفض دخولهم الحقيقية التي نعني بها القدرة الشرائية للدخول الإسمية، نظرا لأن دخولهم الاسمية تتزايد عادة بمعدلات تقل عن معدل التضخم، كما أنها لا

تزيد إلا بعد حدوث التضخم بفترة. وبالتالي فإن المعدلات المرتفعة للتضخم تؤدي عادة إلى زيادة سوء توزيع الدخل في أي مجتمع.

خامسا: الدين المحلي تجاوز كل حدود الأمان

تشير بيانات البنك المركزي المصري، إلى أن إجمالي الدين المحلي، قد بلغ نحو ٤٧١,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٥، بما يوازي نحو ٩٤,٨%% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدر للعام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، علما بأن إجمالي الدين العام المحلي لم يكن يتجاوز ٢١٧ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٩. أي أن ديون الحكومة وهيئاتها الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي قد زادت بمقدار ٢٥٤,٣ مليار جنيه، أي بنسبة ١١٧,٢% خلال خمس سنوات. أو بمعنى آخر، فإن كل الديون المحلية المترسبة عن اقتراض الحكومة وهيئاتها الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي ما قبل عام ١٩٩٩ تقل عما ترسب عن هذا الاقتراض من ديون عامة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى مارس ٢٠٠٥، وهو أمر يبدو خارج حدود المنطق والعقل ، ولا يبرره إلا العجز المروع لحكومات مبارك الأخيرة عن توفير إيرادات من النشاط الجاري تمول بها الإنفاق العام، وترتيبا على هذا العجز فإن هذه الحكومات أفرطت في الاقتراض المحلي على النحو المشار إليه آنفا.

وينقسم الدين العام الإجمالي إلى ديون حكومية مباشرة، بلغت نحو ٣٣٣,٣ مليار جنيه في مارس ٢٠٠٥، بما يوازي نحو ٦٧% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. في العام المذكور، وديون الهيئات الاقتصادية التي بلغت قيمتها نحو ٤٢,٤ مليار جنيه بما يعادل نحو ٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وديون بنك الاستثمار القومي التي بلغت نحو ٩٥,٦ مليار جنيه بما يعادل ١٩,٢% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاءت الزيادة الكبيرة في الدين العام المحلي المصري، من زيادة الديون الحكومية المباشرة بصورة هائلة في السنوات القليلة الماضية، حيث زادت من ١٤٧,٢ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٩، إلى ٣٣٣,٣ مليار جنيه في مارس ٢٠٠٥، بنسبة زيادة بلغت ١٢٦,٤%، بما يعني أن كل الديون الحكومية المباشرة المترسبة خلال الفترة السابقة على عام ٢٠٠٠ تقل كثيرا عن تلك المترسبة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام

٢٠٠٥. وكـــان من الممكن تفهم هذه الديون الهائلة التي أضيفت على كاهل الدولـــة لو أنه قد تم إنشاء مشروعات منتاجة بها يمكن من خلالها سداد هذه الديون وفوائدها، لكن شيئا من هذا لم يحدث، وكل ما في الأمر أن الحكومة التـــي قـــادت الاقتصاد إلى حالة من التباطؤ والركود في بعض الأحيان لم تتمكن من تمويل الإنفاق العام من عائد النشاط الاقتصادي الجاري، وبالتالي لجـــأت إلـــى التوســـع في تصدير الموارد الناضبة مثل النفط والغاز وإلى الإفـــراط في الاقتراض المحلي الذي تجاوز كل حدود الأمان وأصبح قنبلة موقـــوته بالفعل، وهو يهدد بانفلات التضخم مرة أخرى، ويحتاج بالتالي إلى وقفـــة صـــارمة للسيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة الذي ينتج عنه الاســـتدانة المحلـــية الجامحـــة والتي لم تحقق الحكومة أي إنجاز اقتصادي يبررها.

وفـــي مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بلغ الإنفـــاق المقـــدر نحـــو ١٧٧,٤ مليار جنيه، وتبلغ الإيرادات المقدرة نحو ١٢٥,١ مليار جنيه، ويبلغ العجز المقدر نحو ٥٢,٣ مليار جنيه، بما يوازي نحو ١٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي المذكور والذي قدرتـــه الحكومة بنحو ٤٩٧ مليار جنيه. والحقيقة أن هذا المستوى المروع مـــن عجـــز المـــوازنة العامـــة للدولة، يتم التعامل معه من وزارة المالية والحكـــومة عامـــة والـــرئيس مبارك، بتساهل غريب وهو استمرار لمنهج المـــضي فـــي طريق زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بشكل سريع، حيث ارتفـــع عجز الموازنة العامة للدولة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من ٢,٩% في العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٩، إلى ٣,٩% في العام المالي١٩٩٩/ ٢٠٠٠، ليـــرتفع مجددا إلى ٥,٦% في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١، ثم إلى ٥,٨% فـــي العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٢، قبل أن يرتفع إلى ٦,٣% في العام المالـــي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ثم بلغ نحو ٩,٤% في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، أي أن هناك ارتفاع متواصل في عجز الموازنة العامة للدولة كقيمة وكنسبة مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي، وعندما تصل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالـــي إلـــى المستويات المتحققة في الأعوام الماضية والمقدرة في العام المالـــي الأخيـــر، فـــإن ذلـــك يهدد الاستقرار الاقتصادي في مصر، ويهدد بانفجـــار التـــضخم الذي بدأ في الخروج عن السيطرة في الواقع وليس في البيانات غير الدقيقة التي تصدرها الحكومة وأجهزتها.

والأمـــر الـــذي يجعـــل المستوى الراهن لعجز الموازنة العامة للدولة، كارثـــة حقيقـــية، هو أن الإنفاق العام لم يكرس لتحقيق التنمية الحقيقية من خـــلال تحقـــيق إضافات كبيرة للجهاز الإنتاجي الصناعي بالذات، بما يلبي الاحتياجات الاجتماعية، ويساعد على خلق فرص العمل الدائمة، ويساهم في مكافحـــة الـــبطالة المنتـــشرة فـــي مـــصر، ويساعد على اختراق مجالات تكنولوجـــية جديـــدة بصورة تساهم في تحديث الاقتصاد المصري، ويكافح الفقـــر ويحقق درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية ومن ضمان حد أدنى من حـــياة كريمة للفقراء، بل إن هذا الإنفاق العام هو إنفاق أسمنتي بالأساس أي مكـــرس للبنـــية الأساسية، رغم أن مستوى البنية الأساسية في مصر يعتبر أكثـــر من ملائم لمستوى الدخل والنشاط الاقتصادي فيها، والمشكلة في هذه البنـــية الأساســـية، تكمن في أن قسما كبيرا منها غير مطابق للمواصفات، وتـــسلمته الحكـــومة وأجهـــزتها من المقاولين الذين حصلوا على عقود بناء المـــشروعات العامة بهذا المستوى الذي يؤكد وجود فساد في عملية استلام المـــشروعات العامة. كما أن الإنفاق على قمع الشعب المصري وشل حيوته الـــسياسية مـــن خـــلال قوات الأمن المركزي وقوات مكافحة الشغب وأمن الـــسجون المكتظة بالمعتقلين بلا مبرر، يقتطع بدوره قسما مهما من الإنفاق العام.

وبغـــض النظـــر عن الفساد المستشري في مصر عموما، فإن الإنفاق العـــام يجـــب أن يـــتحول بـــشكل جوهري ليركز على إقامة المشروعات الـــصناعية لإنـــتاج السلع التي تحتاجها السوق المصرية على الأقل ولخلق فـــرص العمـــل وتحـــديث الاقتصاد، دون الخضوع لأي ابتزاز أيديولوجي رأســـمالي متطـــرف يذهب إلى ضرورة تقليص أو إنهاء الدور الاقتصادي المباشر للدولة. وحتى لو وجدت الدولة أن هذا التوجيه المقترح للإنفاق العام يتـــناقض مـــع نظـــام الاقتـــصاد الحر الذي تتبعه، فإنها يمكن أن تقوم ببيع المصانع والمشروعات التي تبنيها، لكن هذا البيع أو الخصخصة لا يمكن أن يـــتم بشكل نزيه إلا في وجود نظام ديموقراطي كامل ويملك الآليات القادرة علـــى مـــنع الفساد وكشفه ومكافحته ومعاقبة المسئولين عنه إذا حدث. وهذا الـــنظام الديموقراطـــي الكامل يتطلب تغيير أسس النظام السياسي المصري وهياكله الأساسية ووضع أسس دستورية وقانونية لتداول السلطة عبر تحديد مـــدة حكم أي رئيس بفترتين رئاسيتين لا يحق له الترشيح للمنصب بعدهما،

مـــع انتخابه بشكل حر مباشر وتغيير المادة ٧٦ المخالفة للدستور والتي تم إقرارها من خلال استفتاء مزور ارتكبت خلاله السلطة التنفيذية وقات المن أقـــصى التجاوزات والانتهاكات لحقوق وحريات المواطنين في مصر. كما أن بـــناء هـــذا الـــنظام الديموقراطي يتطلب إطلاق حرية إصدار الصحف، وحـــرية تكـــوين الأحزاب وإزالة ترسانة القوانين المقيدة للحريات، وتحقيق الـــتوازن بـــين الـــسلطات بـــدلا من الوضع الراهن الذي تتمتع فيه السلطة التنفيذية وبالتحديد رئيس الجمهورية بسلطات متحكمة ومهيمنة وقاهرة على الـــسلطتين التـــشريعية والقـــضائية. كما أنه يتطلب فصل أجهزة الدولة عن الحكـــومة، وفصل الدين عن الدولة ومنع قيام أي أحزاب على أساس ديني، كـــضرورة حيوية في بلد مزدوج الديانة مثل مصر، بدلا من سباق المتاجرة بالـــدين بـــين الدولة والمجموعات الدينية–السياسية، وسباق المتاجرة وملكية مفاتـــيح الـــدين الواحد، بين المجموعات الدينية–السياسية وبعضها البعض، بصورة تنزل بالدين إلى مستوى المنازلات السياسية المتدنية بين مستخدميه سياسيا، وتهدد وحدة الكيان الاجتماعي للأمة. كذلك فإن النظام الديموقراطي الحقيقـــي لابد وأن يضمن حماية الإبداعات العلمية والفلسفية والفنية والأدبية من أي تدخل للسلطات الدينية وإخضاعها فقط لسلطة الدستور والقانون الذي تختاره الأمة ليساعدها على فتح آفاق التقدم وعلى أساس العناصر الإيجابية فـــي تراثنا الحضاري، بما فيه الدين بالطبع، والعناصر الإيجابية المشتركة مـــع الإنسانية بأسرها. كما أن النظام الديموقراطي الحقيقي لابد وأن يضمن معاملة كل المواطنين من الرئيس إلى أصغر عامل أو فلاح أجير، على قدم المـــساواة أمـــام القانون واحترام حرياتهم وحقوقهم الإنسانية على غرار ما يحدث في أعرق البلدان الديموقراطية.

وإذا نظـــرنا إلى الإيرادات العامة للدولة، سنجد أن الإيرادات السيادية تأتـــي من الضرائب المفروضة على المواطنين عامة وعلى الطبقة الوسطى مـــن العاملـــين براتب أو أجر، حيث تكون الأوعية الضريبية واضحة مما يـــسهل اقـــتطاع الـــضرائب مـــنها، وتبلغ الضرائب على الدخول والأرباح ورسوم الدمغة نحو ٣٥,٣ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٢% من إجمالي الإيرادات المقـــدرة في موازنة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أما الضرائب على المبيعات فإنها مقـــدرة بنحو ٢٤,٥ مليار جنيه، كما أن الضرائب والرسوم الجمركية مقدرة بـــنحو ١٥,٦ مليار جنيه. أما الرأسماليين فإنهم يتهربون من دفع الضرائب

مـــن خلال العديد من الحيل المحاسبية التي يساعدهم عليها مكاتب المحاسبة الرئيـــسية، وانتـــشار الفـــساد بين موظفي الحكومة. وقد بلغ حجم التهرب الـــضريبي لرجال الأعمال، وبالتحديد كبارهم، أكثر من ١٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٢، وفقا للتقديرات الرسمية نفسها.

أمـــا الحلـــول التـــي طرحتها الحكومة لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولـــة، فقـــد تركـــزت على الاستدانة المحلية والخارجية بما جعل الديون المحلـــية تـــتجاوز كـــل حدود الأمان كما أشرنا آنفا. وبدلا من أن تعترف الحكـــومة بـــذلك وتعمـــل على مواجهة المشكلة، فإنها دخلت في مراوغات وتحايل فج لإظهار قيمة الديون العامة المحلية أقل كثيرا من قيمتها الحقيقية من خلال التركيز على الدين الحكومي فقط، وكأن ديون الهيئات الاقتصادية وبـــنك الاستثمار القومي هي ديون مستحقة على كوكب المريخ وليس على الدولـــة المـــصرية. وهـــذه المحاولة لإظهار الديون العامة المحلية أقل من قيمتها، تستهدف التغطية على الفشل الحكومي، الذي أدى إلى التزايد السريع لإجمالـــي الـــدين العـــام المحلي (الدين الحكومي وديون الهيئات الاقتصادية وبـــنك الاســـتثمار القومي) في مصر بنسبة ١٨,٤%، ١٣,٤%، ١٢,٤%، ١٧,٤% في الأعوام المالية٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ علـــى التوالـــي، بما جعل هذا الدين يرتفع كنسبة من الناتج المحلـــي الإجمالـــي، من ٧٢,٢% في العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠، إلى نحو ٨١,١% في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١، ثم إلى نحو ٨٦,٤% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم إلى نحو ٩٠,٦% في العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ثم إلى ٩١,٧% فـــي العـــام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، قبل أن يبلغ نحو ٩٤,٨% من الناتج المحلـــي الإجمالـــي في مارس ٢٠٠٥، وهو مستوى خطير يهدد الاستقرار الاقتـــصادي بالفعل، بالذات بالنسبة لدولة نامية مثل مصر، ومن المرجح أن يـــؤدي إلى إعادة معدلات التضخم في مصر إلى مستوياتها التي كانت سائدة قـــبل برنامج التثبيت الذي بدأت مصر في تنفيذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولـــي في عام ١٩٩١، وتمكنت من خلاله من إنهاء حالة التضخم والحمى في الاقتصاد المصري.

والغـــريب أن الحكومة التي أدركت أن الدين المحلي قد تجاوز الحدود الآمنة، لم تحاول أن تعمل على زيادة الإيرادات وبالذات من الضرائب على الأثـــرياء مـــن رجال الأعمال الذين لا يدفعون ضرائب في العادة، بل إنها

أكـدت أنهـا سـتقترض بدون فائدة من حساب الحكومة المجمد لدى البنك المركـزي والـبالغ نحو ٨٠ مليار جنيه حسب التصريحات الرسمية، وهو حـساب غير مملوك للدولة، وإنما هو عبارة عن أقساط الديون المسددة في مواعيدها من قبل جهات محلية، والذي سمح اتفاق صندوق النقد الدولي مع مـصر، للحكومة المصرية بالاحتفاظ به لحين حلول أجل سداده الجديد بعد جدولـة مصر لديونها مع الدول والمؤسسات المالية الدائنة لها. وتجميد هذا الحساب يستهدف تخفيف الضغوط التضخمية، أما إذا اقترضته الدولة وفكت تجمـيده فإنهـا ستشعل التضخم الذي اشتعل فعليا منذ عامين تقريبا بصورة غيـر مواتـية لمتطلـبات تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وإنعاش الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى أشارت الحكومة إلى أنها ستبادل جزء من الدين العام المحلي، ببعض الممتلكات الحكومية التي تدر عوائد قادرة على سداد ديونها، وبمـا أنهـا تدر عوائد، فهي بالتأكيد جزء مما تبقى من القطاع العام وربما المشروعات التابعة للهيئات الاقتصادية. وهذه الوسيلة مخالفة لكل الأعراف الاقتصادية لأنها تعني بيع الأصول الرأسمالية من أجل تمويل إنفاق جاري. وهذه الممتلكات أسست في عهد حكومات وأجيال سابقة، وليس من المنطقي أن تبـيعها الحكـومة في الوقت الحالي لتمويل إنفاقها الجاري في استنزاف صريح لما بنته الحكومات والأجيال السابقة.

وقـد فتحت هذه الطريقة، المجال أمام المسئولين الحكوميين ليفكروا في بـيع كـل شـيء بنته الحكومات والأجيال السابقة مثل الإعلان عن حصر الأراضـي القابلـة للبيع، وإعلان وزير الزراعة السابق عن بيع ٤٠% من بحيرة ناصر، وإصرار محافظة أسوان على بيع البحيرة بالكامل!

سادسا: عصر انهيار الجنيه وقدرته الشرائية

شهد عصر مبارك تدهورا مستمرا لسعر صرف الجنيه المصري، كامتداد للتراجع الذي لحق به في عهد السادات. ولابد من التأكيد على أن سعر صرف أي عملة ليس هدفا في حد ذاته، لكنه وسيلة أو آلية لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى تتعلق بإنعاش الاقتصاد وزيادة جاذبيته لرؤوس الأموال والسياح من مختلف بلدان العالم، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وصادراته السلعية والخدمية وتحقيق التوازن في المعاملات الخارجية

وضمان شروط عادلة لهذه المعاملات الخارجية في مجملها. ورغم أنه يتم الحكم على سعر الصرف انطلاقا من تحقيقه لهذه الأهداف أو فشله في ذلك، إلا أن التراجع المستمر لأي عملة يعكس خللا كبيرا في الاقتصاد وبالذات في معاملاته الخارجية.

وفي عام ١٩٨٢ في بداية حكم الرئيس مبارك كان الجنيه المصري يساوي ١,٤٢٩ دولار أمريكي، أما الآن فإنه يساوي نحو ٠,١٧٢٤ دولار أمريكي، وهذا يعني أن الجنيه المصري قد فقد نحو ٨٧,٩% من قيمته مقابل الدولار خلال عصر مبارك. وبالمقابل ارتفع الدولار من نحو ٠,٦٩٩٩٩ جنيه عام ١٩٨٢ إلى نحو ٥,٨ جنيه في الوقت الراهن، بنسبة زيادة قدرها ٧٢٩% تقريبا في عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع عام ١٩٨٢.

ومن المفترض أن يؤدي التراجع السريع لسعر صرف الجنيه المصري في عصر مبارك إلى تقليص الواردات التي سيرتفع سعرها مقوما بالجنيه المصري مما يقلل قدرتها التنافسية، لكن هذا التقليص للواردات مرتبط بقدرة الفئات المستهلكة لها في مصر على الاستغناء عنها أو التحول إلى بدائل محلية لها، ومرتبط أيضا بثبات أسعار السلع المحلية البديلة كشرط أساسي لتقليل القدرة التنافسية للواردات في السوق المحلية، وهو ما تبدد جانب مهم منه بعد أن قام غالبية المنتجين المحليين، برفع أسعار منتجاتهم بنسب متفاوتة سواء كانت هذه المنتجات تتضمن مكونا أجنبيا أو كانت منتجا محليا خالصا.

ومن المفترض أيضا أن يؤدي تراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية إلى زيادة الصادرات، لكن هذا مرتبط بأن يكون لدى مصر إنتاج سلعي قابل للتصدير وقادر على المنافسة من زاوية الجودة والمواصفات، وأن تستمر أسعاره بالجنيه المصري ثابتة أو شبه ثابتة كما كان الوضع قبل انخفاض سعر صرف الجنيه المصري، حتى ينخفض السعر بالدولار والعملات الحرة الأخرى بما يعطيه ميزة سعرية وقدرة عالية على المنافسة السعرية مع المنتجات المناظرة التي تتدفق على الأسواق الدولية من بلدان أخرى. كما أن تزايد الصادرات المصرية بعد خفض سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية يرتبط بوجود طلب خارجي على هذه الصادرات.

ورغم أن انخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في عصر مبارك، يعني زيادة جاذبية مصر للمستثمرين والسياح الأجانب لأن قدرتهم الشرائية فيها ترتفع بقوة بعد هذا الانخفاض، إلا أن تحقيق زيادة في الاستثمارات الأجنبية يتطلب أمورا أخرى قد تكون أكثر أهمية بكثير من تغيير سعر الصرف، مثل تحسين مستوى الشفافية ومكافحة الفساد المستشري، والقضاء على التعقيدات البيروقراطية وضبط المواصفات ومنع التهريب وحماية حقوق الملكية الفكرية في السوق المصرية. لذلك فإن الجنيه تراجع وتراجعت الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق لمصر أيضا كما أشرنا في موضع سابق.

أما الأثر المؤكد لتراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية في الفترة الأخيرة فهو رفع أسعار كل السلع المستوردة التي تشمل سلعا أساسية مثل القمح ودقيقه والسكر والزيت. وعلى سبيل المثال فإنه إذا كانت قيمة الواردات السلعية المصرية قد بلغت نحو ١٨٢٨٦,٣ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بما شكل نحو ٢٤ % من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور، فإن ارتفاع أسعار هذه الواردات عند تقويمها بالجنيه بنسبة تصل إلى نحو ٣٣% في المتوسط، يعني إحداث تضخم يبلغ ٨,٣% في في مصر، وإذا أضفنا إلى ذلك ما حدث من ارتفاعات في أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، في أعقاب ارتفاع أسعار الواردات، فإن معدل التضخم في مصر يمكن أن يكون قد ارتفع كثيرا خلال العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليتجاوز مستوى ١٥% على الأقل، بكل ما يعنيه ذلك من معاناة إضافية للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

ومن ناحية أخرى فإن تراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الحرة الأخرى أدى إلى فقدان مدخرات الطبقة الوسطى التي تمتلك الغالبية الساحقة من المدخرات في الجهاز المصرفي، لجزء مهم من قدرتها الشرائية وأدى إلى تراجع المدخرات عموما والاتجاه إلى الادخار بالعملات الحرة بدلا من الجنيه ورفع معدل الدولرة في الاقتصاد المصري بما أثر سلبيا على سعر صرف الجنيه المصري بصورة أعمق وأطول أجلا.

وللعلم فإن ودائع القطاع العائلي التي تصنف إجمالا على أنها ودائع الطبقة الوسطي، بلغت نحو ٣٢٩,٢ مليار جنيه في أبريل من عام ٢٠٠٥، بما شكل نحو ٦٤,٤% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في الجهاز المصرفي، مقابل ١٤,٥% للقطاع الخاص أو الرأسمالية التقليدية، ونحو ٢١,١% للحكومة وقطاعها العام.

ويمكن القول إجمالا أن الوضع فيما يتعلق بسوق وسعر الصرف في مصر، هو تعبير مكثف عن حالة الأزمة الاقتصادية الممتدة في مصر في عصر مبارك، وعن ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وبالتالي العجز الكبير في ميزانه التجاري، وتعبير أيضا عن ضخامة حجم تحويلات النقد الأجنبي للخارج والمرتبطة بالفساد وبنشاطات الاقتصاد الأسود بكل جوانبه من تمويل عمليات التهريب السلعي التي هي في النهاية واردات سلعية، وتمويل استيراد المخدرات والسلاح، وكذلك تحويل الأموال الناتجة عن الفساد وعن نشاطات الاقتصاد الأسود إلى دولارات أو عملات حرة حتى يمكن تهريبها للخارج. أما المخرج من هذا الوضع فهو مرتبط بمعالجة كل هذه الظروف مجتمعة وعلى رأسها عجز الموازين الخارجية، وإنهاء ارتباط الجنيه المصري بالدولار، وربطه بسلة من العملات الحرة الرئيسية أو بوحدة حقوق السحب الخاصة تفاديا لاضطرابه مقابل العملات الحرة الرئيسية بشكل تابع تماما للدولار دون أن يكون هناك أي مبررات اقتصادية لذلك، وكل ذلك في إطار سياسة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية ترتقي للتفاعل الإيجابي مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية التي تعيش مصر في وسطها في هذه المرحلة المفعمة بالفرص والمخاطر.

سابعا: تزوير البيانات في عهد مبارك.. نموذج بيانات التجارة الخارجية والميزان التجاري:

بالرغم من أن تزوير البيانات المعبرة عن أداء الاقتصاد لإظهار الأداء الحكومي في وضع أفضل كثيرا مما هو حادث في الواقع فعلا هو عادة رديئة للحكومات المصرية المتعاقبة منذ ثلاثة عقود، إلا أن تزوير البيانات في عهد مبارك وصل لمستويات بالغة الفجاجة، فضلا عن أن حالة العشوائية السائدة في الدولة المصرية في السنوات الأخيرة، تكفلت بأن يكون لدينا عدة بيانات رسمية شديدة التناقض فيما بينها مما يفقدها جميعا

مصداقيتها، ويفقد حكومات مبارك المتعاقبة مصداقيتها التي وصلت للحضيض منذ حكومة عاطف عبيد وحتى الآن بصفة خاصة.

وهناك تناقض موضوعي فظ بين معدلات النمو التي تعلن الحكومة أنها تحققت في مصر وبين المعدلات الشديدة التدني للاستثمار والتي أشرنا إليها في موضع سابق والتي لا يمكن أن تسمح بتحقيق معدلات النمو التي تتحدث عنها الحكومة. كما أن التخفيض المتعمد من قبل الحكومة لمعدلات التضخم عن مستواها الحقيقي يجعلها تبالغ في معدلات النمو الحقيقية لأنها ببساطة تخصم معدلات تضخم تقل عن المعدلات الحقيقية من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

وتعتبر البيانات الخاصة بالصادرات والميزان التجاري والاحتياطيات الدولية من العملات الحرة هي أكثر البيانات تعرضا للتزوير الفج في الوقت الراهن. وعلى سبيل المثال استمرت الجهات الرسمية في إصدار بيانات متناقضة بشأن التجارة الخارجية والميزان التجاري، وبالتالي ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات الكلي. ووفقا لبيانات البنك المركزي، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية المصرية إلى ٨٩٨٧,١ مليون دولار عام ٢٠٠٣، في حين تشير بيانات النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي والمأخوذة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن قيمة الصادرات السلعية المصرية في العام المذكور قد بلغت نحو ٣٦٨١١,٩ مليون جنيه مصري، أي نحو ٦١٨٦,٩ مليون دولار طبقا لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار في العام المذكور. أي أن هناك فارق يبلغ نحو ٢٨٠٠ مليون دولار بين بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبين بيانات البنك المركزي المعتمدة على بيانات وزارة التجارة!!

ويبدو أن الخلل في هذه البيانات يتعلق بصادرات مصر من النفط وصادراتها للولايات المتحدة الأمريكية. فوفقا للبنك المركزي المصري، بلغت قيمة صادرات مصر من النفط نحو ٣٥٤٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣، في حين بلغت قيمة تلك الصادرات نحو ٢٤٥٣,٩ مليون دولار وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمنشورة في النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي. أي أن الفارق بين الرقمين يبلغ نحو ١٠٩١,٧ مليون دولار، فأيهما نصدق: البنك المركزي أم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؟!

وبالنسبة للصادرات المصرية للولايات المتحدة، فإن بيانات البنك المركزي تشير إلى أن قيمتها بلغت نحو ٣٢٣٣,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، بينما تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمنشورة في النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، إلى أن قيمتها بلغت نحو ٥٢٣,١ مليون دولار في العام المذكور. أي أن الفارق بين الرقمين بلغ ٢٧١٠,١ مليون دولار!!

أما البيانات الدولية المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي والمقدمة من الحكومة المصرية فتشير إلى أن قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة قد بلغت نحو ١١٠٨ مليون دولار عام ٢٠٠٣، في حين تشير البيانات الأمريكية المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي إلى أن قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة قد بلغت نحو ١٢١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ (IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2004.). وفي كل الأحوال فإن البيانات التي ينشرها البنك المركزي عن الصادرات السلعية المصرية للولايات المتحدة هي بيانات مزيفة ولا علاقة لها بالواقع. ومن المرجح أن مصدر هذا التزوير هو أن الحكومة تعتبر أن حصة الشريك الأجنبي في الإنتاج النفطي المصري والذي تقوم الشركات الأجنبية بتصديره إلى الولايات المتحدة، هو صادرات مصرية، وهو عبث لا علاقة له بالحقيقة.

ونظرا لأن البيانات الخاصة بالصادرات السلعية المصرية تشكل مكونا رئيسيا في بيانات الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات الكلي، فإن كل هذه البيانات التي تعد الصادرات السلعية مكونا رئيسيا فيها تنطوي على تضارب بين المصدرين الرسميين اللذين أشرنا إليهما.

وإضافة إلى التزوير الذي يكشفه تضارب البيانات الرسمية بشأن الصادرات والموازين الخارجية لمصر، فإن هناك تضارب مماثل في البيانات الخاصة بالبطالة يمكن متابعته في الفصل الخاص بالبطالة في هذا الكتاب.

والحقيقة أن هذا التضارب يفقد البيانات الرسمية المصرية مصداقيتها، ويفرض ضرورة مراجعة هذه القضية بشكل حاسم لإنهاء التضارب في البيانات الرسمية ولتوحيد البيانات الرسمية التي ينبغي أن تصدر عن جهة

واحدة وأن تكون بيانات حقيقية تماما لا تهدف إلى تجميل الأداء الاقتصادي الحكومـــي، لأن الحقـيقة وحـــدها هي التي تمكن الدولة والمجتمع والنخبة العلمية من بحث القضايا الاقتصادية بناء على بيانات صحيحة للوصول إلى حلول لهذه القضايا.

ebooks4arabs.blogspot.com

الفصل الثالث

البطالة.. الإخفاق الكبير لعصر مبارك "السعيد"

كثيرة هي الحوادث المروعة المرتبطة مباشرة بالبطالة وبما ينجم عنها من فقر واعتماد على الأسرة، وبما يرتبط بها من محسوبية وتمييز فج وغير أخلاقي بين أبناء الوطن حسب أصولهم الاجتماعية وعلاقات ذويهم بالمؤسسات العامة وبأصحاب النفوذ. وتبدو الصورة العامة للبطالة ومسبباتها ونتائجها مأساوية، من انتحار البعض يأسا من الحصول على فرصة عمل، أو نتيجة حرمانهم من هذه الفرصة رغم تفوقهم بدعوى أنهم غير لائقين اجتماعيا، إلى توريث بعض الفئات للوظائف إلى الأبناء والأقارب بغض النظر عن الكفاءة، أو انزواء البعض وشعورهم بفقدان الكرامة نتيجة استمرار اعتمادهم على أسرهم وانحدارهم مع أسرهم إلى هوة الفقر، أو دخول البعض في صراعات أسرية تدمر البنية المتماسكة تقليديا للأسرة المصرية، بهدف لاستحواذ على الأصول المحدودة التي تملكها الأسرة لاستخدامها في تمويل الحصول على ضرورات الحياة في غياب فرصة العمل والدخل الجاري والمتواصل الذي يمكن أن يتحقق من خلالها، أو خروج البعض للعمل في الخارج بشروط غير لائقة وربما مهينة في ظروف أقرب للعبودية تضيع زهرة شبابهم خارج الوطن وتصيبهم هم وأسرهم بكل أمراض الغربة وتبعاتها، إلى لجوء البعض إلى العنف الجنائي للحصول على متطلبات الحياة بشكل عنيف وغير مشروع، أو لجوء البعض للعنف السياسي أو الإرهاب مهما كان غطائه الأيديولوجي، للاحتجاج العنيف على النظام السياسي الذي ألقى به للبطالة المهدرة للكرامة.

وبالرغم من أن عهد الرئيس المصري مبارك الذي امتد حتى الآن لقرابة ٢٤ عاما، هو عهد للإخفاق والأزمات الاقتصادية المتعاقبة التي انحدرت بالمكانة الاقتصادية المصرية عاما بعد عام بالمقارنة بدول كنا نفوقها بدهر، إلا أن البطالة الهائلة التي ابتليت بها مصر في عهده، هي عنوان الإخفاق الكبير لهذا العهد "السعيد"، حيث ارتفع معدل البطالة من مجرد ٣% من قوة العمل المصرية في بداية عهده ليصل إلى نحو ٣٠%

مـــن قـــوة العمل في الوقت الراهن وفقا للتقديرات الموضوعية البعيدة عن البـــيانات الرسمية التي تتعمد تخفيض معدل البطالة، حيث تشير إلى أنه قد بلغ نحو ٩,٩% في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

أولا: تزييف البيانات الرسمية بشأن البطالة

يبدأ التزييف الرسمي لحجم ومعدل البطالة من تعريف العاطل بأنه من لا يـــوجد له مصدر للرزق، بما يعني استبعاد من لهم مورد رزق ناجم عن ميـــراث أو نـــتاج عمل سابق بالداخل أو الخارج أو لأنهم سيدات متزوجات ومـــستقرات، حتـــى لو كانوا مؤهلين وقادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون عملا عند مستويات الأجور السائدة!!

وهذا التعريف الحكومي هو تعريف مخالف تماما للتعريف المعمول به فـــي كل الدنيا والذي يحدد العاطل بأنه القادر والمؤهل للعمل والذي يطلب العمـــل عـــند مـــستويات الأجـــور السائدة ولا يجد عملا. ويخرج التعريف الحكومي أعدادا كبيرة من العاطلين فعليا من تصنيف العاطلين فعليا. ويمكن الوصـــول إلـــى حجم ومعدل للبطالة أعلى كثيرا من المستوى الرسمي الذي يعلـــنه أقطـــاب النظام السياسي من واقع بيانات رسمية أيضا أعلنتها اللجنة العلـــيا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء السابق عند تصنيفها للمتقدمين لشغل ١٧٠ ألـــف وظـــيفة حكومية تم الإعلان عنها عام ٢٠٠١، فقد بلغ عدد من قامـــوا بـــسحب استمارات طلب التشغيل للتقدم لشغل فرص العمل المذكورة نحـــو ٧ ملايين شخص، رغم أن الدخل من هذه الوظائف محدود ولا يكفي لحياة كريمة ولا يغري إلا المضطرين من العاطلين فعليا والذين ليس أمامهم ســـبيل آخر. وقد بلغ عدد الطلبات التي قدمت فعليا لشغل تلك الوظائف التي لا يـــتجاوز عددها ١٧٠ ألف وظيفة، نحو ٤,٤٠ مليون طلب، حيث تراجع بعـــض ممـــن سحبوا الاستمارات عن التقدم بسبب ضعف المرتبات التي قد تقل في بعض الأحيان عن نفقات الانتقال والترتيبات الحياتية اللازمة لشغل الوظـــيفة، أو بسبب اليأس من إمكانية الحصول على هذه الوظيفة أصلا في ظل محدودية فرص العمل التي أعلنت عنها الحكومة مقارنة بعدد المتقدمين لهـــا، أو بسبب اليقين من أن "الواسطة" سوف تقوم بدور مهم في تحديد من يـــشغل الوظائف المعروضة، وبالتالي فإن من ليس له "واسطة" يتنحى عن الـــتقدم للوظـــيفة. وقد أشارت اللجنة الوزارية العليا للتشغيل برئاسة رئيس

الـوزراء إلـى أن ٥٣,٥% مـن بين ٤,٤٠ مليون تقدموا لشغل الوظائف الحكومـية، لا تنطبق عليهم الشروط. (راجع: تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاسـتراتيجية" ٢٠٠٢، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، صـ ٢٣٨) وهذا يعني أن ٤٦,٥% منهم ، أي نحو ٢,٠٥ مليون، تنطبق عليهم الشروط، وأولها كونهم عاطلين. وهذا الرقم يزيد بأكثر مـن ٥٠٠ ألف عن عدد العاطلين وفقا للبيانات الحكومية عن عام ٢٠٠١. كمـا أن معدل البطالة يرتفع تبعا لهذا العدد من العاطلين إلى ١٠,٥% وفقا لعـدد قـوة العمل في عام ٢٠٠١، بدلا من الرقم الرسمي البالغ ٧,٦% في ذلك العام.

وإذا تأملنا من اعتبرت الحكومة أن الشروط لا تنطبق عليهم سنجد أنها اعتبـرت أن ١٠% من عدد المتقدمين، أي نحو ٤٤٠ ألف لا تنطبق عليهم الشروط لأنهم بلا مؤهلات. كما أنها اعتبرت أن ٦,٥% من المتقدمين ، أي نحـو ٢٨٦ ألف لا تنطبق عليهم الشروط، لأنهم إما من خريجي ما قبل عام ١٩٨٤ (٨٨ ألـف عاطـل) ، وإمـا مـن خريجي عام ٢٠٠١(١٩٨ ألف عاطـل)، وكـأن حداثـة التخـرج أو قدمـه، تخرج الشخص من تصنيف العاطلين!!

كما أنها اعتبرت أن ١٠% من المتقدمين أي نحو ٤٤٠ ألف، لا تنطبق علـيهم الـشروط لأنهم يعملون في أعمال مؤقتة وغير دائمة وغير مؤمن علـيهم. كمـا اعتبرت اللجنة أن نحو ٦٦٠ ألف سيدة من المتقدمات لشغل الوظائـف، لا تنطـبق علـيهن شـروط التوظـيف ولا يعتبرن عاطلات، باعتـبارهن مـن خـريجات الـنظام التعليمي اللاتي تزوجن ويعشن حياة مستقرة!!

وبـناء علـى البيانات الواردة في التصريحات المذكورة آنفا، فإن عدد العاطلين وفقا لهذا المصدر الحكومي في عام ٢٠٠١، يصبح ٣,٤٣٦ مليون عاطـل هـم عبارة عن ٢,٠٥ مليون عاطل اعتبرت الحكومة أنهم عاطلين وتنطـبق علـيهم شروط التشغيل الحكومي، ونحو ٦٦٠ ألف امرأة مؤهلة وقادرة وقابلة بالأجر السائد، طلبت العمل وهي في سن النشاط الاقتصادي، ونحـو ٤٤٠ ألف عاطل من غير المؤهلين، ونحو ٢٨٦ ألف من العاطلين من خريجي النظام التعليمي قبل عام ١٩٨٤ أو بعد عام ٢٠٠٠. وإذا حسبنا معـدل البطالة بناء على هذا الرقم وعلى التعداد الحكومي لقوة العمل، فإنه

يصبح ١٧,٦% في عام ٢٠٠١، وهو ما يزيد كثيرا على ضعف معدل البطالة المعتمد كبيان رسمي للحكومة آنذاك.

ويتواصل التزييف الرسمي لبيانات العاطلين بالقول بأن قوة العمل المصرية لا تزيد عن ٢٠,٧ مليون نسمة في منتصف عام ٢٠٠٤، في حين تشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (World Bank, World Development Indicators 2005.)، إلى أن تعدادها بلغ ٢٦,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣، بما يزيد بمقدار ٦ ملايين نسمة عن تعدادها الرسمي في مصر، وهذه الزيادة يمكن أن تضاف بالكامل إلى الرقم الرسمي للعاطلين البالغ ٢ مليون عاطل لتصل بعدد العاطلين في مصر إلى ٨ ملايين عاطل وبمعدل البطالة إلى نحو ٣٠% من قوة العمل المصرية.

ومن طرائف تزييف البيانات الرسمية المتعلقة بالبطالة في مصر أن بيانات البنك المركزي المصري في نشرته الإحصائية الشهرية الصادرة في إبريل عام ٢٠٠٢، كانت تشير إلى أن عدد العاطلين في مصر قد ثبت عند ١,٦مليون عاطل من العام المالي ١٩٩٢/١٩٩٣ حتى العام المالي ١٩٩٥/ ١٩٩٦. ثم انخفض بعد ذلك إلى ١,٥ مليون عاطل من العام المالي ١٩٩٦/ ١٩٩٧، وحتى العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١، وبالتالي فإن معدل البطالة قد اتخذ اتجاها تراجعيا مستمرا بلا انقطاع منذ العام المالي ١٩٩٣/١٩٩٤ عندما سجل ٩,٨% وحتى العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ حينما بلغ ٧,٦% وفقا للبيانات الحكومية. لكن نفس النشرة تعود في عدد مايو ٢٠٠٥ لتشير إلى بيانات مختلفة تماما عن السنوات المذكورة آنفا، حيث تشير إلى أن عدد العاطلين في العام المالي ١٩٩٢/١٩٩٣، قد بلغ نحو ١,٨ مليون عاطل، ارتفع إلى ١,٩ مليون عاطل في عام ١٩٩٣/١٩٩٤، ثم ثبت عند نفس المستوى في العام المالي التالي عليه، قبل أن يبدأ في التراجع ليصل إلى ١,٤ مليون عاطل في العام المالي ١٩٩٧/١٩٩٨، قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى ٢ مليون عاطل في العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ثم يثبت عند نفس المستوى في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وكأنه قد تم توفير فرص عمل لكل الداخلين الجدد إلى سوق العمل في العام المالي الأخير(يدخل حوالي ٨٠٠ ألف شخص جديد إلى سوق العمل سنويا)، وهو ما لم يحدث بأي حال من الأحوال.

وهـذا يعني أن معدل البطالة قد ارتفع أكثر من ثلاث مرات في العهد "الـسعيد" لمبارك، طبقا للبيانات الرسمية، وتضاعف نحو عشر مرات طبقا للتقديرات الحقيقية المستقلة عن الحكومة.

ثانيا: الشباب والمتعلمين تحت أنياب غول البطالة

تتركـز البطالة في مصر في الفئات العمرية الشابة بشكل أساسي. كما أن غالبـية المتعطلـين من الشباب هم من المتعلمين، وهو ما يزيد الخسارة الاقتـصادية والاجتماعية لمصر من تعطل قوة عمل شابة ومتعلمة تم إنفاق الكثير عليها من أجل التعليم، ثم تتعرض للإهدار بالتعطل في بلد نام يحتاج لتوظيف كل عناصر الإنتاج التي يملكها من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر إلى أن عـدد العاطلـين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٤٠ عاما، يـشكل نحو ٩٩% من عدد العاطلين. وقد تركزت البطالة بشكل أساسي في الفـئة الأكثر شبابا ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٣٠ عاما، حيث يشكل العاطلين منهم وفقا للبيانات الحكومية الرسمية، نحو ٨٨% من عدد العاطلين فـي مـصر. كـذلك فإن المتعلمين يشكلون نحو ٩٣% من المتعطلين في مـصر، وهـذا يعنـي بـشكل قاطع أن البطالة في مصر هي بطالة شباب ومتعلمـين بالأسـاس بما يمثله ذلك من إهدار لعنصر العمل وللإنفاق على تعليم المتعطلين

والحقـيقة أن المعـدل المـرتفع للبطالة في مصر، يشكل إهدارا لطاقة عنـصر العمـل، مـن جهـة، ويوفر من جهة أخرى، أرضا خصبة لنمو التطـرف الـسياسي والعـنف الجنائي، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لأحد عناصـر الإنتاج، ولكنها تعطيل لأهم عناصر الإنتاج وأكثرها فعالية، فضلا عـن أن طبيعـته الإنـسانية تجعل لتعطله أبعادا سياسية واجتماعية، وليس مجـرد الـبعد الاقتـصادي فقط، الذي تعد معالجته أسهل كثيرا من معالجة الأبعاد السياسية والاجتماعية للتعطل. ونظرا لعدم وجود آلية رسمية لإعانة العاطلـين من قبل الدولة في مصر، فإن التعطل يعني انحدار المتعطلين إلى هـوة الفقـر المدقـع، ويعني أيضا زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون أمام المتعطلـين سـوى الاعـتماد علـى عـائلاتهم بمـا يعنيه ذلك من تزايد

الاضطرابات الأسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت في إحداث الكثير من الشروخ في البنية المتماسكة تقليديا للأسرة المصرية التي تعرضت لصدوع وتخريب حقيقيين تحت وطأة البطالة والفقر الذين انتشرا على نطاق واسع في العهد "السعيد" لمبارك.

ويعد ارتفاع معدل البطالة في مصر، تجسيدا لضعف معدل الاستثمار في مصر، بالنظر إلى أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة، هي العامل الرئيسي في تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة في أي اقتصاد. كما يعبر ارتفاع معدل البطالة في مصر، عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، أو لدى القطاع الخاص والقطاع العائلي من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية وسياسات مالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادي.

ثالثا: شماعة النمو السكاني..تبرير العجزة والفاسدين

يلجأ نظام الحكم في مصر، إلى إلقاء المسئولية عن ضعف الأداء الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة في مصر، على معدلات الزيادة السكانية فيها وما تنطوي عليه من زيادة في قوة العمل، رغم أن الزيادة في عدد السكان وقوة العمل في مصر تعتبر معتدلة وتقل عن المعدلات المناظرة في البلدان التي تدخل ضمن نفس الفئة الدخلية التي تقع فيها مصر. وبدلا من أن ينظر الحكم في مصر إلى عنصر العمل كعنصر إنتاجي مهم يمكن توظيفه بشكل فعال في إنتاج السلع والخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد المحلي من خلال استثمارات جديدة تستوعبه، فإنه وعلى رأسه الرئيس مبارك، يبرر فشله في تحقيق ذلك بشماعة ارتفاع معدلات النمو السكانية، رغم أن تلك المعدلات تتراجع تلقائيا بالتوازي مع ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، وليس بالصراخ والشكوى من ارتفاعها. وتجدر الإشارة إلى أن دولة تحقق نموا ممتازا وتقدما سريعا وتحسينا مبهرا لمستويات معيشة أبنائها هي ماليزيا، تحقق معدلات نمو سكاني أعلى من مصر منذ عام ١٩٦٥ وحتى الآن بلا انقطاع، ووفقا لبيانات البنك الدولي (World Development Indicators 2005)، بلغ متوسط معدل نمو السكان في ماليزيا نحو ٢,٤% سنويا خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ١,٩% سنويا في

مصر خلال الفترة المذكورة. وفي نفس الوقت بلغ معدل البطالة في ماليزيا نحو ٣,٧% خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٩% في مصر في الفترة نفسها. وهذه البيانات المقارنة تبطل الحجة التي ترددها الحكومة المصرية والرئيس مبارك بأن النمو السكاني هو المسئول عن أزمة البطالة، فالمسئول الحقيقي هو السياسات الاقتصادية للرئيس وحكوماته والتي لا تقيم اعتبارا لتشغيل المواطنين ولا لمصالح الطبقة الوسطى والفقراء لأنها معنية بالأساس بمصالح الطبقة العليا من رجال الأعمال والبيروقراطية الفاسدة و"السادة" المستثمرين الأجانب الذين تقوم الدول التي ينتمون إليها وهي في غالبيتها الساحقة الدول الدائنة للحكومة المصرية بفرض الشروط الملائمة لهم، كما أن الفساد المستشري في الحكومة وأجهزة الدولة هو المسئول أيضا عن ركود الاقتصاد وضعف قدرته على توفير فرص العمل للمواطنين لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة.

ويمكن القول إجمالا، أن ارتفاع معدل البطالة في مصر، يشكل إهدارا لعنصر العمل الذي يشكل العنصر الأكثر فعالية من بين كل عناصر الإنتاج. فضلا عن أن هذا المعدل المرتفع يشكل تعبيرا عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية المتعاقبة التي جاء بها الرئيس مبارك وحكوماته.

رابعا: "تصدير" البشر والتدريب بلا هدف والمزيد من البطالة المقنعة لن تحل المشكلة

في مواجهة أزمة البطالة المتفاقمة في مصر، اعتمدت الحكومة منذ سنوات طويلة على تصدير خدمات قوة العمل مباشرة عبر سفر العاملين للعمل في بلدان أخرى بدلا من توظيفهم في الداخل وتصدير إنتاجهم بما يتضمنه من قيمة مضافة تحتسب للاقتصاد المحلى. ومن المؤكد أن تصدير خدمات جزء من قوة العمل يعنى إهدارا جزئيا لهذا الجانب من قوة العمل في أنشطة ذات عائد مالي من الخارج دون أن تعبر عن تغيير مباشر في الناتج المحلى أو في مستوى تشغيل وتطور الاقتصاد. فضلاً عن أن الاعتماد على تشغيل جانب من قوة العمل في الخارج يجعل تطور معدل البطالة في الاقتصاد المصري مرهونا في جانب مهم منه بالوضع الاقتصادي في البلدان المستقبلة للعمالة المصرية وأيضا بحالة العلاقات

السياسية بين مصر وبين البلدان المستوردة لخدمات العمالة المصرية، فضلا عما ينطوي عليه خروج العمالة المصرية للخارج بدون ضمانات حكومية لحقوقهم وحرياتهم الإنسانية، من تعرضهم لحالة أشبه بالرق المؤقت، وبانتهاك حقوقهم المالية وحرياتهم الإنسانية، وبما ينطوي عليه الخروج لبلدان تسود فيها منظومات قيمية أقل تطورا على العموم وشديدة التخلف في بعض الجوانب، وتتسم بالتطرف في بعض الجوانب الأخرى، من إتاحة الفرصة لهذه المنظومة القيمية الأقل تطورا والمتطرفة والمتخلفة في كثير من الجوانب والسائدة لدى الدول المستقبلة للعمالة المصرية، أن تنتشر بين العمالة المهاجرة التي تعيد ترويجها في مصر بصورة ساهمت في نشر التخلف والجهل والتطرف في مصر منذ منتصف السبعينات وحتى الآن.

كما اعتمدت الحكومة بدءا من عام ٢٠٠١ على تعيين عدد تقول أنه ١٥٠ ألف سنويا بالأجهزة الحكومية والخدمية، رغم أن الواقع يثبت أنها تحايلت في هذا الشأن واستخدمته دعائيا، ولم تعين سوى عدد أقل كثيرا، وتداخلت الاعتبارات السياسية والأمنية في هذه التعيينات التي هي في النهاية مجرد تكديس لبطالة مقنعة في الأجهزة الحكومية المكتظة أصلا.

كما اعتمدت الحكومة في "خطتها" لخلق فرص العمل على تدريب وتأهيل الشباب على المهن وادعت أن ذلك سيساعد على تشغيل مئات الآلاف من العاطلين، وهو ما لم يحدث وما كان له أن يحدث لأنه هذه "الخطة" غير المفهومة تنطوي على درجة عالية من الاستخفاف، وتتجاهل وجود بطالة كبيرة بين الحرفيين في الوقت الراهن في ظل الأزمة الطويلة الأجل التي يعاني منها قطاع العقارات، فضلا عن أن تدريب المتعلمين على الحرف هو إهدار لكل ما أنفق على تعليمهم وتأهيلهم لأعمال أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة الركود التي يعانى منها القطاع العقاري في الوقت الراهن تجعل إيجاد فرص عمل جديدة للحرفيين، أمرا صعبا. وبالتالي فإن نتيجة هذا الجزء من الخطة الحكومية "لمكافحة" البطالة هي إهدار للموارد العامة لن يؤدى لخلق وظائف فعلية.

أما البرنامج الثالث في خطة التشغيل والخاص بإقراض شباب الخريجين لإقامة مشروعات صغيرة، فإنه يتجاهل الخبرة السلبية للمشروعات الصغيرة في مصر، لأنها ببساطة تنفذ بصورة فردية تفتقد للتنسيق على المستوى القومي وتفتقد للقدرة على ضمان التسويق لأجل

طـــويل بما يتيح لها تطوير إنتاجها وزيادته، وهو ما ينبغي أن يتم من خلال هيـــئة قومية مكونة من خبراء أكفاء من كل الاتجاهات السياسية بلا تمييز، شـــرط أن يكونوا من المؤمنين بالدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الـــصغيرة ويقدمون النصح والمتابعة والتقويم والمساندة الشاملة للمشروعات الـــصغيرة. وهـــذه الهيئة يجب أن تقوم أيضا بدور "حضانات" للمشروعات الصغيرة من خلال مساعدتها في عمل دراسات الجدوى والتنسيق بينها حتى لا تكـــرر بعـــضها البعض بأكثر مما يحتمل السوق، وتساعدها أيضا على الحـــصول علـــى التمويل بشروط ميسرة، وعلى توفير مستلزمات الإنتاج، وعلـــى ضبط المواصفات القياسية لإنتاجها حتى يكون قابلا للتسويق محليا ودوليا، ومساعدتها الأهم والأعظم في ضمان تسويق إنتاجها بشكل دائم من خلال ربط هذه المشروعات الصغيرة بمشروعات كبيرة تضمن لها التسويق المـــستمر والمنـــتظم لمنتجاتها التي تحتاجها المشروعات الكبيرة كمدخلات إنـــتاج أو حتـــى كسلع نهائية في حالة ما إذا كانت المشروعات الكبيرة ذات طابـــع تجـــارى، كمـــا تضمن لها التسويق الخارجي من خلال إدارة عملية تـــصدير منتجاتها لشركات أجنبية أو لسلاسل المحلات التجارية الكبرى في الخارج.

وعلى أي حال فإنه بدون وجود "حضانات" للمشروعات الصغيرة فإنها غالـــبا ما تصادف الفشل خاصة في ظل ضعف الثقافة الاستثمارية والافتقاد لخبـــرات قـــيادة المـــشروعات الخاصة الصغيرة في مصر. وكانت حكومة رئـــيس الوزراء السابق تكرر هذه البرامج الفاشلة كل عام بلا ملل أو خجل رغـــم فـــشلها الذريـــع في مواجهة مشكلة البطالة، وعندما جاءت الحكومة الحالـــية لم تفعل أكثر من تكرار هذه البرامج، وهو ما يؤكد أن هذه الظاهرة ذات الآثـــار الـــسياسية والاقتصادية المتشعبة سوف تستمر في التزايد، بكل آثارها الوبيلة، والتي يفاقم منها غياب استراتيجية واضحة وفعالة لمواجهتها، وعدم وجود آلية لإعانة المتعطلين في مصر.

ويمكـــن القول باختصار أن الحكومة في مواجهتها للبطالة قد اعتمدت علـــى تقديم بيانات مزيفة تخفف من حجم المشكلة بصورة وهمية، واعتمدت علـــى تهجيـــر العمالة للخارج وعلى برامج للتدريب المفتقدة للهدف، وعلى تكديس المزيد من البطالة المقنعة المعطلة للأعمال والمخفضة للإنتاجية في الجهـــاز الحكومـــي وعلـــى تقـــديم بعـــض القروض الصغيرة بلا رعاية

للمقترضين ومشروعاتهم، وهي سياسة ثبت في الواقع فشلها الذريع في مكافحة البطالة، كما أن هذه السياسة في مجموعها وما ترتب عليها من ارتفاع مفزع لحجم ومعدل البطالة المتركزة في الشباب والمتعلمين، تعكس تدني قيمة الإنسان لدى حكومات مبارك المتعاقبة والنواب والمسئولين الذين أتت بهم انتخابات واختيارات بعيدة عن النزاهة وعن الديموقراطية ولم يعبروا أبدا عن الشعب ولم يدركوا حجم معاناة أبنائه من البطالة ومما تعنيه من فقر وإهدار للكرامة وتحويل لأعداد ضخمة من شباب مصر إلى عالة على أسرهم غير القادرة على الاستمرار في إعالتهم، وما ينتج عن ذلك من اضطرابات أسرية وصراعات على الميراث وتزايد في مستوى العنف والجريمة، في ظل عدم وجود دخل متجدد لعدد كبير من أبناء المجتمع، وهم في سن الشباب. كما تعكس البطالة الكبيرة التي تعاني منها مصر، عدم وجود أولوية حقيقية لدى النظام السياسي-الاقتصادي لإيجاد الوظائف الحقيقية لقوة العمل المصرية، بقدر اهتمامه بتعظيم امتيازات البيروقراطية الفاسدة القابعة في قمم جهاز الدولة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، واهتمامه بإطاعة أوامر الدول والمؤسسات التي كبل مصر بالاستدانة منها، واهتمامه بمنح الامتيازات لرأس المال المحلي والأجنبي على حساب حقوق الأمة في نظام ضريبي عادل. وبهذه السياسة يبدد النظام الحاكم أهم ثروات مصر وهم البشر وبالذات قوة العمل التي يمكن أن تعتمد عليها مصر في تحقيق أي نهوض اقتصادي حقيقي، فالعمل هو المفتاح الحقيقي للتقدم ولبلوغ الغايات الاقتصادية الكبرى، وبالعمل والعلم حققت الأمم تقدمها ونهوضها، وليس بالفساد والجهل والتبعية كما هو الحال في ظل النظام الحاكم في مصر.

خامسا: مواجهة البطالة..الحلول الممكنة

بالرغم من التعقيد الذي تنطوي عليه أزمات البطالة الكبيرة والطويلة الأجل في العادة، إلا أن حل أزمة البطالة في مصر وتخفيضها، ممكن تماما شرط أن تكون هناك حكومة تضع مسألة تشغيل العاطلين على قمة جدول أولوياتها، وتتبنى استراتيجية واضحة لتحقيق هذا التشغيل. وقبل كل ذلك لابد من إعلان البيانات الحقيقية لحجم ومعدل البطالة السافرة، ولحجم البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي، حتى يتم استنفار وحشد المجتمع وقواه

الحية والفاعلة اقتصاديا ومؤسسات الدولة من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية مواجهة أزمة البطالة التي تبدأ باتخاذ كل الإجراءات الممكنة لحفز النمو الاقتصادي باعتباره يوفر شرطا موضوعيا لخلق فرص العمل الجديدة. ومن المؤكد أن تشجيع الادخار والاستثمار من خلال بناء ثقافة تشجع عليهما بدلا من الثقافة الاستهلاكية التي تروج لها كل وسائل الإعلام الرسمية، ومن خلال سياسات نقدية مرنة وتوسعية كآلية لزيادة الاستثمارات الجديدة التي تؤدي لتسريع النمو الاقتصادي ولتوسيع الجهاز الإنتاجي، سوف يؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد على استيعاب قوة العمل. كما أن الدخول الموزعة على العمالة في المشروعات الجديدة، سوف تشكل طلبا فعالا على السلع والخدمات يمكنه حفز النمو الاقتصادي رغم معدلات الادخار المرتفعة المفترض تحققها في هذه الحالة.

وحسب بيانات البنك الدولي (World Bank, World Development Indicators 2005, p. 230-232) فإن معدل الادخار في مصر بلغ ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ٢١% في المتوسط العالمي، ونحو ٤١% في منطقة شرق آسيا والباسيفيكي الأسرع نموا، ونحو ٤٧% في كل من الصين وسنغافورة، ونحو ٤٢% في ماليزيا. أما معدل الاستثمار الحالي في مصر، فإنه بدوره شديد التدني ويدور حول مستوى ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي بينما يدور المتوسط العالمي حول ٢١%، ويبلغ المعدل نحو ٣٨% في بلدان شرق آسيا والباسيفيكي السريعة النمو ويصل إلى ٤٤% في الصين، علما بأن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة، هي العامل الرئيسي في خلق فرص العمل الجديدة في أي اقتصاد.

كما أن أي مواجهة للبطالة تتطلب إعادة هيكلة الإنفاق العام من أجل خلق فرص عمل حقيقية ودائمة في مشروعات إنتاجية في مجال الصناعة بالذات، تقوم الدولة بإنشائها لاختراق مجالات تقنية جديدة ولتلبية الاحتياجات الاجتماعية من السلع المختلفة وبالذات السلع الضرورية، دون الخضوع لأي ابتزاز أيديولوجي يدعو لانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي المباشر. فالدولة في البلدان النامية والأقل نموا منوط بها القيام بدور كبير في دفع المجتمع نحو التقدم الاقتصادي من خلال القيام بدور كبير ومباشر في الاقتصاد، خاصة إذا كانت الفئات المنوط بها القيام بدور

قائـــد فـــي الاقتـــصاد، غيـــر قادرة على ذلك ولا تملك القدرة على خوض المخاطـــرة ببناء استثمارات جديدة في العديد من المجالات وبالذات تلك التي تـــتعلق بالتقنـــيات الحديثة والتي تقود إلى تحديث الاقتصاد، وتلك التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية الضرورية بأسعار معتدلة.

كـــذلك فـــإن حـــل أزمـــة الـــبطالة فـــي مصر، يتطلب التركيز على المـــشروعات الـــصغيرة لخلـــق الوظائف الحقيقية لأن تكلفة فرصة العمل الدائمة في المشروعات الاستثمارية بلغت نحو ٢٥٠ ألف جنيه، حيث بلغت التكالـــيف الاســـتثمارية للمـــشروعات الاستثمارية التي أنشئت منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف عام ٢٠٠٣، نحو ٣٧٥,٤٥ مليار جنيه، ولم توفر سوى ١,٥ مليون فرصة عمل. وهذه التكلفة العالية لفرصة العمل الدائمة في القطـــاع الاســـتثماري تـــبلغ نحو ١٥ ضعف تكلفة فرصة العمل الدائمة في المـــشروعات الصغيرة على الأقل، وهو ما يؤكد على ضرورة العمل على تطويـــر المـــشروعات الصغيرة كرافعة رئيسية للنمو ولتشغيل قوة العمل، وذلـــك من خلال تطوير السياسات المصرفية في مصر لتتحيز للمشروعات الصغيرة العاملة في المجال الصناعي بصفة خاصة، من زاوية آجال السداد وفتـــرات السماح وأسعار فائدة الإقراض، ومن خلال إنشاء حضانات قومية للمـــشروعات الـــصغيرة في مصر تضم الخبراء من الحكومة والمعارضة والمجتمعات المحلية، من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والرغبة في الخدمة العامـــة، علـــى أن تقوم هذه الحضانات بتقديم دراسات جدوى للمشروعات الصغيرة، والتنسيق فيما بينها حتى لا تكرر بعضها البعض وتتنافس بصورة مميـــتة في مجالات محدودة، وتقوم بتوفير التمويل الميسر لهذه المشروعات مـــن مصادر داخلية وخارجية، وتربط العديد من هذه المشروعات الصغيرة بمـــشروعات كبيـــرة، وتـــتابعها لضمان التزامها بالمواصفات القياسية في إنـــتاجها حتـــى يمكن تسويقه داخليا وخارجيا، وتتابعها أيضا لمنع تعرضها للتعثـــر ولمعالجة أي عثرة في بدايتها، وتساعدها على تسويق منتجاتها في الداخل والخارج.

وإذا كانـــت الإجراءات المذكورة آنفا يمكنها أن تساعد على خلق حالة مـــن الـــنهوض الاقتصادي والتوسع في التوظيف وخلق فرص العمل، فإن مكافحـــة الفساد والمحسوبية في إطار نظام ديموقراطي كامل يتضمن آليات واضحة لتداول السلطة وللفصل بين السلطات ولتحقيق التوازن بينها ولرقابة

الحكـــومة وأدائها المالي، يمكن أن تساعد على مواجهة البطالة المتفشية في مـــصر، مـــن خـــلال ما تتيحه من عدالة توزيع الوظائف العامة بدون أي امتيازات لأبناء أي فئة كما يحدث حاليا بشكل مقنن أو غير مقنن بما يشكل حالـــة فجـــة من التمييز اللاأخلاقي والمحسوبية المدمرة لاعتبارات الكفاءة، ومـــن خـــلال ما توفره من بيئة مشجعة على الأعمال والتوسع الاقتصادي والاســـتثماري الذي يوفر فرص العمل الضرورية لاستيعاب الداخلين الجدد إلـــى سوق العمل ولتشغيل العاطلين وتقليص حجم ومعدل البطالة في مصر إلى أن تتراجع إلى المستويات التي كانت سائدة في بداية عهد مبارك قبل أن تتفاقم خلال عهده "السعيد" على نحو مأساوي وتصل إلى مستوياتها الراهنة.

الفصل الرابع

"الكويز" وتصدير الغاز لإسرائيل.. كارثتا الختام

أولا: اتفاق "الكويز"

ربما لم يحدث لمصر ما هو أسوأ من اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل، فالتطبيع الاقتصادي الذي يتيح لإسرائيل الدخول العلني والرسمي للأسواق العربية، شكل دائما الغنيمة العظمى التي فشلت إسرائيل في الحصول عليها رغم كل الاعتداءات التي شنتها على البلدان العربية، سواء لرفض الشعوب العربية وفي القلب منها مصر لاستهلاك أي سلعة عليها علامة تجارية إسرائيلية أو تحتوي أي مكون إسرائيلي، أو لأن الدول العربية نفسها وضمنها مصر، كانت ترى أن حدوث هذا التطبيع يتوقف على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وحل مشكلة اللاجئين بالعودة والتعويض، وإزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية التي تشكل ابتزازا دائما للدول العربية وعلى رأسها مصر، وذلك ضمن شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل طبقا لدعوة الرئيس المصري.

لكن الحكومة المصرية تخلت عن كل ذلك دفعة واحدة عبر اتفاقية الكويز التي تعد علامة فارقة في تاريخ الدولة في مصر، حيث تخلت عن دورها السيادي وتركت حفنة من رجال الأعمال المرتبطين بصلات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، يقررون مصير علاقات مصر مع دولة معادية هي إسرائيل، في وقت لم تجف فيه دماء آخر من سقطوا بيد الغدر الإسرائيلي، وأقصد الجنود الذين استشهدوا بعد أن قصفتهم دبابة إسرائيلية عمدا في رفح، وياله من توقيت يوحي بوطنية وعزة الحكومة ورجال أعمالها!!

كما أن هذه الحكومة تراجعت عن إصرارها على عقد اتفاقية شاملة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وقبلت باتفاقية "الكويز" بعد طول رفض لها، وذلك على الرغم مما تعرضت له من إحراج بسبب قيام الولايات

المتحدة بعقد اتفاقيات لتحرير التجارة مع المغرب والبحرين، رغم أن أهميتهما وأهمية اقتصادهما تقل كثيرا عن أهمية مصر واقتصادها ودورها الإقليمي على كافة الأصعدة. وتبدو المماطلة الأمريكية في عقد اتفاق منصف لتحرير التجارة مع مصر، نوعا من التعسف، خاصة في ظل الأهمية الكبيرة للسوق المصرية التي تعد من الأسواق النادرة التي تحقق الولايات المتحدة فائضا تجاريا كبيرا معها، ففي الوقت الذي بلغ فيه العجز التجاري الأمريكي مع العالم نحو ٧١٠ مليار دولار في العام المنتهي في أبريل ٢٠٠٥، فإن الفائض التجاري الأمريكي مع مصر يدور حول مستوى ٢ مليار دولار سنويا، وهو بلغ بالفعل نحو ١٠ مليارات دولار في السنوات الخمس من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣، كما هو واضح من جدول ١، مما يؤكد على أهمية السوق المصرية للولايات المتحدة رغم صغر هذه السوق. وهذا الأمر يعني أنه كانت هناك أوراق اقتصادية لدى مصر، فضلا عن الأوراق السياسية المهمة، يمكنها أن تعزز سعيها لتحقيق هدفها بإقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة مباشرة، دون إقحام إسرائيل في هذا الأمر حسبما أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل.

٤- جدول ١

التجارة السلعية والميزان التجاري بيم مصر وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل

	الصادرات السلعية المصرية للولايات المتحدة بالمليون دولار	الواردات السلعية المصرية من الولايات المتحدة بالمليون دولار	الميزان التجاري المصري مع الولايات المتحدة بالمليون دولار	الصادرات السلعية المصرية لإسرائيل بالمليون دولار	الواردات السلعية المصرية من إسرائيل بالمليون دولار	الميزان التجاري المصري مع إسرائيل بالمليون دولار
١٩٩٩	٤٣٦	٢٢٩٦	-١٨٦٠	١٨٧	٢٢	+١٦٥
٢٠٠٠	٨١٣	٣٧٢٩	-٢٩١٦	*١٩	٦٥	-٤٦*
٢٠٠١	٣٤٥	١٨٣٢	-١٤٨٧	١٩٠	١٩	+١٧١
٢٠٠٢	١٢٨٨	٣١٥٣	-١٨٦٥	*١٨	٢٩	-١١*
٢٠٠٣	١١٠٨	٢٩٢٦	-١٨١٨	*٢٠	٢٩	-٩*
المجموع ١٩٩٩-٢٠٠٣	٣٩٩٠	١٣٩٧٢	-٩٩٤٦	..	..	..

*** لا تتضمن هذه البيانات قيمة التجارة النفطية بين مصر وإسرائيل.**

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2004, p.181,182.

وإذا كـــان هـــناك مسئول مباشر عن هذا الاتفاق المشين الذي عقد في توقـــيت يوحي بالاستسلام والمذلة، فهو الرئيس المصري لأنه يملك سلطات مطلقة وهو وحده الذي يمكن ان يعطي الضوء لهذا الاتفاق. وإن كان هذا لا ينفـــي أن كارثـــة دخـــول رجال الأعمال للحكومة وتسيير أمور مصر وفقا لأهـــوائهم ومصالحهم وارتباطاتهم الخارجية المعلومة والمخفية، قد ساهمت فـــي حـــدوث هذا الاتفاق الكارثة، حيث جاءت هذه الكارثة بوزير الصناعة والتجارة الخارجية رشيد حسن الذي عبر عن تحمسه الشديد للتطبيع الساخن مـــع إســـرائيل وتحمـــسه لإرضاء الولايات المتحدة من خلال هذا الاتفاق المشين.

وكـــان طبيعـــيا أن يـــرى إيهـــود أولمـــرت وزير التجارة والصناعة الإســـرائيلي، أن اتفـــاق الكويز يشكل إنفراجة تاريخية تتيح لإسرائيل زيادة صـــادراتها لمـــصر، بعد أن ظلت السوق المصرية وباقي الأسواق العربية، عـــصية علـــى إسرائيل وعلى السلع التي ينتجها اقتصادها وتحمل علاماتها الـــتجارية مـــنذ اغتـــصابها لفلـــسطين عـــام ١٩٤٨ وحتى الآن، باستثناء الـــتجارة الرســـمية المحـــدودة والاختـــراق للأســـواق العـــربية عبر دول ثالـــثة وعلامـــات تجاريـــة مـــزورة. والمـــسألة لا تكمـــن فـــي مجـــرد اســـتخدام إسرائيل لبعض الشركات المصرية غير الملتزمة بالثوابت الوطنية للـــشعب المـــصري، كمنصة لاختراق السوق المصرية والأسواق العربية، بـــل إن إســـرائيل ستتحكم في شركات الملابس الجاهزة المصرية المدرجة فـــي مـــناطق الكويـــز وســـتحقق أرباحـــا اقتـــصادية كبيـــرة من ورائها، فـــسعر المكـــون الإســـرائيلي الذي يسمح لأي منتج مصري بالدخول الحر للـــسوق الأمـــريكية ســـوف تتحكم فيه الشركات الإسرائيلية وتبالغ فيه إلى أقـــصى درجـــة ممكنة لأنه بدون استيفاء هذا المكون لا تستطيع الشركات المـــصرية إدخـــال منتجاتها بشكل حر أي بدون رسوم جمركية إلى السوق الأمـــريكية. كمـــا أن بعـــض الشركات الإسرائيلية يمكن أن تبيع الشهادات الخاصـــة بالمكون الإسرائيلي للشركات المصرية دون أن يكون هناك مكون إسرائيلي أصلا.

ومـــن ناحـــية أخرى فإن الممثل التجاري الأمريكي المنتشي بالانتصار الأمريكـــي المتمـــثل فـــي هذا الاتفاق، أشار إلى أن بلاده لديها خطة لإقامة مـــنطقة تجـــارة حرة في الشرق الأوسط، في إشارة إلى المخطط الأمريكي

لإقامة سوق شرق أوسطية تحت الهيمنة الأمريكية. كما ألمح إلى أن الذي يعرقل ذلك هو عدم انضمام بعض دول المنطقة لمنظمة التجارة العالمية في إشارة واضحة للسعودية التي تساومها الولايات المتحدة كي تدخل في اتفاق مشابه لذلك الذي عقدته الحكومة المصرية، مقابل تسهيل دخولها منظمة التجارة العالمية.

وكالعادة ظلت السلطات المصرية تنفي التوصل للاتفاق حتى أعلنت السلطات الإسرائيلية الأمر وتسببت في إحراج الجانب المصري الذي يصر على ميراث حجب المعلومات وانعدام الشفافية بلا مبرر أو معنى. بل إن الإعلان الخاص بالمناطق التي يشملها الاتفاق ظل يتأرجح حتى اللحظات الأخيرة. ويتم تطبيق الاتفاق في القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى والمدينة الصناعية ببورسعيد، وينص الاتفاق على أن السلع التي تنتج في هذه المناطق سيكون لها حق الدخول الحر للسوق الأمريكية بدون أي رسوم جمركية، شريطة أن يكون المكون المصري فيها ٣٥% منها ١١,٧% يتم استيراده من إسرائيل، ويتم استيفاء باقي المكون من الولايات المتحدة الأمريكية ومن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وهذا الاتفاق مكرس بالأساس لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث رفضت الولايات المتحدة أن تدرج اللحوم والدواجن والمنتجات الزراعية المصنعة ضمن الاتفاق رغم أن الحكومة المصرية التي تدرك امتلاك مصر لميزة نسبية في هذه السلع كثيفة الاستخدام للعمل، كانت تلح في إدراجها ضمن الاتفاق، وهو ما رفضته الولايات المتحدة. كما يشمل الاتفاق أيضا مواد البناء والأثاث والجلود. ويمكن القول أن الاتفاق هو نتيجة لضعف كفاءة المفاوض المصري ولانحياز رشيد حسن وزير الصناعة والتجارة الخارجية للسوق الأمريكية وللتطبيع مع إسرائيل، أكثر من كونه ضرورة بالنسبة لمصر التي ينبغي أن تبقى مصالحها العليا السياسية والاقتصادية فوق أي مصالح جزئية لهذا القطاع أو ذاك من الرأسمالية المصرية. كما أن الاتفاق هو مقايضة للسوق المصرية التي فتحت بهذا الاتفاق أمام إسرائيل مقابل تخفيف الضغوط الأمريكية على النظام السياسي المصري فيما يتعلق بقضية الإصلاح السياسي.

وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن مصر تنتج نحو ٢٨٦,٤ مليون قطعة ملابس، منها ٢٦٤ مليون قطعة ينتجها القطاع الخاص، بنسبة تبلغ نحو ٩٢,٢% من إجمالي الإنتاج، بينما ينتج القطاع العام نحو ٢٢,٤ مليون قطعة بنسبة ٧,٨% من إجمالي الإنتاج. وهذا يعني أن هذه الصناعة هي صناعة خاصة بالأساس. وتستهلك مصر أكثر من ثلاثة أرباع إنتاجها من الملابس الجاهزة نظرا لضخامة السوق المحلية بمستهلكيها البالغ عددهم نحو ٧٠ مليون نسمة، فضلا عما يستهلكه السياح الأجانب والعرب من هذا الإنتاج والذي يحتسب عادة ضمن الإنفاق السياحي وليس ضمن صادرات الملابس الجاهزة، رغم أنه في جوهره عبارة عن صادرات للملابس الجاهزة. وقد ساهمت أسوار الحماية الجمركية العالية التي فرضتها الحكومات المصرية المتعاقبة في إيجاد حالة من الاسترخاء داخل صناعة الملابس الجاهزة، مما أدى إلى ضعف جهود التطوير فيها، وإلى اعتماد رجال الأعمال وشركات القطاع العام في هذا القطاع التسويق المحلي وعلى الحصول على معدلات ربح بالغة الارتفاع وتنطوي على درجة عالية أيضا من استغلال المستهلك المصري الذي لا يتمتع بأي قوانين أو تقاليد إنتاجية وتسويقية تحميه من هذا الاستغلال، وهو ما شجع على حدوث تيار كبير من تهريب الملابس الجاهزة والمنسوجات إلى مصر بالذات في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين وفي السنوات الأولى من القرن الحالي قبل بدء فتح السوق المصرية في يناير ٢٠٠٥.

وحتى عندما وقعت الحكومة المصرية على اتفاق "جات" لتحرير التجارة الدولية، فإنها أجلت تنفيذ التزاماتها فيما يخص هذا القطاع، حتى نهاية فترة المهلة التي منحت للدول التي تحتاج لإعادة تأهيل هذا القطاع قبل تحرير تجارة منتجاته، وهي المهلة التي تنتهي في بداية عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة من بدء تطبيق اتفاق جات عام ١٩٩٥، وحتى نهاية مهلة تأجيل تحرير قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، لم تعمل الشركات المصرية بجدية على إعادة تأهيل نفسها، وساعدتها حكومة الدكتور عاطف عبيد التي أقيلت في يوليو عام ٢٠٠٤، على الاستمرار في حالة استرخاء من خلال الضرائب البالغة الارتفاع والمانعة للاستيراد والتي تم فرضها على واردات مصر من الملابس الجاهزة في يناير ٢٠٠٢، والتي أوجدت حماية تامة لمنتجي الملابس الجاهزة، وهي حماية لم تحفزهم للتطوير والابتكار وإعادة

تأهيل مصانعهم للمنافسة عند فتح السوق، بل مكنتهم بالأساس من تكثيف استغلالهم للمستهلكين في مصر من خلال الاستمرار في الحصول على معدلات ربح عالية وذات طابع احتكاري.

وإضافة إلى الملابس الجاهزة، تنتج مصر نحو ١٥,٥ مليون بطانية، ونحو ٩٨,٣ ألف طن من الألياف الصناعية، ونحو ١٩,٩ ألف طن من غزل الحرير، ونحو ٢٤,٦ ألف طن من غزل الصوف، ونحو ٢٦٠ ألف طن من غزل القطن.

وهناك عدة ملاحظات رئيسية على اتفاق "الكويز"، يمكن إيجازها فيما يلي:-

١- انقلاب السلطة التنفيذية على ثوابت مصر الوطنية وعلى السلطة التشريعية:

في كل الاتفاقات الدولية التي تعقدها مصر، يتم عرض أي اتفاق على السلطة التشريعية لإقراره والتصديق عليه، لكن السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة أعلنت منذ اللحظة الأولى لعقد الاتفاق الكارثة "الكويز"، أنها ستطبقه فورا وستودع نصه كوثيقة في مجلس الشعب الذي عليه أن يتفرج على الاتفاق كأي قاريء في العالم وليس في مصر، وهو ما يمكن توصيفه بأنه انقلاب السلطة التنفيذية على حق الشعب والسلطة التشريعية المنتخبة من قبله في تمرير أو منع مثل هذا الاتفاق الخطير الذي يمس الثوابت الوطنية لمصر. ويبدو أن السلطة في مصر أرادت أن تريح نفسها من عناء المناقشات مع أعضاء مجلس الشعب رغم أنها جاءت بغالبيتهم في انتخابات مشكوك في نزاهتها، وذلك حتى لا تؤدي هذه المناقشات إلى إحراج الحكومة ونوابها وإلى تعبئة القوى الحية في المجتمع ضد الاتفاق الفضيحة. والطريف أن وزير التجارة والصناعة المصري الذي قاد التفاوض بمنطق استسلامي ضعيف يؤكد أنه لا يدرك قدر مصر التي أصبح وزيرا في حكومتها، ولا ينظر حتى لخبرة زملائه في الخارجية المصرية الذين أنجزوا اتفاق المشاركة مع أوروبا والذي يعد واحدا من أفضل الاتفاقات التي أبرمتها الدولة في مصر في العشرين عاما الأخيرة رغم وجود ملاحظات مهمة عليه.. الطريف أن هذا الوزير أشار إلى أن الاتفاق مجرد بروتوكول توجد حرية كاملة لانضمام رجال الأعمال إليه، رغم أن كل

الـصحف القومـية أعلنت في عناوينها الرئيسية عن التوصل لاتفاق وليس بروتوكول.

والحقـيقة أن هذا الاتفاق يمكن الطعن عليه دستوريا لأنه وهو المتعلق بالعلاقـات الخارجية لمصر مع دولة معادية، لم يحصل على موافقة نواب الشعب المتمثلين في السلطة التشريعية.

٢- هل هانت مصر لدرجة أنها لا تحصل على ما حصلت عليه البحرين والمغرب؟

فـي إطـار سعيها لإدماج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصادات المنطقة، عرضت الولايات المتحدة على الحكومة المصرية منذ ثماني سنوات تقريبا، أي مـنذ مؤتمر القاهرة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن تقيم مناطق صـناعة وتجارة حرة مع إسرائيل وتكون منتجاتها معفاة من الضرائب لدى دخولها للسوق الأمريكية، لكن الحكومة المصرية رفضت ذلك الاتفاق لوقت طـويل، لأنها كانت تريد تحرير التجارة بصورة شاملة مع الولايات المتحدة دون أن يقتـرن ذلـك بإجـبار مـصر علـى إدخال إسرائيل كشريك في الصناعات والإنتاج على أرض مصر، خاصة وأن الحكومة المصرية كانت تـرى أن أي تطبـيع اقتصادي فعال مع إسرائيل يجب أن يأتي بعد التسوية الـسياسية الـشاملة وبعد إزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية. وتعزز الموقف الحكومـي المـصري المـصر على التحرير الشامل للتجارة مع الولايات المـتحدة بـشكل ثنائـي دون إدخال إسرائيل فيه، بعد عقد الولايات المتحدة لاتفاقـات لتحريـر التجارة مع المغرب والبحرين، بحيث أن عدم عقد اتفاق مناظـر مـع مصر يبدو أمرا غير منطقيا، خاصة في ظل الأهمية الكبيرة للـسوق المصرية التي تعد من الأسواق النادرة التي تحقق الولايات المتحدة فائضا تجاريا كبيرا معها، ففي الوقت الذي بلغ فيه العجز التجاري الأمريكي مع العالم نحو ٦٢١ مليار دولار في العام المنتهي في سبتمبر الماضي، فإن الفـائض الـتجاري الأمريكي مع مصر يدور حول مستوى ٢ مليار دولار سنويا، وهو بلغ بالفعل نحو ١٠ مليارات دولار في السنوات الخمس من عام ١٩٩٩ إلـى عـام ٢٠٠٣، مما يؤكد على أهمية السوق المصرية للولايات المتحدة رغم صغر هذه السوق.

وجـــاء اتفـــاق الكويـــز، مجافـــيا للمنطق، وهزيمة للمنطق الحكومي المـــصري الـــذي بـــدا عاجزا وهزيلا في المفاوضات التي لم يستخدم فيها الأوراق الكثيـــرة المـــتاحة لـــدى مـــصر مـــثل أهمـــية السوق المصرية ووجـــود الـــبدائل الأفضل للتحرير المشروط مع الولايات المتحدة بالتحرير الأكثـــر إنـــصافا مـــع الاتحاد الأوروبي ومع البلدان العربية وإفريقيا. كما جـــاء اتفـــاق الكويـــز مغايرا لكل الثوابت الوطنية، وخضوعا ذليلا لإرادة الـــولايات المـــتحدة التـــي أعلنت أن اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين مصر غيـــر مطروحة للنقاش في الوقت الراهن، كضغط واضح على مصر لقبول اتفاقية الكويز المشبوهة، في ظل اقتراب موعد إلغاء العمل بنظام الحصص فـــي الـــسوق الأمريكية في بداية يناير ٢٠٠٥، على أساس أن هذا الإلغاء لـــنظام الحـــصص سوف يعرض الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة للـــسوق الأمـــريكية لصدمة المنافسة الحرة مع منتجي الصين ودول جنوب آسيا.

لكـــن هذا العامل الاقتصادي لا يكفي لتفسير الهرولة المصرية المفاجئة لتوقيع الاتفاق، الذي يبدو أن السبب الرئيسي لقبول السلطة المصرية له هو ســـبب سياســـي وليس اقتصادي، وهو مقايضة هذا الاتفاق التطبيعي المذل، بتخفيف الولايات المتحدة لضغوطها بشأن الديموقراطية وحقوق الإنسان في مـــصر، أو صـــمتها التام على بقاء الآليات غير الديموقراطية لعمل النظام الـــسياسي في مصر. وبقدر ما يؤكد ذلك على استعداد النظام السياسي لفعل أي شـــيء مـــن أجـــل الـــبقاء في كراسي الحكم ولو على حساب المصالح الاستراتيجية لمصر، فإنه يؤكد أيضا انتهازية الإدارة الأمريكية وعدم أمانتها وخلوها من أي مصداقية حقيقية فيما يتعلق بقضية مطالبة مصر أو أي دولة نامـــية أخرى ببناء نظام ديموقراطي، لأنها ببساطة دعوة ابتزازية من أجل الحـــصول علـــى تنازلات سياسية هائلة من النظم السياسية البوليسية مقابل الإبقاء عليها.

ورغـــم النفي الرسمي المصري التقليدي لوجود أي ضغط أمريكي، أو أي ربـــط بـــين تعطـــل اتفاقـــية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وبين الإســـراع بالاتفـــاق على مناطق "الكويز"، إلا أن التعطيل الأمريكي لتحرير الـــتجارة مـــع مصر قد شكل بالفعل ضغطا قويا لإجبارها على التوقيع على اتفاقـــية "الكويـــز" التـــي تعـــد الـــصيغة الأمريكية الجديدة لفرض التطبيع

الاقتصادي بين مصر وإسرائيل وفتح السوق المصرية أمام إسرائيل وتوسيع نطاق الاستثمارات والأعمال المشتركة بينهما، أو هو صورة جديدة من السوق الشرق أوسطية الإسرائيلية – العربية برعاية وهيمنة أمريكية، بعد أن فشل المسعى الأمريكي – الإسرائيلي السابق في تحقيق هذه السوق عبر المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي انتهت بالفشل التام في مؤتمر الدوحة.

ومن المؤكد أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت اتفاقيات لتحرير التجارة مع المغرب والبحرين، على عدم توقيع اتفاق مماثل مع مصر، هو نوع من الاستهانة بمكانة مصر، وإصرارا على المساومة بتحرير التجارة معها لتحقيق المصالح الإسرائيلية في فتح العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر على نطاق واسع. وقد استخدمت الولايات المتحدة، الإغراء الذي تشكله ضخامة سوقها من أجل الضغط على مصر للدخول في تطبيع اقتصادي ساخن مع إسرائيل ضد الإرادة الشعبية المصرية، وضد "الثوابت" الرسمية المصرية بعدم المضي قدما في التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، إلا بعد استكمال التسوية السياسية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وما بعده في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وتسوية وضع اللاجئين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨، وإزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية ضمن شرق أوسط خال من كل أسلحة الدمار الشامل.

٣- اتفاق ضد المساواة بين المواطنين التي يكفلها الدستور

إذا أردنا تقييم اتفاقية "الكويز" من منطلق اقتصادي وبعيد حتى عن الرفض الضروري لها من منطلقات وطنية، فإنه لابد من الإشارة بداية إلى أن هذا الاتفاق معادي لروح الدستور الذي يساوي بين كل أبناء الوطن، فاتفاقيات "الكويز"، على عكس التحرير الشامل للتجارة بين مصر والولايات المتحدة والذي كانت الحكومة المصرية تسعى لتحقيقه في البداية، تنطوي على تمييز بين رجال الأعمال في مصر، فهي ستفيد حفنة من كبار رجال الأعمال في مجال صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في منطقتين محددتين، على حساب باقي رجال الأعمال العاملين في نفس القطاع في مناطق أخرى والذين لن يكون بمقدورهم دخول السوق الأمريكية في ظل

عدم تمتعهم بالإعفاء الجمركي فيها، في نفس الوقت الذي يتمتع فيه نظرائهم في مناطق "الكويز" بهذا الإعفاء. وهذا يعني أن هذه المناطق سوف تضر بقاعدة العدالة في الفرص المتاحة بين أبناء الوطن، خاصة وأن العبء السياسي والاقتصادي الذي ستتحمله مصر من هذه الاتفاقيات سوف يتحمله الجميع. وتجدر الإشارة إلى أن المناطق التي تم رفض إدراجها في الاتفاقية وبالذات المحلة الكبرى، هي أكبر المناطق المنتجة للملابس الجاهزة، وهي تضم عددا كبيرا من المنتجين الصغار والمتوسطين الذين لا يملكون قدرة على الضغط على الحكومة، كما تضم بعض الشركات العامة التي تعتبر غير مفضلة بالنسبة للأمريكيين. وهذا يعني أن مناطق "الكويز" هي مناطق تفصيل لمصلحة حفنة من رجال الأعمال في القطاع الخاص الكبير أو الرأسمالية التقليدية الكبيرة، وهي نموذج لعدم العدالة وللتقسيم التعسفي حتى في مجتمع الأعمال نفسه. وسوف يأتي المكسب الرئيسي لحفنة من رجال الأعمال المصريين في مناطق الكويز، من السطو على حصص المصدرين المصريين الذين يعملون خارج مناطق الكويز والذين كانوا يصدرون إنتاجهم للسوق الأمريكية، والذين سيصبحون في وضع تنافسي أضعف بعد تحميل صادراتهم للسوق الأمريكية برسوم جمركية لا يتحملها نظرائهم في مناطق "الكويز".

ومن المرجح أن يشكل رجال الأعمال في مناطق "الكويز"، تحالفا معاديا لتحرير التجارة مع أوروبا والدول العربية، على اعتبار أنهم سيكونون خارج دائرة المصالح التي سيوجدها هذا التحرير، في ظل حقيقة أن مكونات السلع التي ينتجونها موزعة بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل بما يتناقض مع قواعد المنشأ للسلع التي ستتمتع بالتحرير في التجارة بين مصر من جهة، وبين كل من الدول العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

٤- الاتفاق الخطأ في التوقيت الغبي:

بالرغم من أن اتفاقية "الكويز" سوف تتيح زيادة صادرات بعض رجال الأعمال من الملابس الجاهزة للولايات المتحدة، إلا أن هذه الزيادة لن تكون ضخمة كما يتوقع أو يروج البعض، وربما تتلاشى سريعا، لأن دخول تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وفقا لاتفاقيات جات، إلى حيز

التنفيذ في بداية عام ٢٠٠٥، بما يعنيه من إلغاء الحصص والقيود الكمية المفروضة على الصادرات الصينية والباكستانية والهندية والبنجلاديشية والتايلاندية إلى السوق الأمريكية، وهو ما سيضعف فاعلية مناطق "الكويز" بسبب الانفتاح الأوسع نطاقا للسوق الأمريكية أمام المنسوجات والملابس الجاهزة من كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وبالذات المنتجات الصينية والجنوب آسيوية.

ورغم أن البعض يستخدمون نموذج مناطق "الكويز" الأردنية للتدليل على أهمية هذه المناطق التي أدت إلى رفع الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية من ٣١ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ٧٠٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣، إلا أنهم يغفلون أنها أدت إلى زيادة الواردات الأردنية من إسرائيل من ٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ١٣٣,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣، ويغفلون تحول فائض الميزان التجاري الأردني مع إسرائيل بقيمة ٢٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى عجز بقيمة ٢٥,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣. كما أن صادرات مناطق "الكويز" الأردنية من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة، قد زادت بقوة خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤، في ظل انغلاق السوق الأمريكية بنظام الحصص في تلك السنوات، وهو أمر سينتهي في بداية عام ٢٠٠٥، بما يعني أن الأيام الصعبة للصادرات الأردنية من المنسوجات والملابس الجاهزة للسوق الأمريكية، سوف تأتي مع انفتاح السوق الأمريكية بدرجة عالية أمام الجميع في بداية العام القادم وفقا لاتفاق جات.

والحقيقة أن الاتفاقية الأردنية التي بدأ تنفيذها في عام ١٩٩٩، قد عقدت في ظروف مغايرة للظروف الراهنة التي عقدت فيها الاتفاقية المصرية، بما يجعل قياس النتائج المحتملة لتطبيق الاتفاقية المصرية، على ضوء النتائج التي أسفرت عنها التجربة الأردنية أمرا غير دقيق علميا. فالاتفاقية الأردنية التي بدأ تنفيذها عام ١٩٩٩، أدت إلى فتح السوق الأمريكية بلا أي قيود أمام صادرات المناطق الصناعية الأردنية المؤهلة والتي أقيمت بالاشتراك مع إسرائيل، وتضمنت السلع المنتجة فيها مكونا إسرائيليا حده الأدنى ٨% من السلع التي يتم إنتاجها في تلك المناطق، حتى تكون مؤهلة للدخول الحر للسوق الأمريكية. وقد تم ذلك الفتح في وقت كانت السوق الأمريكية مغلقة نسبيا أمام صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة من مختلف دول العالم،

وذلك من خلال نظام الحصص أو القيود الكمية التي كانت الولايات المتحدة تفرضها على الدول المصدرة الرئيسية للملابس الجاهزة إليها وعلى رأسها الصين والهند وباكستان وبنجلاديش وتايلاند وتركيا ومصر. وفي ظل ذلك الوضع، كانت الدول المذكورة آنفا تستوفي حصص صادراتها للسوق الأمريكية، ورغم ذلك تظل هذه السوق بحاجة لكميات أخرى من الملابس، مما كان يتيح للمنتجات الأردنية-الإسرائيلية المعفاة من الرسوم الجمركية، أن تتدفق للسوق الأمريكية.

وبالنظر إلى جدول ٢، يمكن أن نلمس النتائج الواقعية لتطبيق اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة المشتركة بين الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والتي تتمتع منتجاتها بالدخول الحر تماما للسوق الأمريكية.

وعلى صعيد حصة الصناعة التحويلية التي تنتمي إليها صناعة الملابس الجاهزة، من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها لم تشهد تغيرات مؤثرة، بل إن التغيرات المحدودة التي حدثت فيها تشير إلى تذبذب وتراجع حصة هذه الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي الأردني، فبعد أن كان ناتج الصناعة التحويلية يشكل نحو ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي الأردني عام ١٩٩٠، ارتفع إلى ١٦% من هذا الناتج عام ١٩٩٩، وثبت عند هذا المستوى في عام ٢٠٠٠، قبل أن يتراجع إلى ١٥% منه في عام ٢٠٠١، قبل أن يرتفع بشكل محدود إلى ١٦% عام ٢٠٠٢. أما حصة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة نفسه من الناتج المحلي الإجمالي الأردني، فقد تراجعت من ٧% منه عام ١٩٩٠ إلى ٦% في عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠. وهذه البيانات تعني بوضوح أن تأثيرات الاتفاقية الأردنية الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة المشتركة مع إسرائيل، على هيكل الناتج وبالتحديد على حصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، هي تأثيرات محدودة ومتذبذبة وسلبية في بعض الأحيان، كما هو واضح من جدول ٢.

جدول ٢
تطور حصة الصناعة التحويلية وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من الناتج الإجمالي الأردني وتطور تجارة الأردن وميزانه التجاري مع الولايات المتحدة

	حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	حصة صناعة المنسوجات والملابس من الصناعة التحويلية	الصادرات السلعية للولايات المتحدة بالمليون دولار	الواردات السلعية من الولايات المتحدة بالمليون دولار	الميزان التجاري الأردني مع الولايات المتحدة بالمليون دولار	الصادرات الأردنية لإسرائيل بالمليون دولار	الواردات الأردنية من إسرائيل بالمليون دولار	الميزان التجاري الأردني مع إسرائيل بالمليون دولار
١٩٩٠	%٢٨	%١٥	%٧						
١٩٩٩	%٢٦	%١٦	%٦	٣١	٣٠٣	-٢٧٢	٥٢,٨	٢٩	+٢٣,٨
٢٠٠٠	%٢٥	%١٦	%٦	٧٥	٣٠٤	-٢٢٩	٧٨	٧٠,٣	+٧,٧
٢٠٠١	%٢٥	%١٥	..	٢٤٢	٣٤٣	-١٠١	١١٢	١١١,٤	+٠,٦
٢٠٠٢	%٢٦	%١٦	..	٤٣٨	٤٠٤	+٣٤	١٣٦,٧	١٢٥,٨	+١٠,٩
٢٠٠٣	..	..	..	٧٠٥	٤٩٢	+٢١٣	١٠٨	١٣٣,٩	-٢٥,٩

المصدر لبيانات حصة الصناعة والصناعة التحويلية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من الناتج المحلي الإجمالي، هو: World Bank, World Development Indicators 2004, Several Issues.

المصدر لباقي الجدول: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2004, p. 277, 513.

وإذا أخذنا بتأثير هذا الاتفاق على التجارة الأردنية-الأمريكية، فإن تأثيره الإيجابي واضح تماما، حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية الأردنية للولايات المتحدة من مجرد ٣١ مليون دولار عام ١٩٩٩، إلى ٧٠٥ ملايين دولار عام ٢٠٠٣، وهي تتكون في غالبيتها من الملابس الجاهزة، وهذه قفزة هائلة بكل المقاييس. ورغم أن الواردات الأردنية من الولايات المتحدة قد ارتفعت بدورها من ٣٠٣ ملايين دولار عام ١٩٩٩، إلى ٤٩٢ مليون

دولار عـــام ٢٠٠٣، إلا أن الزيادة في الصادرات الأردنية للولايات المتحدة كانت أسرع وأكبر كثيرا من زيادة الواردات. وكمحصلة لذلك حدث انقلاب فـــي الميـــزان التجاري الأردني مع الولايات المتحدة من عجز أردني بلغت قيمته نحو ٢٧٢ مليون دولار عام ١٩٩٩، وتراجع إلى ٢٢٩ مليون دولار عـــام ٢٠٠٠، وواصـــل التراجع ليبلغ ١٠١ مليون دولار عام ٢٠٠١، إلى فـــائض تجاري أردني بلغ نحو ٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢، قبل أن يرتفع إلى ٢١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣. وهذه النتيجة الإيجابية، تعود كما ذكرنا إلـــى أن اتفاقـــية "الكويز" الأردنية قد فتحت السوق الأمريكية أمام الملابس الأردنـــية، في حين كانت تلك السوق مغلقة نسبيا أمام باقي دول العالم بنظام الحصص.

أمـــا اتفاقـــية "الكويـــز" المصرية، فإنها عقدت في ديسمبر ٢٠٠٤، وبدأ تطبـــيقها في يناير عام ٢٠٠٥، وهي تفتح السوق الأمريكية بشكل حر تماما أمام الملابس المصرية- الإسرائيلية المنتجة في مناطق "الكويز" في مصر، لكن السوق الأمريكية نفسها أصبحت حرة مع بداية عام ٢٠٠٥، حيث قامت الولايات المتحدة بإلغاء نظام الحصص تماما، تطبيقا لالتزاماتها طبقا لاتفاق جات، أي أن الاتفاقية المصرية أتاحت الدخول الحر للملابس المصرية إلى الـــسوق الأمـــريكية التـــي أصبحت حرة ومفتوحة للجميع، بما قلص الميزة النسبية التي ستتمتع بها صادرات الملابس المصرية-الإسرائيلية من مناطق "الكويـــز" المـــصرية، لتـــصبح محصورة فقط في أن الصادرات المصرية المـــشار إلـــيها ستكون معفاة تماما من الرسوم الجمركية، في حين ستكون الصادرات الصينية والباكستانية والهندية والبنجلاديشية والتايلاندية والتركية محملـــة برســـوم جمركية متنوعة يمكن أن تصل إلى ٢٠%، وهذا سيجعل زيـــادة صادرات الملابس الجاهزة المصرية-الإسرائيلية المنتجة في مناطق "الكويـــز" المـــصرية، إلى السوق الأمريكية، أمرا غير مؤكد، بل إن مناطق "الكويـــز" الأردنية نفسها سوف تواجه أياما صعبة بدءا من عام ٢٠٠٥، بعد تحريـــر الـــسوق الأمـــريكية وإزالة نظام الحصص والقيود الكمية عن كافة مصدري المنسوجات والملابس الجاهزة من الدول التي أشرنا إليها آنفا، بما سيمكن هؤلاء المصدرين من زيادة صادراتهم للسوق الأمريكية على حساب الـــصادرات الأردنـــية-الإســـرائيلية، وعلى حساب الصادرات من مناطق "الكويز" المصرية.

أمـــا بالنـــسبة لتأثيـــر اتفاقية "الكويز" الأردنية على تجارة الأردن مع إسرائيل، فإن بيانات صندوق النقد الدولي تشير بشكل واضح إلى أن حركة الـــتجارة بـــين الأردن وإسرائيل بجانبيها (الصادرات والواردات) قد زادت على نحو سريع، لكن الواردات الأردنية من إسرائيل كانت هي الأسرع في نمـــوها (راجـــع جـــدول ٢). وتـــرتيبا على ذلك حدث انقلاب في الميزان الـــتجاري الأردنـــي مـــع إسرائيل من فائض تجاري أردني بلغ نحو ٢٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٩، إلى عجز تجاري أردني بلغ ٢٥,٩ مليون دولار عـــام ٢٠٠٣. وبذلك يكون تأثير الاتفاقية على الميزان التجاري الأردني مع إسرائيل، سلبيا بصورة واضحة.

ومـــن ناحـــية أخـــرى، فإن مناطق "الكويز" الأردنية، أتاحت الفرصة لأعـــداد مـــن العمالة الإسرائيلية الماهرة للعمل في المصانع القائمة في تلك المناطق في مواقع قيادية بالنسبة للعمالة الأردنية، وبأجور موازية لتلك التي تحـــصل عليها هذه العمالة في سوق العمل الإسرائيلية، بما يعني تحميل تلك الأجـــور على تكلفة المنتج وتقليل قدرته التنافسية، عما لو تم توظيف عمالة أردنية أقل أجرا في تلك المصانع.

وإذا كانـــت هـــذه هـــي أهم التأثيرات الاقتصادية لمناطق "الكويز" في التجـــربة الأردنـــية، فإن هذه التجربة سوف تواجه اختبارا صعبا، بدءا من العـــام ٢٠٠٥، مـــع إزالـــة القيود الكمية عن واردات الولايات المتحدة من المنـــسوجات والملابـــس الجاهزة من الدول المصدرة الرئيسية لها في العالم والتي تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية، وعلى رأسها الصين.

ومـــن المـــؤكد أن الظـــروف التي عقدت فيها اتفاقية الكويز الأردنية وفـــتحت السوق الأمريكية أمام صادرات الملابس الجاهزة الردنية في وقت كانـــت مغلقة فيه أمام باقي دول العالم من خلال نظام الحصص، يجعل هذه التجـــربة غيـــر صـــالحة لأن تكـــون مقياسا أو معيار للتجربة المصرية، فالـــصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمنسوجات تواجه منذ البداية أيامـــا صعبة، بما يعني أن الاتفاق لا يحمل أي جائزة اقتصادية حقيقية بقدر مـــا يمـــثل تكلفـــة وثمـــنا باهظا ستدفعه مصر يتمثل في إدخال المكونات الإســـرائيلية متخفـــيا تحت علامات تجارية مصرية، إلى السوق المصرية ومحاولـــة إدخاله إلى الأسواق العربية، مقابل تغاضي الولايات المتحدة عن بقاء النظام السياسي المصري غير الديموقراطي بصورته البوليسية وبفساده

وضـــعف كفاءته. كما أن الاتفاق يشمل مواد البناء، وهو ما سيسهل عملية تـــصدير الطـــوب والحديـــد والأســـمنت المـــصري لإسرائيل سواء لبناء المستوطنات أو القواعد العسكرية أو حتى المنازل والمنشآت العادية، بعد أن ظل تصدير هذه المواد يتم في الخفاء ويلاقي معارضة قوية حتى من مجلس الـــشعب الـــذي انـــتخب أغلب أعضائه بمعرفة السلطة التنفيذية، علما بان استيراد إسرائيل لهذه المواد من مناطق أخرى ينطوي على زيادة كبيرة في التكلفة بسبب ضخامة تكاليف نقل هذه المواد.

٥- اتفـــاق لتحريـــر التجارة مع إسرائيل وتسهيل اختراقها للمقاطعة العربية:

مـــن القـــراءة الأولـــى لاتفـــاق "الكويز"، يمكن القول أنه يشكل إطارا لعلاقـــات تفـــضيلية بين مصر وإسرائيل، حيث تدخل المكونات الإسرائيلية لمـــناطق "الكويـــز" بلا أي رسوم جمركية، أي أنها مناطق تجارة حرة بين مصر وإسرائيل قبل أن تكون منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وهذا هو بيت القصيد بالنسبة للأمريكيين والإسرائيليين. وإذا كانت مصر لم تصل حتـــى الآن لإقامة منطقة تجارة حرة حقيقية مع العرب في ظل قوائم السلع المـــستثناة مـــن التحريـــر والتي طلبتها الحكومة المصرية قبل باقي الدول العربية، والخلافات بشأن قواعد المنشأ، وعدم تحرير تجارة السلع الزراعية عملـــيا بـــسبب مـــا يسمى بالروزنامة الزراعية أو عدم تحرير تجارة السلع الـــزراعية فـــي مواســـم إنتاجها المتزامنة في الدول العربية، فإن إسرائيل صـــاحبة الـــتجارة الحـــرة مع مصر في المناطق التي سيطبق عليها اتفاق "الكويز"، ستكون هي الشريك الأوفر حظا لتطوير التجارة مع مصر ودخول الـــسوق المـــصرية، خاصـــة وأنه ليس هناك ما يضمن أن تخرج منتجات مـــناطق "الكويز" إلى السوق الأمريكية، بل إن قسما كبيرا منها سوف يدخل السوق المصرية.

كمـــا أن مـــناطق "الكويز" سوف تتحول إلى منصة انطلاق للمكونات الإســـرائيلية ضمن السلع المصرية، نحو الأسواق العربية فضلا عن دخولها للـــسوق المـــصرية، لاختراق المقاطعة العربية وضمنها المقاطعة المصرية للـــسلع الإســـرائيلية، وبـــذلك تتحول هذه المناطق إلى حصان طروادة الذي تـــدخل مـــن خلالـــه السلع الإسرائيلية إلى السوق المصرية وباقي الأسواق

العـــربية بعلامات تجارية مصرية تخفي ورائها المكونات الإسرائيلية. إنها باختـــصار عملية خداع وتحايل ونصب على المستهلكين المصريين والعرب غير الراغبين في استهلاك سلع إسرائيلية.

٦- هل تدفع مصر ثمن فشل وجشع حفنة من رجال الأعمال ؟

أشـــار كبار رجال الأعمال العاملين في صناعة الملابس الجاهزة إلى أن اتفاقـــية "الكويـــز"، تعد مخرجا لهم من أزمتهم، كما أشار رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان إلى أن السوق العالمي لا وطن ولا عقيدة له، وذلـــك في معرض تبريره للاتفاق على أساس أنه إذا كان ينطوي على أي مـــصلحة فـــإن ذلك يستدعي عدم التوقف عند الحساسيات السياسية المتعلقة بإســـرائيل. والحقيقة أن حديث بعض رجال الأعمال في قطاع المنسوجات والملابـــس الجاهزة عن الأزمة التي يعانون منها وعن كون اتفاقية "الكويز" مخـــرجا لهم منها، هو حديث الفاشلين بسبب جشعهم والذين يريدون تحميل الوطن ثمن فشلهم وضعف كفاءتهم، فالمشاكل الرئيسية التي يعاني منها هذا القطـــاع ناتجـــة عـــن عدم القبول بمعدلات ربح معتدلة تمكنهم من التسويق الداخلـــي والخارجي واسع النطاق، وناتجة أيضا عن ضعف كفاءة التسويق والاستمرار في الاعتماد على آليات تقليدية في التسويق الخارجي، والتركيز الـــشديد فـــي هـــذا التـــسويق الخارجي على السوق الأمريكية دون غيرها، وضعف عمليات الابتكار والتطوير والتحديث لهذه الصناعة، والاستمرار في الاعـــتماد على الخارج في الآلات والتقنيات الجديدة في الصناعة، بدلا من تخـــصيص جانب من الإنفاق لهذا الغرض لبناء قواعد ذاتية للتطور السريع والمتفوق لهذه الصناعة.

وإذا كانـــت صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية التي يمتد عمـــرها بالمعني الحديث إلى قرن وثلاثة أرباع القرن أي ما يزيد عن ثلاثة أضـــعاف عمـــر إسرائيل كلها، تقف عاجزة عن اقتحام الأسواق الخارجية وعـــن ضمان السيادة في السوق المحلية عندما تتحرر بشكل كامل، وعاجزة عـــن تحقـــيق مـــا تحققـــه صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التونسية والسورية التي تبلغ قيمة صادرات كل منها نحو ٤ مليارات دولار في العام، فـــإن ذلـــك يعني أن هناك اختلالات كبيرة في هذه الصناعة ينبغي معالجتها بدلا من عقد اتفاق تطبيعي مختل وغير عادل مع إسرائيل والولايات المتحدة

مـــن أجـــل مصلحة حفنة من كبار رجال الأعمال غير الراغبين في معالجة مـــشكلتهم الرئيـــسية وهـــي المبالغة الجشعة في معدلات الربح في السوق المحلـــية، والتي تهددهم بفقدان جزء كبير من هذه السوق المحلية نفسها عند تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة في بداية عام ٢٠٠٥.

٧- المـــواجهة بحـــرمان شـــركات "الكويـــز" مـــن السوق المصرية والأسواق العربية:

بالـــرغم من الكارثة التي يمثلها اتفاق "الكويز"، إلا أن عقده ليس نهاية المطـــاف، لأن جمعـــيات مقاطعة السلع الإسرائيلية والتطبيع الاقتصادي مع العـــدو، إضـــافة لأحـــزاب المعارضة الوطنية وصحفها والصحف الوطنية إجمـــالا، يمكنها أن تعمل بشكل جماعي لمعاقبة المتورطين في هذا التطبيع الاقتـــصادي مـــن خـــلال نـــشر لـــوائح بأسماء الشركات ورجال الأعمال المنضمين لمناطق "الكويز" ودعوة الشعب المصري وباقي الشعوب العربية لمقاطعة منتجاتهم المشتركة مع إسرائيل، بما سيحرمهم من السوق المصرية الـــضخمة ومـــن الأسواق العربية الكبيرة والملاصقة جغرافيا لمصر والتي تتمتع التجارة المصرية معها بميزات نسبية طبيعية تتمثل في انخفاض نفقات الـــنقل والتأمـــين وسرعة تلبية الطلبات بسبب قرب المسافات وتوافر البنية الأساسية لنقل السلع. والنتيجة المقابلة ستكون فتح الطريق للشركات الوطنية المـــصرية التي لم تدخل مناطق "الكويز" من أجل الانفراد بالسوق المصرية وبالأســـواق العربية غير الراغبة في التطبيع مع إسرائيل. كما أن الجمعيات الأهلـــية والنقابات المهنية والأحزاب المعنية بقضية مقاطعة إسرائيل، ينبغي أن تـــنظم معارض لإنتاج الشركات التي لم تدخل في إطار الكويز كنوع من الـــدعم الـــشعبي لها لتشجيع استهلاك إنتاجها داخل مصر، ودعوة النقابات العـــربية المناظرة لتشجيع استهلاك إنتاج الشركات المصرية التي لم تتورط في الدخول إلى مناطق الكويز. كما ينبغي التفكير جديا في أوساط الأحزاب المصرية والجمعيات الأهلية وجمعيات المقاطعة للعمل على بناء مشروعات صـــغيرة ومتوســـطة وتعاونية لبناء قواعد اقتصادية وطنية تقوم على أسس اقتـــصادية ســـليمة وتـــتوجه للسوق المصرية وللأسواق العربية والإفريقية والأوروبية والعالمية عموما وتشكل أساسا اقتصاديا قويا وقادرا على تعزيز

صمود القوى الوطنية في مواجهة الهجمة الاستعمارية الأمريكية-الإسرائيلية والمتعاونين معها محليا.

ثانيا: إتفاق تصدير الغاز لإسرائيل.. كارثة جديدة على درب الكويز

يبدو أن تمرير نظام مبارك لاتفاقية الكويز مع تجاهل ممثلي الشعب والرأي العام بصورة كاملة قد شجعه على التوغل في مستنقع التطبيع مع إسرائيل ضاربا عرض الحائط بكل الثوابت الوطنية المصرية بما فيها الثوابت الحكومية التي أشرنا إليها في موضع سابق، فجاءت اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل مشابهة في غالبية ملابساتها لاتفاقية الكويز، وتزيد عليها أنها تتيح لإسرائيل نهب موارد مصر من الغاز بأسعار متدنية بما يدعم اقتصاد إسرائيل ويقوي شوكته ويزيد من قدرته على تمويل تطوير القوة العسكرية الإسرائيلية التي تهدد مصر وكل البلدان العربية. وإذا كانت هذه الاتفاقية المشينة قد تلاها تخفيف الضغوط الابتزازية الأمريكية على نظام مبارك بشأن الإصلاح السياسي، فإن ذلك يوضح الثمن الحقيقي الذي تلقاه النظام مقابل التفريط في المصالح الوطنية المصرية بالتطبيع الاقتصادي الساخن مع إسرائيل ومنحها جزء من موارد مصر من الغاز بأسعار متدنية ولأجل طويل يقيد مصر بالتزامات لا يوجد أي مبرر وطني لها. لكن هذا السلوك من قبل نظام مبارك يعكس ضعف إدراكه لحقيقة أن المطالبة بالديموقراطية وحقوق الإنسان هي قضية مصرية تمام كافح الشعب المصري ونخبته الثقافية وقواه الحية وجمعياته الأهلية وبعض أحزابه الوطنية من أجلها منذ عقود، ووصل الأمر إلى حد أن أصبحت هذه القضية حياة أو موت بالنسبة لمستقبل مصر، ولن يجدى التواطؤ الأمريكي مع نظام مبارك بشأنها في إجهاض حركة الديموقراطية الآن التي تتزعم الدعوة لها حركة "كفاية" والنقابات المهنية والأحزاب السياسية الحقيقية والرئيسية، فالقوى الحية في مصر ماضية في استنهاض الأمة من أجل التغيير لصياغة مستقبل ومسار ومصير يليق بمصر وبشعبها العظيم وبميراثها الحضاري الهائل.

وكعادتها في التعتيم على كل شيء وفي حرمان الشعب من حقه في العلم بما تفعله حكومته في تصريف الشئون الداخلية والخارجية، لم تعلن الحكومة المصرية تفاصيل اتفاق الغاز، ولم تقدم وزارة البترول سوى ما

أعلنه المتحدث باسم مجلس الوزراء عن هذا الاتفاق، بينما لم نتمكن من الحصول على أي وثائق رسمية تفصيلية بشأنه. وعلى أي الأحوال فإن الحكومة أعلنت أنه سيتم تصدير نحو ١٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا إلى إسرائيل أي ما يوازي نحو ١,٧ مليار متر مكعب من الغاز في العام لمدة ١٥ عاما قابلة للمد إلى ٢٠ عاما. كما تم الإعلان عن أن هذا التصدير سيتم من خلال خط أنابيب يمتد من الشيخ زويد حتى عسقلان.

ووفقا لهذا الإطار العام الذي تم إعلانه فإنه سيتم تصدير نحو ٢٥,٥ مليار متر مكعب من الغاز لإسرائيل على مدار ١٥ عاما بقيمة ٢,٧ مليار دولار بواقع ١٠,٦ سنت أمريكي لكل متر مكعب كأسعار ثابتة على مدار الـ ١٥ عاما، أي ما يوازي ١٦ دولار لكميات الغاز المكافئة لبرميل واحد من النفط، حيث أن برميل النفط يكافيء ١٥٢ متر مكعب من الغاز الطبيعي. وهذا السعر يعني أن سعر المليون وحدة حرارية بريطانية (برميل النفط يساوي ٥,٨ مليون وحدة حرارية بريطانية)، سوف يكون نحو ٢,٨ دولار. وهذا السعر هو بمثابة كارثة وسطو صريح على موارد مصر، لأن السعر الآني للمليون وحدة حرارية بريطانية في سوق لندن هو ٦,٢ دولار، بينما تبلغ الأسعار الآجلة للشحنات التي ستسلم في يناير ٢٠٠٦ نحو ١٣ دولار (راجع: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، يوليو ٢٠٠٥، صـ ١٦)، فكيف يمكن تثبيت السعر لمدة ١٥ عاما عند مستوى ٢,٨ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية؟!

إن هذا هو نموذج لإهدار موارد الشعب المصري وإمداد دولة معادية بها بأبخس الأثمان على حساب مستقبل مصر وقوت أبنائها، فهل هناك سلوك لحاكم ائتمنه الشعب على موارده، أسوأ من هذا السلوك وهذه الاتفاقية المشينة واللصوصية التي عقدها نظام مبارك دون عرضها نواب الشعب؟!

ومثلما تهرب نظام مبارك من عرض اتفاقية الكويز على مجلس الشعب فإنه تهرب هذه المرة أيضا مستخدما نفس الادعاء بأنها ملحق لاتفاقية التسوية السياسية المعقودة عام ١٩٧٩ بين إسرائيل وبين نظام حكم الرئيس السادات الذي قتل عام ١٩٨١، وهو ادعاء فاسد تم اختلاقه لتبرير العدوان الغاشم من السلطة التنفيذية على حقوق الشعب ونوابه.

وقد برررت الحكومة هذا الاتفاق بأنه يستهدف تنويع أسواق تصدير الغاز، لكن هذا التبرير الواهي والسمج يفتقد لأي مصداقية لأن أسواق العام

طـــولا وعرضـــا مفـــتوحة أمام صادرات مصر من الغاز كمصدر للطاقة النظـــيفة والغيـــر ملـــوثة للبيئة، ولن يتوقف الأمر على السوق الإسرائيلية الصغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن احتياطيات مصر من الغاز قدرت بنحو ١٧٥٥ ملـــيار متـــر مكعب عام ٢٠٠٣، وهي تكافيء نحو ١١,٦ مليار برميل من الـــنفط، أي مـــا يوازي أكثر من ثلاثة أضعاف احتياطيات مصر من النفط، وهـــذه الاحتياطـــيات المصرية من الغاز مرشحة للتزايد بصورة كبيرة في الفتـــرة القادمـــة. وتأتي مصر في المرتبة السادسة عربيا بعد كل من قطر والـــسعودية والإمـــارات والجزائر والعراق الذين بلغت احتياطيات كل منهم بالترتيب نحو ٢٥٦٦٧، ٦٦٤٦، ٦٠٦٠، ٤٥١٦، ٣١٠٩ مليار متر مكعب فـــي عـــام ٢٠٠٣. وتمـــثل الاحتياطيات المصرية من الغاز نحو ١% من إجمالي الاحتياطيات العالمية منه. وتنتج مصر نحو ٢٧,٩ مليار متر مكعب من الغاز في عام ٢٠٠٢، وتصدر الجانب الأعظم من هذا الإنتاج.

والحقـــيقة أن الـــدول الأقـــل تطـــورا هي التي تقوم بتصدير مواردها الناضـــبة في صورتها الخام، لأن الأفضل والأكثر تقدما هو استخدامها في إنـــتاج سلع وخدمات يتم تصديرها كاملة وجاهزة للخارج، حيث يؤدي ذلك لـــزيادة القـــيمة المضافة في الاقتصاد المحلي، كما يساهم في إيجاد فرص للعمل في الاقتصاد المحلي. وما تفعله حكومات الرئيس مبارك المتتابعة هو أنهـــا تقـــوم بتصدير النفط والغاز في صورة خام شأنها شأن أكثر حكومات البلدان المتخلفة، وإذا كانت احتياطيات الغاز الطبيعي يمكنها ان تصمد لفترة طـــويلة نـــسبيا، فـــإن احتياطيات النفط لن تصمد في ظل مستويات الإنتاج والتـــصدير الـــراهنة لأكثر من ١٤ عاما، وبعدها ستضطر مصر لاستيراد الـــنفط بأســـعار بالغة الارتفاع. والحقيقة أن لجوء حكومات مبارك المتتابعة إلـــى تـــصدير الـــنفط والغـــاز بدون مبرر اقتصادي، يعود إلى عجز هذه الحكـــومات الضعيفة الكفاءة وعجز جهازها الحكومي والهيئات الاقتصادية العامـــة والقطاع العام المتخمين بالفساد، عن تطوير النشاط الاقتصادي وعن زيادة الإيرادات الجارية بحيث تكفي لتمويل الإنفاق الجاري، مما يجعل هذه الحكـــومات العاجزة حتى الآن عن تحصيل الضرائب من الطبقة الرأسمالية الكبيـــرة التـــي تـــتحايل في غالبيتها الساحقة على دفع الضرائب من خلال التزويـــر المحاســـبي لنـــتائج أعمالهـــا، تلجأ إلى استهلاك الموارد الطبيعية

الناضـــبة والمحدودة بالتصدير للخارج لتمويل الإنفاق الجاري، حتى لو أدى ذلـــك لمصادرة حقوق الأجيال القادمة، من أجل تغطية ضعف أداء حكومات مبارك المتتالية.

ebooks4arabs.blogspot.com

الفصل الخامس

انفجار الفساد وذروته برنامج الخصخصة

ربمـــا لـــم تشهد مصر في تاريخها الحديث فسادا هائلا كذلك الذي تئن تحت وطأته في الوقت الراهن. وهو ليس مجرد فساد موجود أو حتى منتشر فـــي نظام اقتصادي يفتقد للشفافية في بلد محكوم بنظام ديكتاتوري بوليسي، وإنمـــا تـــوجد آليات معقدة تجعل من النظام الاقتصادي نظاما للفساد سواء بـــسبب نظـــام الرواتب والأجور الذي لا يحفز الإنتاج والإبداع وإنما يحفز الفـــساد بكافـــة صـــوره، أو بسبب السلطات المطلقة التي يتمتع بها رؤساء مجـــالس الإدارة فـــي المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة والتي تجعلهم يـــرتكبون تجـــاوزات مـــروعة بتعليمات شفوية، أو بسبب الاستغلال البشع للـــنفوذ السياسي في تحقيق أرباح اقتصادية على حساب الدولة والمال العام والذي أصبح عرفا سائدا، أو بسبب اختراق القانون وسحقه من قبل القيادات السياسية في ظل ازدواج السيطرة على السلطة والثروة.

والحقيقـــية أن مـــصر فـــي عصر مبارك تشكل مسرحا تتوفر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وجموحه، فالفساد ينتشر ويتعاظم في الدول غير الديموقراطية التي تضعف أو تغيب فيها الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالدولة والمال العام والنشاطات الاقتصادية العامة، والتي تـــضعف أو تغـــيب فـــيها المـــساءلة الحقيقية والفعالة للمسئولين في الدولة وإداراتهـــا وهيئاتها الاقتصادية وقطاعها العام، والنظام الحاكم في مصر هو نمـــوذج للنظم غير الديموقراطية وغير الشفافة. كذلك فإن الفساد ينتشر في الـــبلدان التـــي تتـــسم بانخفـــاض دخول موظفي الدولة وإداراتها وهيئاتها الاقتصادية إلى مستويات لا تضمن لهم حياة كريمة كما هو الحال في مصر بمـــا يـــدفعهم دفعـــا إلى استغلال وظائفهم في تحقيق دخول غير مشروعة تـــساعدهم علـــى مـــواجهة متطلـــبات الحـــياة. كما أن منح موظفي الدولة صـــلاحيات منح أو منع التراخيص والوثائق الرسمية وفي تقدير وتحصيل الضرائب دون رقابة صارمة عليهم كما هو الحال في مصر، يؤدي لتصاعد الفـــساد، خاصة إذا في ظل غياب قوانين رادعة للفساد، وعدم وجود جهاز

مستقل يكافح الفساد ويقدم تقاريره للسلطتين التشريعية والقضائية وللرأي العام. ويمكن استعراض بعض قضايا الفساد في مصر لنصل إلى ذروة الفساد في برنامج الخصخصة..

أولا: الفساد..الغول الذي تعملق في عهد مبارك

تمحورت أهم قضايا الفساد في مصر حول الفساد في القطاع المصرفي والتي تضمنت الاختلاسات ومنح القروض بدون ضمانات كافية لعملاء مميزين لديهم نفوذ مالي أو سياسي أو قرابة للقيادات المصرفية، وتضمنت أيضا هروب بعض العملاء بعد حصولهم على قروض ضخمة بالطرق الملتوية والتى تتضمن استغلال النفوذ والرشاوى، كما تضمنت قضايا الفساد المتعلق بالتهرب الضريبى والجمركى والرشاوى بكل أشكالها والغش التجارى بالتواطؤ مع موظفين حكوميين مرتشين، وتسهيل الاستيلاء على أملاك وأراضى الدولة، وتسهيل تهريب الآثار.

وتشير بيانات البنك المركزي المصري إلى أن مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها قد بلغت نحو ١٤,٤% من قيمة القروض التي قدمها الجهاز المصرفي المصري في مارس ٢٠٠٥، بما يعني أن قيمة الديون المشكوك في تحصيلها تصل لنحو ٤٩ مليار جنيه في التاريخ المذكور(راجع: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠٠٥). أما الفوائد غير المحصلة فإنها تزيد على هذا الرقم، بما يجعل حجم الأزمة في القطاع المصرفي كبيرا، وهي أزمة ناجمة بصورة أساسية عن الفساد في منح القروض والتأثير السيء لازدواج النفوذ السياسي والمالي في اختراق القواعد والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

ورغم أهمية الفساد في القطاع المصرفي، إلا أننا سنبدأ بتناول أحدث قضايا الفساد، وهي القضية التي أحالها النائب العام إلى محكمة الجنايات مؤخرا، وتضم عدد من المتهمين من الهيئة المصرية العامة للطيران المدني وعلى رأسهم الرئيس السابق للهيئة، ومن مطار رأس سدر وشركة ماليكورب البريطانية، حيث ساعد رئيس الهيئة السابق على إرساء عقد إنشاء مطار رأس سدر بنظام Bot، على شركة ماليكورب البريطانية رغم أن رأسمالها كان ٢ جنيه استرليني، تم رفعها إلى ألف جنيه استرليني عام ٢٠٠٤. وتم منح الشركة ٢٣٣,٥ مليون متر مربع مع المطار بدون أي

مبرر لتأخذها الشركة لاستثمارها والمضاربة عليها بدون وجه حق. كما تم مد فترة الانتفاع عن المدة المنصوص عليها في العقد، كما قامت الشركة بتقليل طول الممر المطلوب إنشاؤه من ٣,٥ كيلومتر إلى ٣ كيلومترات فقط، كما أعفيت الشركة من توفير جهاز المساعدة الملاحية. وقد قدرت قيمة الأراضي الإضافية التي حصلت عليها الشركة في رأس سدر بدون وجه حق بقرابة ٦ مليارات جنيه، وقدر الحجم الإجمالي للفساد في العملية برمتها بنحو ٦٣٤٤ مليون جنيه.

وهناك قضايا أخرى للفساد الهائل في شركة المسبوكات وشركة الحديد والصلب وغيرها من الشركات العامة التي يتمحور الفساد فيها حول استغلال النفوذ الإداري في تحقيق مكاسب شخصية هائلة على حساب المال العام والإضرار بمصالح الشعب لحساب النفس والغير.

وعودة إلى القطاع المصرفي نجد أنه منذ بدء برنامج التحول الحاسم نحو الاقتصاد الحر عام ١٩٩١، ارتفعت قروض القطاع الخاص من ٢٨,٩ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٢ إلى ٢٠٤,٢ مليار جنيه في نوفمبر ٢٠٠٤، حسب بيانات البنك المركزي المصري، وهو ما جعل سلامة الجهاز المصرفي مرتبطة بسلامة هذه القروض، وجعل الفساد الذي ضرب هذا القطاع مرتبط بقسم مهم من هذه القروض بصورة أساسية.

ورغم أنه قد تم توحيد الحد الأقصى المسموح للبنك بإقراضه للعميل الواحد دون تفرقة بين القطاع العام والخاص، إلا أن قروض الجهاز المصرفي المصري اتسمت بارتفاع درجة التركيز، حيث حصل عدد محدود من العملاء من القطاع الخاص على أكثر من ٤٠% من القروض التي قدمها هذا الجهاز، وتراجعت الضمانات العينية والضمانات المرتبطة بقوة المركز المالي للمشروع الممول من البنك. وارتبط هذا التجاهل للقواعد بوجود تمثيل كبير لرجال الأعمال في الجهاز المصرفي سواء كمشترين لحصص رئيسية من أسهم البنوك المطروحة للخصخصة أو كأعضاء في مجالس إدارات البنوك المنشأة وفقا لقانون الاستثمار، وهو ما ساعد على منح الائتمان لكبار رجال الأعمال أو المساهمة المباشرة في مشروعاتهم أو ضمان ما يصدرونه من سندات، دون ضمانات قوية وبالذات تلك المتعلقة بقوة المركز المالي للمشروع الممول.

ورغـم أن القانون يحظر على البنوك التجارية إعطاء قروض أو مبالغ تحـت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أي نوع لأعضاء مجلس إدارة البـنك أو لأيـة منـشأة يكـون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها أو أعضاء في مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية، إلا أنه تم اختراق هذه القاعـدة ممـا تـسبب في جانب من مشاكل القطاع المصرفي وخلف ديونا مشكوك في تحصيلها.

وكانـت قضية نواب القروض التي صدر الحكم بشأنها في شهر يونيو بعد أكثر من ٣ سنوات من تحويل القضية للقضاء حيث بدأت القضية في ٨ /١٩٩٨/٤. وكـان محور القضية هو قيام ٤ نواب في مجلس الشعب و٣٢ مـسئولاً مصرفياً ورجل أعمال بالاستيلاء على قروض قيمتها نحو ١٢٥٠ ملـيون جنـيه بدون ضمانات أو بضمانات وهمية، وجاءت الأحكام رادعة حـيث حكـم بالـسجن لمدة ١٥ عاما والعزل من الوظيفة على ٣ متهمين، وبالـسجن ١٠ سـنوات علـى ١٤ متهماً منهم ٧ تم عزلهم من وظائفهم، وبالـسجن ٥ سنوات لمتهم واحد، ومعاقبة ٧ متهمين بالسجن لمدة ٣ سنوات وعـزل واحد منهم من وظيفته مع وقف التنفيذ ، ومعاقبة ٦ متهمين بالسجن عاماً واحداً لكل منهم وعزل أربعة منهم من وظيفتهم. وأشارت المحكمة في حكمهـا إلى أن المتهمين كانوا تشكيلاً عصابياً للاستيلاء على أموال البنوك وكونوا شركات برأسمال صغير وأخذوا أموالاً تفوق المليار جنيه من البنوك بـدون ضـمانات أو بـضمانات وهمية. وأوصت هيئة المحكمة بضرورة التأمـين علـى الودائع بالبنوك ضد المخاطر الناجمة عن سياسة البنوك في توظـيف اسـتثماراتها، كما أوصت بضرورة وضع ضوابط من قبل البنك المركـزي تلتـزم بهـا البـنوك الـتجارية تقضى بقصر التعيين فيها على المتحـصنين المشهود لهم بالنزاهة. كما أوصت بتغليظ العقوبة على كل من تسول له نفسه العبث بأموال البنوك.

وفـى إطـار قضايا الفساد المصرفي كان هناك عدد من القضايا نذكر مـنها على سبيل المثال قضية رجل الأعمال مصطفى البليدى الذي اقترض ١٤٨ ملـيون جنـيه مـن بـنك القاهرة وتوقف عمداً عن السداد مما ألحق أضراراً جسيمة بالبنك فضلا عن عدم تقديمه لضمانات كافية للوفاء بحقوق البـنك ثـم هروبه بعد ذلك. وقد قرر المدعى العام الاشتراكي التحفظ على

أمـــواله وأمـــوال أبنائه الثلاثة وزوجاتهم وأولادهم القصر والبالغين، وبلغت قيمة الممتلكات التي خضعت للتحفظ نحو ١٢٨,٦ مليون جنيه .

كـــذلك تـــم الـــتحفظ على أموال رجل الأعمال المصري – الأمريكي محمود أحمد محمد وهبة وزوجته وأولاده بعد امتناعه عن سداد المديونيات المستحقة عليه لكل من البنك الأهلي وبنك القاهرة وقدرها ٣٨٧ مليون جنيه وهـــروبه للـــولايات المـــتحدة بعد أن تصرف بالبيع فى بعض ممتلكاته فى مصر قبل هروبه .

كما هرب حاتم الهوارى تاركاً مديونية تزيد على المليار جنيه لعدد من البـــنوك أهمهـــا بـــنك القاهـــرة، والبنك الأهلي، وبنك قناة السويس، وبنك المهندس، وبنك القاهرة باركليز وقد حصل على هذه القروض بضمان حديد حصل على خطابات مزورة تفيد ملكيته له من أربعة من رؤساء القطاعات فـــي شـــركة حلوان للحديد والصلب، وبضمان أراضى تم تسعيرها بأربعة أضـــعاف قيمـــتها وأيضا من خلال تكوين شركات وهمية لصالح عدد من الأســـماء المـــشهورة تحصل على القروض لصالح الهوارى مقابل عمولات كبيـــرة. وللعلـــم كانـــت هناك دائما مشاكل في التعاملات المصرفية لحاتم الهـــوارى وأيضا لوالده عزت الهوارى الذي هرب من مصر إلى البرازيل عـــام ١٩٨٤ بعد أن بلغت مديونياته نحو ٩٠ مليون جنيه تمت جدولتها بعد ذلك بمعرفة الأبن وانتهى سداد أصل الدين عام ١٩٩٠.

وفـــى منتـــصف التسعينات أثيرت مشكلة حول مديونية حاتم الهوارى للبـــنوك ولـــشركة النـــصر للتـــصدير والاســـتيراد، ورغم ذلك استمر في الاقتراض حتى تجاوزت قروضه التي هربها للخارج نحو مليار جنيه.

وقـــد شـــملت قـــضايا الفساد المصرفي في مصر في السنوات الأخيرة بعض قضايا الاختلاس مثل قيام مدير خدمة العملاء ببنك التمويل السعودي باخـــتلاس أكثر من ٢٢ مليون جنيه من أرصدة العملاء عن طريق تزوير بعض البيانات الخاصة بالمودعين، وهى القضية التي تم ضبطها في سبتمبر ١٩٩٨ .

الملاحظة الرئيسية على الفساد المصرفي في مصر لا تكمن في غياب القوانين والضوابط لأنها موجودة فعلاً ، لكنها تكمن فى اختراق هذه القوانين والضوابط وتجاوزها .

وقد أشار أحد المتهمين فى قضية نواب القروض (خالد محمود) إلى أن ٧٠% من القروض التى تقدمها البنوك المصرية تقدم بدون ضمانات وفقاً لما ورد فى تقرير البنك المركزى المقدم للجنة الاقتصادية لمجلس الشعب مما يعكس قصورا فى الدور الرقابى التوجيهى للبنك المركزى رغم الصلاحيات الممنوحة له فى هذا الصدد ، ويعكس ضعف آلية التحقق من الضمانات قبل منح القروض وهو ما يعكس أحد أهم نقاط الخلل فى الجهاز المصرفى المصرى وهو ما تم تناوله بالتفصيل فى القسم الخاص بالاقتصاد المصرى (الجهاز المصرفى ومخاطر فترة التحول).

وكان ضمن قضايا الفساد التى تفجرت عام ٢٠٠٠ قضية تتعلق باستغلال النفوذ فى تهريب الآثار، حيث تم ضبط اللواء شرطة رضا أحمد علوان مدير أمن مطار النزهة السابق، أثناء محاولته تسهيل تهريب ١٥٠ قطعة أثرية لألمانيا لصالح حمدى عبد الرؤوف مدير شركة للتصدير والاستيراد ، وكان ضابط شرطة آخر مازال فى الخدمة قد تورط فى هذه القضية أيضا ضمن تشكيل عصابى من ١٠ أفراد فى عدد من محافظات مصر تخصصوا فى سرقة وتهريب الآثار .

وفى مجال التهريب الضريبى وتلقى الرشاوى من بعض موظفى الضرائب من أجل تسهيل تهريب الممولين من الضرائب، رفض اللواء هتلر طنطاوى رئيس هيئة الرقابة الإدارية ما أشارت إليه دراسة للبنك الدولى من أن ٦٧% من مأمورى الضرائب فى مصر متورطين فى هذه الجريمة. لكن فى نفس الوقت فإن وزير المالية السابق أشار إلى أن هناك مستوى عال من التهرب الضريبى نتج عنه أن هناك مستحقات ضريبية لم تسدد بلغت قيمتها نحو ١٧,٨ مليار جنيه.

وفى هذا الصدد فإن مصر بها ازدواجية غريبة حيث إن هناك إفراط شديد فى الإعفاءات الضريبية للمستثمرين فى المدن الصناعية الجديدة وفى مناطق المشروعات العملاقة الجديدة فى نفس الوقت الذى يصبح عبء الضرائب ثقيلاً عند البدء فى تطبيقها. والأفضل هو تقليل الإعفاءات بشكل كبير وتخفيف أعباء الضرائب لجعلها معتدلة ومقبولة من الممولين مع الصرامة الشديدة فى تحصيلها وفى معاقبة المتهربين من دفعها بعد تخفيفها.

وفى مجال الاعتداء على أملاك الدولة، أحيل ٣ مسئولين بمنطقة آثار الإسكندرية إلى المحاكمة في أكتوبر ٢٠٠٠ لحصولهم على رشاوى مقابل

استبعاد ٤٥ فدانا من أملاك هيئة الآثار لمصلحة رجل أعمال يمنى. كما أحيل ٧ مسئولين بإدارة الأملاك الزراعية بالسويس والإصلاح الزراعى إلى المحكمة التأديبية العليا فى نوفمبر ٢٠٠٠ بتهمة الغش والتدليس بناء على تقرير الرقابة الإدارية الذى أدانهم لتواطئهم مع أحد قيادات الحزب الوطنى الحاكم لتسهيل استيلائه على ١٥ فدانا بجوار قناة السويس بسعر يقل عن ١٠% من سعرها الحقيقى. كما تمت فى مايو ٢٠٠٠ محاكمة ٦ موظفين بمحافظة مطروح ومواطنين اثنين ، بناء على تقرير هيئة الرقابة الإدارية فرع مرسى مطروح الذى أشار إلى تواطؤ ٣ موظفين بالشهر العقارى بمطروح مع أحد المواطنين بالمحافظة لتسهيل استيلائه على ٢١ فدانا من الأراضى المملوكة لمجلس مدينة مطروح.

كما بدأت فى يونيو ٢٠٠٠ ، جلسات إعادة محاكمة الدكتور عبد الحميد حسن محافظ الجيزة الأسبق الذى حكم عليه فى عام ١٩٩٠ بالحبس سنة مع الشغل وإيقاف التنفيذ ٣ أعوام مع تغريمه ٩٩ ألف جنيه ، بتهمة الكسب غير المشروع واستغلال النفوذ.

وكانت القضية الأكثر شهرة فى مجال استغلال النفوذ الإداري، هى قضية عبدالوهاب الحباك الذى حكم عليه فى عام ١٩٩٩ بالسجن ١٠ سنوات وتغريمه ٢٤ مليون دولار ورد مبلغ ٤ ملايين جنيه والمبالغ التى أخذتها زوجته وأولاده بقدر ما استفادوا وذلك لأنه استغل وجوده على رأس الهرم الوظيفى بالشركات التى عمل بها (خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٦ ، تولى "الحباك" رئاسة شركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية "فيليبس" ثم رئاسة الهيئة العامة للصناعات الهندسية، ثم رئاسة الشركة القابضة للصناعات الهندسية) لتحقيق مكاسب غير مشروعة بالخروج على مقتضيات الأمانة والنزاهة ضاربا عرض الحائط بالثقة التى وضعها فيه أولو الأمر حسب نص حكم المحكمة.

وكان عام ١٩٩٩ قد شهد الحكم فى القضية التى اتهمت فيها سيدة الأعمال منى الشافعى مع أربعة من كبار العاملين بشركة النصر للاستيراد والتصدير لاتهام الموظفين الأربعة بتسهيل استيلاء منى الشافعى على ٤٧,٧٥ مليون جنيه مصر مقابل رشاوى. وقد قضت المحكمة بمعاقبة كل منهم بالسجن لمدة عشر سنوات مع تغريمهم متضامنين ٤٨ مليون جنيه. وقبلها بعام واحد كان الحكم قد صدر فى قضية الفساد فى شركة مصر

للتجارة الخارجية حيث عوقب اثنان من المتهمين بالسجن ١٥ عاما لكل منهما، وعوقب آخر بالسجن ١٠ سنوات وعوقب متهم رابع بالسجن ٣ سنوات مع عزلهم جميعا من وظائفهم، وعوقب متهمين آخرين بالسجن لمدة عام واحد لكل منهما، وألزم ستة من المتهمين بالتضامن فيما بينهم برد ٢٤,٤ مليون جنيه للشركة.

كذلك فإن العام ٢٠٠٠ شهد تفجر واحدة من أهم قضايا الفساد فى مصر وهى تلك المتعلقة بممارسات رجل الأعمال الفلسطينى محمد على يوسف الصفدى الذى أشار رئيس الوزراء المصرى، إلى أنه أخذ رخصة لاستيراد ١٠٠ ألف طن سكر وتكريرها ثم بدأ يتجاوز الحصة المقررة له بما يعنى تهريب السكر عمليا، ثم استورد السكر المكرر ونصف المكرر وأدخله السوق المصرية على أنه سكر خام ليستفيد من انخفاض الرسوم الجمركية المفروضة عليه، ووصل بحجم وارداته من السكر الى ٥٠٠ ألف طن وتم عمل ١٨ محضرا له للتهريب والغش التجارى، كما أنه استغل منذ عام ١٩٩٥ علاقاته الوطيدة بالمسئولين فى الهيئة العامة للسلع التموينية ورؤساء كل من الشركة المصرية العامة لتجارة السلع الغذائية والشركة العامة للتجارة والكيماويات لترسية بعض المناقصات وتوقيع عقود توريد سكر خام وسكر أبيض ناعم لحسابهما وحصل على قيمة العقود مقدما دون التزام بمواعيد التوريد مما أضر بالشركات المذكورة . كما حصل على تسهيلات ائتمانية تجارية ومتخصصة بدون ضمانات كافية، وبلغت مديونياته للبنوك فى بداية عام ٢٠٠٠ نحو ٢٨٧,٥ مليون جنيه لكل من البنك الوطنى للتنمية وبنك بورسعيد الوطنى للتنمية، وهى المديونيات التى أصبحت مشكوكا فى تحصيلها بعد هروبه فى العام ٢٠٠٠. ويذكر له أيضا أن مجمع الاخوة العرب الذى يملكه تعرض للحريق عام ١٩٩٤ وحصل على ١٦ مليون جنيه كتعويض من شركة التأمين ، ونظرا للشكوك القوية حول مسئوليته عن الحريق بغرض الحصول على مبلغ التأمين ، فإن شركة التأمين طلبت منه تحرير إقرار بمسئوليته عن أى حريق وبعدم أحقيته فى المطالبة بالتعويض فى حالة حدوث أى تخريب. (راجع مجلة الأهرام الاقتصادى ٢/١٠/٢٠٠٠).

وفي العام الحالي تمكن موظف حاصل على مؤهل متوسط يعمل كمدير للصندوق العربي بالجامعة العربية من اختلاس ٤,٧ مليون جنيه وتعيين أقاربه ونقل بعض أثاث الجامعة إلى منزله(أهرام ٢٠٠٥/٨/١٣).

ويمكن القول إجمالا أن المداخل الرئيسية للفساد فى مصر هى ضعف الشفافية وهي سمة عامة للدول غير الديموقراطية، ومنح كبار موظفى الدولة والقطاع العام صلاحيات كبيرة فى إعطاء التراخيص والوثائق الرسمية وفى إدارة القطاع العام دون رقيب حقيقي لهم مع ضعف رواتب وتحول العاملين بالدولة وأجهزتها وإداراتها بصورة لا تكفى لحياة كريمة فى الكثير من الأحيان، واضطراب النظام الضريبى. ومع تمتع كبار الموظفين بصلاحيات واسعة فإن الفساد يحدث فى هذا المجال. كذلك فإن لحظة الانتقال نحو اقتصاد السوق الحرة وما يترافق معها من بيع القطاع العام ومن تغييرات قانونية يخلق ظروفا يمكن للفساد أن ينمو فيها. كذلك فإن سوء استغلال النفوذ السياسى للحصول على منافع اقتصادية غير مشروعة، كان أحد أسباب الفساد فى بعض الحالات التى جرى ضبطها ومواجهتها وعلى رأسها قضية نواب القروض. كذلك فإن سوء اختيار بعض الشخصيات فى مواقع مؤثرة فى البنوك والشركات العامة القابضة (نموذج عبد الوهاب الحباك) وحتى فى اللجان الاقتصادية البرلمانية (نموذج عبد الرحمن بركة المدير السابق لبنك الأهرام ووكيل اللجنة الاقتصادية فى مجلس الشعب قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ ، والذى سبق اتهامه أدانته بالفساد وتهريب النقد الأجنبى للخارج عام ١٩٨٥ وفرضت الحراسة على أمواله).

ثانيا: نظام الأجور والرواتب.. نظام للفساد وليس لحفز الإنتاج

يعاني نظام الرواتب والأجور الأساسية والإضافية في مصر من انعدام للواقعية، ومن اختلالات مذهلة تجعله أساسا للفساد، بدلا من أن يكون حافزا للإنتاج والابتكار فضلا عن أن هذا النظام يتسم بأنه سري تماما ولا يتسم بأي درجة من الشفافية فيما يتعلق بالدخول الإضافية التي هي الأساس في خلق الفروق الهائلة بين دخول العاملين في المؤسسات العامة. ومن المفترض أن يقوم نظام الرواتب والأجور على قاعدة الدفع مقابل العمل، وأن يكون الراتب الأساسي هو الدخل الرئيسي للموظف أو العامل وألا تتجاوزه كل الدخول الإضافية، وذلك لتدعيم استقلالية الموظف أو العامل

وولائـــه لعمله ولمؤسسته وليس لرئيسه، وهذا النظام من المفترض أن تكون المكافـــآت فيه مرتبطة بالابتكار وزيادة الإنتاج، وأن يكون أجر عمل واحد كـــاف لحياة كريمة، وأن يكون الأجر أو الراتب عن عمل معين لدى أجهزة الدولـــة وإداراتهـــا وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية موحدا أو متقاربا إذا تـــساوت المـــؤهلات العلمـــية و ســـنوات الخبرة، بحيث يكون سوق العمل مـــوحدا، وأن يكون الراتب الشامل للموظف القائد أعلى من الراتب الشامل للموظف التابع حتى يكون نظام الرواتب والأجور متسقا. لكن نظام الأجور والـــرواتب المطـــبق في مصر في الواقع العملي يخالف هذه الأسس إجمالا ويعتبر بالفعل أحد العوامل الرئيسية وراء انتشار الفساد.

تـــتحدد الـــرواتب الأساســـية المنخفضة للغاية في مصر، على أساس التوصـــيف الوظيفي، والراتب الأساسي هو مجرد جزء هامشي من الدخول لجانـــب مهـــم مـــن موظفـــي الدولة والقطاع العام في الهيئات الاقتصادية والمؤســـسات الإعلامـــية والإدارة العليا، بما يضعف استقلالية الموظف أو العامـــل ويحـــول ولائـــه من مؤسسته وعمله إلى ولاء لرئيسه المتحكم في الجزء الأكبر من دخله. كما أن هيكل الرواتب والأجور الأساسية المحدد من قـــبل الدولة بالنسبة للعاملين فيها، لا يمكن أن يكون كافيا لأي حد أدنى من حياة كريمة، فالأجر الشهري، لموظف الدرجة السادسة في الجهاز الحكومي يـــبدأ مـــن ٢٠ إلـــى ٤٥ جنيها وعلاوته الدورية ما بين ١,٥ إلى ٢ جنيه. ويـــرتفع الأجر في القطاع العام لنفس الدرجة إلى ما يتراوح بين ٣٥ و ٦٧ جنيها.

أما خريجي الجامعة من حملة المؤهلات العليا فإن راتبهم الأساسي يبلغ ٣٣ جنـــيها فـــي بداية مربوط الدرجة الثالثة التي يعينون عليها وينتهي عند ١١٢ جنـــيها، بحد أقصى ١٦٠٨ جنيهات سنوياً، وعلاوة دورية ٤ جنيهات ســـنويا. أمـــا وكيل أول الوزارة الذي يعمل في الجهاز الحكومي فإن راتبه الأساســـي يـــبلغ ١٨١ جنيها و ٢٥ قرشاً فقط ولا يحصل على أية علاوات دوريـــة، ويـــبلغ الراتب الأساسي لنظيره في القطاع العام نحو ٢١٧ جنيها فقط.

وإذا ابـــتعدنا عـــن النموذج القانوني للرواتب، فإن مدير عام في وزارة الشئون الاجتماعية، بدأ عمله كخريج جامعي حديث في عام ١٩٧٧، براتب شامل بلغ نحو ٢٨,٥ جنيها، وكانت تشتري وقتها نحو ٢٨,٥ كيلوجرام من

اللحم البلدي، وبعد ٢٨ عاما من العمل حصل خلالها على تقدير ممتاز بشكل متواصل وبلا أي استثناء وأصبح مديرا عاما، فإن راتبه الأساسي بلغ في عام ٢٠٠٥، نحو ٤٣٣ جنيها، وبلغ راتبه الشامل نحو ٥٤٠ جنيها، وهي تشتري نحو ١٨ كيلوجرام من اللحم فقط. أي أن القدرة الشرائية لراتبه تدهورت رغم سنوات خدمته وخبرته الطويلة، وبالتالي فإن مستوى معيشته هو وأسرته قد تدهور على نحو درامي بدلا من أن يتحسن.

وهذا مجرد نموذج للرواتب الهزلية في الجهاز الحكومي وفي القطاع العام. ولم ينج من هذه الرواتب غير المعقولة سوى العاملين في القضاء والشرطة والأمن القومي والقوات المسلحة والجامعات والنيابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات، وإن كانت هناك فروق هائلة وغير منطقية حتى بين هذه الفئات، فمرتبات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتي من المفترض أن تكون بين الشرائح الأعلى، تعتبر متدنية لأن الدخول الإضافية المرتبطة بها أقل من الفئات الأخرى، التي تتلقى القيادات العليا فيها دخولا خيالية مثلما هو الحال في الشرطة والجيش بالذات.

وإذا كانت الإدارة العليا في الجهاز الحكومي والقطاع العام تواجه هذا الوضع من خلال البدلات والمكافآت والأرباح التي تحقق لغالبية عناصرها دخولا ضخمة تتجاوز أضعاف الراتب الأساسي وأحيانا عشرات أو مئات أضعافه كما في الهيئات الاقتصادية والبنوك وشركات التأمين والمؤسسات الإعلامية والصحفية بالذات، فإن باقي موظفي الدولة والقطاع العام، يواجهون انخفاض رواتبهم بالبحث عن مصادر دخل إضافية سواء كانت غير مشروعة مثل الرشوة أو التلاعب والتحايل للحصول على المزيد من أموال المؤسسة التي يعمل بها، أو للسطو على بعض ممتلكاتها أو ممتلكات الدولة التي تديرها، أو بعدم بذل جهد في العمل من أجل القيام بأعمال أخرى تساعد على تحقيق دخل يكفي للحد الأدنى من حياة كريمة، أو أنهم يسعون للسفر للخارج حتى ولو بشروط مهينة في بلدان قد لا تحترم آدميتهم، من أجل تكوين مدخرات تساعدهم على الحياة بعد العودة لمصر والعمل مجددا في الدولة وقطاعها العام وهيئاتها. وهناك من لا يفعل شيئا خارج عمله الرسمي ويتحول لعالة على أسرته ولو بشكل جزئي، أو يستنزف ميراثه تدريجيا، أو ينحدر اجتماعيا بما لذلك من آثاره النفسية والاقتصادية السلبية و المدمرة في بعض الأحيان للعامل أو الموظف أو لأسرته، أو حتى يتحول

إلـــى شخص معادى للمجتمع عموما أيا كان الغطاء النفسي أو الأيديولوجي لهذا العداء.

أمـــا فـــيما يتعلق بتقارب الراتب عن نفس العمل في الجهاز الحكومي والقطـــاع العام والهيئات الاقتصادية، أو بمعنى آخر وحدة سوق العمل، فإن مـــصر تعتبـــر مـــن أعجـــب بلدان العالم حيث يوجد تفاوت هائل للرواتب الأساســـية والدخول الإضافية عن نفس العمل، فراتب المحاسب أو المهندس فـــي الجهـــاز الحكومي يختلف تماما عن راتب نظيريهما اللذين يعملان في القطـــاع العـــام، وكلاهمـــا يخـــتلف راتبه عن راتب من يعمل في الهيئات الاقتـــصادية أو البـــنوك أو شـــركات التأمـــين ..إلخ. وهذه الفروق تجعل الوظائـــف في الجهات المميزة محجوزة لمن يمتلكون الواسطة، بينما تكون الوظائف المحدودة الراتب من نصيب المتعلمين من أبناء الطبقات الفقيرة أو الوسطى. والحقيقة أن هذه التمايزات تخلق أحقادا اجتماعية وتبرر للموظفين والعمـــال الذين يحصلون على أجور ورواتب منخفضة، أن يقوموا بالتحايل فـــي أعمـــالهم بحـــيث لا يعملون بجدية لتوفير جهودهم للعمل في وظائف إضـــافية لزيادة دخولهم. ولإصلاح هذا الأمر لابد أن تكون الوظيفة الواحدة لهـــا أجر واحد أو متقارب على الأقل في إطار الوظائف العامة في الجهاز الحكومـــي والقطـــاع العـــام والهيـــئات الاقتصادية والمؤسسات المصرفية والتأمينية وغيرها.

والحقـــيقة أن هـــناك منافذ أخرى غير الراتب لقمم السلطة في مصر، لكنها تتسم بالسرية وهو أمر غير مقبول في أي نظام يحترم حق الشعب في العلـــم بـــشئون دولـــته، فهـــناك من يحصل على حصص من الدمغات أو الغـــرامات أو الإعلانات أو حتى من عائد بعض الموارد الطبيعية أو بدلات الولاء للقيادة السياسية. وهذه المنافذ هي نوع من التحايل على الرواتب غير المنطقـــية، فـــي حين أن السلوك الأكثر استقامة والذي تتبعه الدول المتقدمة يتمـــثل في تحديد رواتب مرتفعة لمن هم في قمم السلطة تضمن لهم مستوى معيـــشي مـــرتفع يلـــيق بمسئولياتهم وبمكانتهم وتبعاتها، على أن يكون هذا الـــراتب واضـــحا ولا تكون هناك أبواب خلفية لتحقيق دخول أخرى، وذلك علـــى غرار النظام الأمريكي الذي يحدد مرتبا كبيرا للرئيس والوزراء، لكنه فـــي منتهـــى الصرامة إزاء أي تجاوزات تحدث من أي منهم بهدف تحقيق دخول غير مشروعة.

وللعلم فإن الحد الأدنى لراتب العامل في بلد عربي مثل الجزائر، بلغ في عام ٢٠٠٣ نحو ثمانية آلاف دينار جزائري شهريا، أي نحو ١٠٠ يورو تقريبا، وتم رفعه إلى عشرة آلاف دينار شهريا في عام ٢٠٠٤، أي نحو ١٢٠ يورو شهريا. (راجع، الجزائر: ٢,٣ مليون شاب في البطالة والإصلاحات تتباطأ في عهد بوتفليقة، جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٤/٧)، وهو ما يوازي نحو ٨٥٠ جنيها مصريا، أي أكثر من ٢٠ ضعف الحد الأدنى للأجور في مصر!!

وإذا كان هذا هو الحد الأدنى لراتب العامل في دولة عربية هي الجزائر التي بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل السنوي نحو ١٨٩٠ دولار عام ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ١٣٩٠ دولار للفرد في مصر في نفس العام (راجع: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٥، جدول ١)، بما يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر يبلغ نحو ٧٣,٦% من نظيره الجزائري، فإن الحد الأدنى لراتب العامل في مصر يجب أن يكون نحو ٨٨ يورو، أي نحو ٦١٨ جنيه مصري. وإذا أخذنا بالحد الأدنى المساوى لمتوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر والبالغ نحو ١٣٩٠ دولار سنويا أي نحو ٨٠٦٠ جنيها، أي ما يوازي نحو ٦٧٠ جنيها شهريا، فإن الحد الأدنى لراتب العامل ينبغي ألا يقل بأي حال من الأحوال عن ٥٠٠ جنيه كحد أدنى على أن يتزايد سنويا بنسبة تعادل معدل التضخم.

إن المسألة واضحة تماما وهي أن انهيار الرواتب الأساسية للعاملين في الدولة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، ناتج عن الظلم الاجتماعي وسوء توزيع مخصصات الدخول الإجمالية من حوافز وعمولات وأرباح ومكافآت والتي تتجاوز أضعاف الدخول الأساسية ويتم توزيعها بشكل فاسد بدون رقابة حقيقية في ظل عدم وجود نظام ديموقراطي كامل في مصر.

وتعد قضية الفساد الخاصة بيوسف عبد الرحمن، واحدة من القضايا المهمة التي أظهرت الكثير من خبايا ومساوئ نظام الرواتب الإضافية في مصر، فهذا الموظف العام الذي تخرج من الجامعة عام ١٩٨٣، كان يحصل رسميا على دخول تقارب الربع مليون جنيه شهريا، هذا فضلا عن العمولات والرشاوى التي اتهم بالحصول عليها، والدخل الرسمي لهذا الموظف يصل لنحو ٢٠ ضعف الراتب الرسمي لوزير الزراعة الذي عينه في مناصبه. وهذا الدخل ليوسف عبد الرحمن يبلغ عدة أضعاف مرتب

رئـيس الجمهـورية شخصيا. وإذا كان رئيس الجمهورية وهو الرجل الذي الذي من المفترض أن الأمة كلها قد اختارته لقيادتها وتسيير أمورها، يتلقى راتـبا أقل من الراتب الشامل ليوسف عبد الرحمن، أو لموظف يرأس قطاع فـي التلفزيون، أو أقل من موظف عام كبير في أي جهاز إعلامي آخر، أو أقل من مندوب أو مدير عام الإعلانات في صحيفة كبرى، فإن ذلك يعني أن هـذا الـنظام مختل خللا مذهلا ولا يصلح كحافز للعمل والإنتاج والابتكار، بقـدر ما يشكل أساسا للفساد. ومن مفارقات هذا الوضع العجيب أن شخصا واحـدا كـان يرأس مجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية العملاقة التي كانـت تعاني من سوء الأداء والديون المتراكمة، بلغ دخله الرسمي الشامل والذي يضم الراتب الأساسي والبدلات والعمولات والأرباح والحوافز، أكثر من مليون جنيه شهريا، بينما يحصل مدير عام الإعلانات في نفس المؤسسة علـى نحـو نصف مليون جنيه شهريا، وهو ما يتجاوز الدخل الذي يحصل علـيه مئات الصحفيين الذين تنهض الصحيفة على أكتافهم، وهو ظلم فادح يعكـس انعـدام العدل وانعدام التوازن في الرواتب في هذه المؤسسات وفي مؤسـسات الدولـة بـصفة عامة، ويكرس وجود صفوة بيروقراطية فاسدة ومـستحكمة فـي غـياب أي رقابة شعبية عليها في ظل النظام الديكتاتوري البوليـسي الحاكم، مقابل غالبية ساحقة من الشغيلة المطحونين والمحرومين مـن فرصة الحياة الكريمة بسبب تدنى رواتبهم غير الإنسانية. والطريف أن رئـيس مجلـس إدارة المؤسـسة الـصحفية العملاقة عندما تمت إقالته قام بـصرف مكافـأة نهايـة خدمة قدرها ٢٥ مليون جنيه بالتمام والكمال، وتم الـصرف بناء على تعليمات شفوية، فهل هناك فساد وفجور أكثر من ذلك؟! وأيـن كانـت أجهـزة الـرقابة الحكومية..إنها باختصار لا تصلح للرقابة والمحاسـبة لأنهـا ببـساطة تابعـة للسلطة التنفيذية وبالتالي فإن اعتبارات الملائمة السياسية تقيد حركة هذه الأجهزة، فضلا عن تسلل الفساد إلى بعض العاملين فيها.

وهـذه التناقـضات في مجملها تستدعي إعادة النظر في نظام الأجور والرواتب الذي يشكل أحد الدعائم الرئيسية للفساد في مصر في عهد مبارك، خاصة بعد أن ابتعدت المسافة بين الرواتب والأجور الأساسية وبين تكاليف الحياة في ظل الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع والخدمات.

وطالمـــا استمر النظام الراهن للرواتب والأجور والدخول الإضافية من بدلات ومكافآت وعمولات وحوافز وأرباح فإن الفساد المستشري في مصر سيصبح أكثر تجذرا وقوة.

ولإصـــلاح نظـــام الرواتب والأجور في مصر، هناك بعض المباديء العامـــة التـــي لابـــد لها أن تحكم عملية إصلاح نظام الرواتب والأجور في مـــصر، وأولها أن تكون فلسفة الدفع مقابل العمل والابتكار هي القاعدة التي تـــتحدد الأجور والرواتب بناء عليها. كما أن الأجر أو الراتب الذي يحصل علـــيه الموظف أو العامل الذي حصل على مؤهل معين ولديه سنوات خبرة محـــددة، عن عمل محدد في الحكومة والقطاع العام لابد أن يكون واحدا أو متقاربا على الأقل، لإرساء قاعدة العدالة ووحدة سوق العمل في مصر، كما هـــو الحال في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة. على أن يكون معلوما أن تعلـــيم وتـــدريب ومهارة العامل أو الموظف ليست هي المحدد الرئيسي لعمله ولإنتاجيته رغم أهميتها، حيث أن كفاءة وصرامة النظام الإداري الذي يـــضمن قيام العامل بالعمل بشكل جدي ومنتج خلال ساعات عمله، وحداثة الآلات وأساليب العمل، ومدى كثافة رأس المال أو العمل في أي منشأة، تعد محـــددات مهمـــة للغايـــة لإنتاجـــية العامل أو الموظف، هذا فضلا عن أن مشاركة العامل أو الموظف في معرفة ما يدور بمؤسسته وفي مراقبة أدائها الإنتاجـــي والمالـــي، يخلقـــان جوا من المسئولية من قبل العاملين في هذه المؤسسة تجاه مؤسستهم بشكل يساهم في تحسين الإنتاجية.

وثانيها أن يقوم نظام الرواتب والأجور على أساس أن الأجر الأساسي هو مصدر دخل الموظف وبالتالي لابد أن يكفي لحياة كريمة للموظف ومن يعـــولهم. وهذا يعني أنه من الضروري، مضاعفة رواتب العاملين بالدولة، خاصة القطاع الحكومي، لأن محدودية راتب الموظف أو أجر العامل، يؤدى إلـــى طلـــب الرشوة أو ضعف الإنتاجية وتعطيل العمل ومصالح المواطنين على الأقل.

ويمكـــن أن تتم مضاعفة الرواتب دون تكلفة إضافية من خلال العدالة في توزيع مخصصات الرواتب والأجور والبدلات والحوافز والمكافآت، بدلا مـــن الوضـــع الراهن حيث يمكن لحفنة أفراد في الإدارة العليا أن يحصلوا علـــى أضعاف ما يحصل عليه مئات العاملين في مؤسساتهم. كذلك فإنه من الـــضروري أن يوضـــع ســـقف لكـــل أشكال الحوافز والمكافآت والأرباح

والبدلات بحيث لا تتجاوز في مجملها وعلى مدار العام، قيمة المرتب الأساسي خلال العام مع مضاعفة هذا الراتب إلى المستوى الذي يضمن حياة كريمة للعاملين ويحمي كرامتهم ويزيد من ولائهم لمؤسساتهم وعملهم وليس لرؤسائهم بصورة شخصية كما هو الوضع حاليا في ظل امتلاك هؤلاء الرؤساء لسلطة المنح والمنع لدخول إضافية تتجاوز الرواتب الأساسية. وهذا الأمر ضروري حتى تكون هناك شفافية في نظام الرواتب والأجور في مصر، بدلا من النظام الباطني أو السري المعمول به في مصر حاليا فيما يتعلق بالدخول الإضافية الضخمة.

وفي النهاية فإنه لا يمكن مكافحة جديا إلا من خلال المزيد من الشفافية في إطار نظام ديموقراطي كامل، وأيضا من خلال بناء جهاز مستقل يقدم تقاريره للسلطتين التشريعية والقضائية وللرأي العام، بدلا من الاعتماد الراهن على أجهزة تابعة للسلطة التنفيذية لمراقبة السلطة التنفيذية نفسها!

ثالثا: ذروة الفساد في خصخصة القطاع العام

بالرغم من أن النموذج الاقتصادي في العهد الناصري، قد حقق نجاحات مهمة ومكن مصر من بناء أعظم مشروعاتها على مر العصور وهو السد العالي، ومكنها أيضا من بناء قواعد مهمة للصناعة الثقيلة، ومن تحويل قطاع الصناعة إلى القطاع الأكثر حركية وتأثيرا في الاقتصاد، كما مكنها من أن تواجه التحديات الخارجية المتمثلة في الدولة الصهيونية بالذات خلال الفترة الحرجة بين حربي ١٩٦٧، و ١٩٧٣، التي أثبت الاقتصاد المصري وبالذات قطاعه الصناعي خلالها، قدرته على تشكيل رافعة مهمة للقوة الشاملة للدولة في مصر...بالرغم من كل ذلك، إلا أن الحكومات المصرية المتتابعة منذ بدء الانفتاح الاقتصادي، قد تركت هذا القطاع يغرق في سوء الأداء وضعف كفاءة قياداته والفساد الذي ينهشه، وحملته بسياساتها الاجتماعية بدلا من دفع التحويلات الاجتماعية مباشرة إلى مستحقيها، مما عرضه للخسائر وانتهى الأمر بطرح هذا القطاع للبيع للقطاع الخاص المصري والأجنبي ضمن عملية التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر في مصر، بدلا من إصلاح هذا القطاع، مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل في كافة قطاعات الاقتصاد. لكن عملية البيع تلك لم تكن أكثر من حلقة في السلسلة العالمية من عمليات بيع القطاع العام في الدول النامية

والـــدول الاشتراكية السابقة، إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي بضغوط قوية من صندوق النقد والبنك الدوليين ومن الدول الدائنة، تلك العمليات التي انطـــوت على مستويات مذهلة من الفساد ونهب المال العام بالذات في بلدان مثل مصر حيث لا توجد شفافية في ظل النظام الديكتاتوري البوليسي الحاكم في مصر.

وعـــندما طرحت فكرة الخصخصة في بداياتها الأولى في مصر، كان المـــستهدف بالخصخصة وفقا للمطروح آنذاك هو الشركات العامة الخاسرة باعتـــبار أن الخسارة تنم عن سوء الإدارة العامة وبالتالي فإن بيعها للقطاع الخـــاص الـــساعي لتحقـــيق أقصى ربح دائما يمكن أن يحولها إلى شركات رابحـــة. وكـــان هـــذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخـــصة. ومـــضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي. وعـــندما بدأ التطبيق ، لم يطرح للبيع سوى أفضل الشركات الرابحة ، وتم تناسي ما طرح في البداية عن بيع الشركات الخاسرة عندما كان الهدف هو إقـــناع المواطنـــين بالفكرة التي لم تناقش سوى بشكل دعائي استغل المناخ العالمـــي المواتـــي بعـــد موجة الخصخصة في بريطانيا والولايات المتحدة وبعـــض الدول الغربية الأخرى وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار نظامه القديم.

باختـــصار خـــضعت مصر الشعب والنخبة الثقافية عند تطبيق برنامج الخصخـــصة لابتزاز الحالة العالمية خاصة وأن هذا الابتزاز تم عبر مواقف الـــدول الدائنة لمصر وعبر صندوق النقد الدولي الذي أصبح أهم أدواره هو انـــه يعمل كوكيل للدول الدائنة في مواجهة الدول المدينة . وقد ساهمت تلك هـــذه الظـــروف والملابسات في سيادة منطق أيديولوجي متعسف في تناول القـــضية، مما أدى إلى تجاهل مناقشة مسائل رئيسية في قضية الخصخصة، وفـــتح المجـــال أمام تحول هذه العملية إلى أكبر نهب تتعرض له مصر في تاريخهـــا الحـــديث، وإلـــى أكبر إهدار للمال العام ولكل ما بنته الحكومات والأجيال السابقة على يد حكومات الرئيس مبارك

وقـــد قامت الحكومة المصرية منذ بدء برنامج الخصخصة وحتى مايو ٢٠٠٣ ببـــيع عـــدد ضخم من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى كانت تملكهـــا المحلـــيات، كما تم بيع ١٩٤ شركة من شركات القطاع العام فضلا عن ٣٨ مصنعا تم بيعه أو تأجيره. وقد بلغت قيمة الشركات الحكومية التي

تـم بـيعها فـي إطار برنامج الخصخصة منذ بدئه عام ١٩٩٣ حتى مايو ٢٠٠٣ ، نحـو ١٦٦١٨ مليـون جنيه مصري، حسب بيانات وزارة قطاع الأعمـال العـام في تقريرها عن برنامج الخصخصة. وبعد مجيء حكومة نظـيف في منتصف عام ٢٠٠٤، تسارعت وتيرة الخصخصة والفساد أيضا ولا مانع من الادعاء بان ما تم بيعه للأجانب هو تدفقات لاستثمارات أجنبية مباشرة، رغم أن المتعارف عليه هو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تـشتري أصـولا قائمـة بالفعل في أي دولة هي استثمارات زائفة لأنها لم تـضف أصولا للاقتصاد وإنما تدفقات مالية قد لا تستخدم في إنشاء أصول جديـدة وهو الأمر المرجح لحكومات مبارك المتعاقبة التي باعت الأصول التـي بنـتها الأجيال والحكومات السابقة، حتى تمول إنفاقها الجاري لتغطية عجـزها عـن تطويـر النشاط الاقتصادي وتمويل الإنفاق العام من خلال الإيرادات الناتجة عن هذا النشاط. وقد بلغ حجم عمليات الخصخصة في عام واحد للحكومة الجديدة نحو ٨,٥ مليار جنيه. وفيما يلي بعض نماذج عمليات الخصخصة الفاسدة التي تم من خلالها نهب المال العام وتبديد الأصول التي بنتها الأجيال والحكومات السابقة..

١- خصخصة شركة الزجاج المسطح:

بيعت الشركة المصرية للزجاج المسطح عن طريق عروض شراء من العديـد مـن الشركات الأجنبية، علما بأن المالك الرئيسي لهذه الشركة هو القطاع العام الذي يملك أكثر من ٧٠% من أسهمها متمثلة في ملكيات شركة الـصناعات المعدنـية (١٢,٥%)، بـنك الاستثمار القومي (١١,٤%)، بنك التنمـية الـصناعية (١٠%)، شـركة التأمـين الأهلية (٨,٨٠%)، الهيئة المـصرية العامة للبترول (٨,٦%)، البنك الأهلي (٧,٤%)، شركة الشرق للتأمـين (٦,٤%)، بـنك الإسـكندرية (٥,٠%). وتملك شركة "بلكنجتون انترناشـيونال هولدنج بي في" الهولندية المملوكة بالكامل لشركة "بلكنجتون بي إل سي" البريطانية، ١٠% من أسهم الشركة المصرية للزجاج المسطح. ويـبلغ رأسمالها المفوع ١٥٠ مليون جنيه، بينما بلغت حقوق المساهمين في نهايـة سـبتمبر ٢٠٠١، نحو ١٨٣ مليون جنيه(راجع، الهيئة العامة لسوق المـال، الشركات المالية-نظام التحليل المالي، قائمة المركز المالي للشركة في ٢٠٠١/٩/٣٠).

أمـــا بالنسبة لإجمالي استثمارات الشركة فإنها بلغت ٦٠٠ مليون جنيه حـــسب مصدر صحفي، نظرا لعدم وجود بيانات بهذا الصدد في نشرة الهيئة العامـــة لسوق المال.(عصام رفعت، لمصلحة من تقع "الزجاج المسطح" في قبضة اليهود، الأهرام الاقتصادي، ٢٠٠٢/٥/٦)

وقد بلغت قيمة الأرباح الإجمالية للشركة المصرية للزجاج المسطح في الإثني عشر شهرا المنتهية في ٢٠٠١/٩/٣٠، نحو ٥٠,٣ مليون جنيه بنسبة ٣٣,٥% من رأسمالها المدفوع البالغ ١٥٠ مليون جنيه، ونحو ٢٧,٥% من إجمالي حقوق المساهمين التي بلغت نحو ١٨٣ مليون جنيه في نهاية سبتمبر مـــن العام الماضي، ونحو ٨,٣% من إجمالي قيمة الاستثمارات البالغة نحو ٦٠٠ ملـــيون جنـــيه. أما الأرباح الصافية فقد بلغت ٢٧,١ مليون جنيه في الإثنـــي عشر شهرا المنتهية في نهاية سبتمبر ٢٠٠١، بما يوازي ١٨,١% مـــن إجمالـــي رأس المـــال المدفـــوع، ونحـــو ١٤,٨% من إجمالي حقوق المـــساهمين، ونحـــو ٤,٥% مـــن إجمالي قيمة استثماراتها.(بيانات الأرباح الإجمالـــية والـــصافية مأخـــوذة مـــن: (راجع، الهيئة العامة لسوق المال، الشركات المالية-نظام التحليل المالي، قائمة المركز المالي للشركة في ٣٠/ ٢٠٠١/٩).

ورغـــم أن الفـــارق بين إجمالي الأرباح وصافي الأرباح، يعد ضخما ويحـــتاج لمـــراجعة بنود المصروفات العادية وغير العادية، إلا أن الشركة تظل متميزة الأداء.

وتقـــوم الـــشركة بـــصناعة الزجاج المسطح الشفاف، وهي واحدة من الـــشركات النادرة في الدول النامية وفي المنطقة بصفة خاصة، ولها سمعة إقليمـــية ودولـــية جيدة، وتدخل منتجاتها ضمن أعمال العديد من القطاعات وعلى رأسها قطاع العقارات.

وخـــلال عملـــية المنافـــسة بـــين الشركات الراغبة في شراء الشركة المصرية للزجاج المسطح، قدمت تلك الشركات أسعارا منخفضة كثيرا عن القيمة الحقيقية للشركة. وكانت شركة "جارديان" الأمريكية هي أول من تقدم بعـــرض للـــشراء، وهـــذه الشركة مملوكة ليهودي (دافيدسون) وتقدم سنويا تبـــرعات ضخمة لإسرائيل، أي انها شركة معادية لمصر والعرب عموما. وقد قدمت الشركة في عرضها الأول سعرا متدنيا للغاية للسهم، ثم عرضت شـــركة بلكنجـــتون شـــراء الـــسهم بـــــ١٦٠ جنيها للسهم، مما دفع شركة

"جارديـــان" الأمريكية لرفع عرضها إلى ١٦٩ جنيها للسهم (مجلة البورصة المصرية، الأهرام الاقتصادي، ٢٠٠٢/٥/١٣).

ومقابـــل هذا العرض الأمريكي، قامت شركة بلكنجتون بتقديم عرض منـــشور صحفيا في ٢٠٠٢/٥/١٣(جريدة الأهرام) لشراء السهم بسعر ١٧١ جنـــيها، ثـــم قدمت عرضا جديدا في ٢٠٠٢/٥/٢٠(جريدة الأهرام) لشراء السهم بسعر ١٧٥ جنيها على أن تشتري ٧٠% على الأقل من أسهم الشركة تـــضاف إلـــى الـــ ١٠% التي تملكها بالفعل لتصبح مالكة لنسبة ٨٠% من أسهم الشركة على الأقل.

ووفقـــا لأعلـــى سعر، فإن ثمن الشركة بأكملها يصبح ٣٠٦,٣ ملايين جنـــيه منها ٣٠,٦ ملايين جنيه قيمة الحصة القائمة فعلا لشركة بلكنجتون، ليتبقـــى ٢٧٥,٧ مليون جنيه، منها نحو ٢١٤,٢ مليون جنيه حصة الشركات العامة. وقد نجحت الحملة التي تم تحريكها من وزارة قطاع الأعمال نفسها ومـــن رئيس الوزراء آنذاك، في إبعاد الشركة الأمريكية لتذهب الصفقة إلى مستثمر كويتي تربطه علاقات عمل مع رئيس الوزراء السابق!!

والتساؤلات المطروحة:

هـــل هـــناك منطق في بيع شركة استراتيجية رابحة تمول مالية الدولة ويـــندر وجـــود مثـــيل لهـــا في الدول النامية، إلى القطاع الخاص وبالذات الأجنبي؟!

هل السعر المعروض لشراء الشركة(٣٠٦,٣ ملايين جنيه) يتناسب مع قـــيمة الأرض والآلات والإسم التجاري وشبكة التسويق الداخلي والخارجي للشركة والاستثمارات التي تم ضخها فيها (٦٠٠ مليون جنيه)؟!

٢- صفقة بيبسى كولا :

تعـــد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسى كولا المـــصرية) واحـــدة مـــن أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامـــة حتـــى الآن. كمـــا تعد عملية تقييمها والسعر النهائى الذى بيعت به نموذجا تطبيقيا للإشكاليات والمحاذير المرتبطة بعملية التقييم أيا كان الطرف الذى يقوم بها.

وتـــبدأ صـــفقة بيع "بيبسى كولا المصرية" بصدور تكليف من الحكومة المـــصرية فـــى ٣ فبراير ١٩٩٣ لبيع الشركة وتوسيع قاعدة مالكيها . وتم

طرح كراسات الشروط للراغبين فى الشراء فى مارس من العام ذاته وسط محاولات دعائية لترويج عملية بيع الشركة.

وكـــان مكـــتب الخبرة الأمريكى "كوبر اند ليراند" قد تولى تقييم أصول الـــشركة وقـــدرها بـــنحو ٧٦ ملـــيون جنيه مصرى، لكن الشركة القابضة للـــصناعات الغذائـــية رأت أن السعر الذى قدره المكتب الأمريكى لأصول الـــشركة أقـــل مما ينبغى بما جعلها ترفض نتائج التقييم التى أعدها المكتب المذكـــور وتطلـــب إعادة التقييم مرة أخرى مع التأكيد على أن بيع الشركة ســـوف يـــتم للـــشركة أو المـــستثمرين الذين يعرضون أعلى سعر وافضل شروط.

ونظـــرا لأن الشركة تملك قطعة أرض كبيرة فى شارع مصطفى كامل فـــى الإسكندرية، فإن سعر تقييم الشركة ارتفع لدى إدخال قيمة هذه الأرض فى الحسبان كأرض يمكن استخدامها فى أى غرض وليس كأرض مستخدمة فـــى غـــرض معين لا يمكن تغييره. ولدى إعادة تقييم أصول شركة بيبسى كـــولا المـــصرية تـــم تقدير أقصى قيمة سوقية لها عند ١٤٠ مليون جنيه مـــصرى وذلـــك من خلال المكتب الاستشارى للشركة القابضة للصناعات الغذائـــية. حـــيث أوصـــى المكـــتب بأن تكون قيمة بيع شركة بيبسى كولا المصرية بما يتراوح بين ١٠٠ ، ١٤٠ مليون جنيه مصرى علما بأن شركة بيبـــسى كولا المصرية تملك ٨ مصانع لتعبئة الزجاجات و١٨ خطا إنتاجيا بطاقة خمسين مليون صندوق فضلاً عن أسطولها الضخم من سيارات النقل التى تقوم بتوزيع المنتجات فى كافة إنحاء مصر، كما يتراوح حجم المبيعات الـــسنوية للـــشركة بين ٧٠ ، ٨٠ مليون جنيه مصرى بأسعار عام ١٩٩٣ (جريدة العالم اليوم ١٩٩٣/٣/١١).

وقد تولى بنك القاهرة عملية ترويج وبيع شركة بيبسى كولا المصرية. وعلـــى الجانـــب الآخـــر بـــدأت الشركات ورجال الأعمال المعنيين بعملية خصخصة شركة بيبسى كولا المصرية فى التنافس من أجل الفوز بالشركة. وكـــان أبـــرز المتنافـــسين الـــذين قدموا عروضا لشراء شركة بيبسى كولا المصرية هم رجل الأعمال المصرى محمد نصير متضاما مع شركة بيبسى كـــولا العالمـــية، وشركة كوكا كولا العالمية، ومحمود وهبه رئيس جمعية رجـــال الأعمـــال الأمريكيين من أصل مصرى والذى تقدم بعرض لشراء الشركة بالاشتراك مع عدد من رجال الأعمال المصريين الأمريكيين.

ورغـــم اهـــتمام بعض رجال الأعمال العرب مثل الشيخ فهد بن سلمان (سعودى) وبشير الدكالى (ليبى) بشراء شركة بيبسى كولا المصرية وقيامهم بـــسحب كراســـة الـــشروط مـــن بنك القاهرة ، إلا أنهما لم يتقدما بعروض للـــشراء. وتركـــزت العروض الجدية للشراء فى العرض الذى قدمه رجل الأعمـــال المـــصرى محمد نصير بالتضامن مع شركة بيبسى كولا العالمية ومـــع رجـــل الأعمال السعودى محمد بقشان ، والعرض الذى قدمته شركة مصروب المصرية.

وقـــد كلف رجل الأعمال المصرى محمد نصير و شركائه ، أي شركة بقـــشان السعودية وشركة بيبسى كولا العالمية، إحدى الشركات المتخصصة بتقيـــيم أصـــول الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسى كـــولا المـــصرية. وقـــد قدرت تلك الشركة قيمة أصول شركة بيبسى كولا المـــصرية بنحو ٥٦ مليون جنيه مصرى فى البداية تم رفعها إلى٧٤ مليون جنـــيه مصرى بعد ذلك (من حوار مباشر مع رجل الأعمال المصري محمد نـــصير ، تـــم إجراؤه في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام عام ١٩٩٥) .

ومـــع وجـــود عرض من شركة مصروب المصرية بلغت قيمته ١٠٣ ملـــيون جنـــيه مـــصرى ويشتمل على ٢٣ مليون جنيه قيمة أرض متنازع علـــيها، قام رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركائه برفع سعر تقييم شركة بيبسى كولا المصرية الى ١٢٩ مليون جنيه مصرى (جريدة الأهرام ١٩٩٣/٧/٢٨).

وبالمفاضـــلة بـــين العرضين تم اختيار عرض رجل الأعمال المصرى محمـــد نصير وشركاه محمد بقشان (سعودى) وشركة بيبسى كولا العالمية تطبيقا لمبدأ البيع لمن يتقدم بأعلى سعر وأفضل شروط الذى أعلنت الشركة القابـــضة للـــصناعات الغذائية عن تطبيقه لدى خصخصة أيا من الشركات التابعة لها. ومع استقرار الشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية على عـــرض رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاه لشراء شركة بيبسى كـــولا المصرية، بدأت الشركة المصرية القابضة فى التفاوض مع المشترين لزيادة قيمة عرضهم لشراء الشركة المصرية. وقد استمرت تلك المفاوضات لمـــدة أربعـــة أشـــهر انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣ بتوقيع الاتفاق المبدئى لبيع الـــشركة المـــصرية لتعبئة الزجاجات – بيبسى كولا المصرية – إلى شركة

"الكـــان" المـــصرية – محمد نصير – وشركة بيبسى كولا العالمية وشركة بقشان السعودية، وتم توقيع عقد البيع فى أبريل ١٩٩٤ بقيمة ١٥٧,٦ مليون جنـيه مـــصرى مـــع شرط أن يقوم المشترين باستثمار ١٨٠ مليون جنيه مـــصرى خـــلال الـــسنوات الخمس التى تلى عملية نقل الملكية إليهم. وقد تـــوزعت الشركة المصرية بين المشترين على النحو التالى: شركة "الكان" المـــصرية –محمـــد نصير– ٤٩%، شركة بقشان السعودية ٤٩% ، شركة بيبـــسى كولا العالمية ٢%. مع احتفاظ رجل الأعمال المصرى محمد نصير بحـــق الإدارة ومـــن بعده أبنه . وقد تضمنت شروط بيع شركة بيبسى كولا المـــصرية أن يـــتم تمليك ١٠% من الأسهم للعاملين بالشركة وطرح ٣٠% مـــن الأســـهم للمستثمرين فى سوق الأسهم خلال عامين من شرائها. كذلك تضمنت الشروط أن يحتفظ اتحاد المشترين بكل العاملين بشركة بيبسى كولا المـــصرية لمـــدة ٣ سنوات على الأقل بعد انتقال ملكية الشركة إليهم. وكان عـــدد العمال فى الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسى كـــولا المـــصرية يبلغ ٤١٦٠ عاملا عند بيعها من الحكومة المصرية إلى اتحـــاد المشترين فى أبريل ١٩٩٤. وقد أشار رجل الأعمال المصرى محمد نـــصير إلى أن الشركة عندما قام مع شركاؤه بشراؤها لم تكن تحتاج لأكثر من ١٨٦٠ عاملا لتشغيلها بكفاءة فى الأوقات العادية من السنة يضاف إليهم نحـــو ٦٠٠ عامل موسمى فى فترة الصيف التى يرتفع خلالها الطلب على منـــتجات شركات المياه الغازية. ورغم تحفظه على عدد العمال الأكبر من احتـــياجات العمـــل فى الشركة ، إلا أنه أشار إلى أن أجورهم كانت متدنية للغايـــة مما جعل تكلفة احتفاظه بهذه العمالة منخفضة بشكل يمكنه الاحتفاظ بهـــا خلال فترة الثلاث سنوات التى لا يمكنه فصل العمال فيها والتى أصبح بعدها حرا فى التصرف إزائهم .

وفى أغسطس ١٩٩٤ انتهت مصلحة الشركات المصرية من إجراءات خصخـــصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات صاحبة امتياز تعبئة بيبسى كولا العالمية فى مصر – بيبسى كولا المصرية – ، وتم تحويلها من مظلة القانـــون ٢٠٣ لقطـــاع الأعمـــال العام الى القانون ٥٩ الخاص بالشركات المساهمة.

وفـــى العام ١٩٩٥ قام رجل الأعمال المصرى محمد نصير ببيع نحو ٤٠% مـــن حـــصته فى الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات – بيبسى كولا

المصرية – إلى مجموعة بقشان السعودية ، وبذلك يصبح نصيب محمد نصير نحو ٢٨% فقط من أسهم الشركة بينما ارتفع نصيب مجموعة بقشان السعودية إلى نحو ٧٠% من أسهم شركة بيبسى كولا المصرية. وقد برر رجل الأعمال المصرى إقدامه على بيع جزء كبير من حصته إلى شركائه السعوديين، بأن ذلك سيوفر له التمويل اللازم للاستثمارات الجديدة التى ستمكن الشركة من إنشاء عدد من مصانع التعبئة لزيادة حصتها فى السوق المصرية (جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٥/٦/٧).

وإن كان هذا التبرير غير مقنع فى الحقيقة لأن تلك الاستثمارات قد توزع عبئها على كل الشركاء ولم يتحملها رجل الأعمال المصرى بمفرده . وربما يكون هناك اتفاق منذ البداية بين رجل الأعمال المصرى محمد نصير وبين مجموعة بقشان السعودية على أن يبيع لهم جانبا من نصيبه بعد إتمام عملية الشراء على اعتبار أن ارتفاع حصة رجل الأعمال المصرى فى الشركة المشتراه عند شرائها واحتفاظه بحق الإدارة... ربما يكون قد ساهما فى جعل الحكومة المصرية والشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية أكثر استعدادا لبيع شركة بيبسى كولا المصرية لمجموعة المشترين، على اعتبار أن كون المشترى الرئيسى مصريا ، يوفر غطاءً إعلاميا لتبرير البيع أمام الشعب وقوى المعارضة المتحفظة على بيع القطاع العام للأجانب.

وفى عام ١٩٩٩ أعلنت شركة بيبسى كولا أنها اشترت حصة تبلغ ٧٧% من الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا المصرية) وبلغ حجم الصفقة ٤٠٠ مليون دولار (جريدة الأهرام ، ١٩٩٩/٢/٥). وبذلك يتضح أن المشترى المصرى محمد نصير قد قام بشكل عادى أو بتدبير مسبق ببيع حصة أغلبية فى النهاية إلى شريك سعودى أولا ثم إلى شركة بيبسى كولا العالمية فى النهاية.

وقد تعرضت هذه الصفقة لانتقادات حادة حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسى كولا المصرية) أن مصنعى المنيا وبورسعيد قدرا بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه ، فكيف تباع ٨ مصانع بها ١٨ خطا إنتاجيا وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط !

وفضلا عن التحفظات بشأن سعر المصانع وخطوط الإنتاج وأسطول السيارات، فإن تقييم سعر الأرض المملوكة للشركة كان مثيرا للجدل، إذ أن

سعر التقييم لم يضع فى الاعتبار احتمالات استخدام تلك الأرض فى أغراض غير بناء المصانع أو المخازن، مثل بناء العقارات أو غيره ، علما بأنه ليس هناك نص يلزم الشركة بعدم استخدام الأرض فى أغراض أخرى بعد أن مر أكثر من خمس سنوات على بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص. وتملك الشركة أراض فى شارع مصطفى كامل بالإسكندرية وسعرها كأرض بناء يوازى نصف الثمن الذى بيعت به الشركة كلها ، كما تملك الشركة أرض فى شارع الهرم بالقاهرة وإذا قدرت قيمة هذه الأراضى وفقا لأسعار السوق للأراضي التى تستخدم للبناء فإنها تفوق إجمالى سعر بيع الشركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح شركة بيبسى كولا المصرية فى العام المالى ١٩٩٣/٩٢ كانت قد بلغت ٧,٩ مليون جنيه مصرى، وفى النصف الأول من العام المالى ١٩٩٤/٩٣ بلغت أرباحها نحو ٤,٥ مليون جنيه. وبعد أن تم بيع الشركة حققت خسائر بلغت نحو ١٠ ملايين جنيه فى عام ١٩٩٥ رغم زيادة المبيعات وارتفاع سعر زجاجة المياه الغازية وزيادة الإنتاج، مما يؤكد أن هذه الخسارة التى تحققت بعد البيع هى خسارة مفتعلة من قبل الإدارة الجديدة للشركة بعد خصخصتها. وهى خسارة ربما تستهدف تفادى دفع حوافز وأرباح للعاملين وتفادى دفع ضرائب عن الأرباح، وهو سلوك اعتادت عليه الكثير من الشركات العالمية بتحميل الخسائر لفروعها فى البلدان المختلفة من خلال حسابات أسعار المدخلات والعلامة التجارية بحيث تحتسب الأرباح فى النهاية للشركة الأم وتدفع الضريبة عنها فى البلد الأم للشركة لتستفيد مالية الدولة فيها على حساب حقوق مالية الدولة فى البلدان التى توجد فيها فروع لتلك الشركات .

٣- صفقة بيع شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) :

تعتبر هذه الصفقة علامة مميزة على الفساد الذى يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة. وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة ٣١ فدان أى ١٣٠,٢ ألف متر مربع، وتقع الشركة فى منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حى المعادى على الجهة الأخرى من النيل.

وقد قدمت خمسة عروض لشراء هذه الشركة عند عرضها للبيع، وكل العروض قدمت من شركات أجنبية تنتمى إلى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان.

وكانت الشركة قبل خصخصتها تضم ١١٠٠ عامل ، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طن وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار فى الساعة ومراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر وغيرها من المنتجات. وكانت الشركة تحقق أرباحا حتى العام المالى ١٩٩١ ، قبل أن تدخل فى توسعات استثمارية حولتها إلى شركة مديونة وخاسرة قبل أن يتم بيعها. وربما كان دفع هذه الشركة إلى هاوية الديون والخسارة عملا متعمدا لتبرير بيعها، لأنه ليس هناك أى منطق فى دخول شركة سيتم بيعها فى استثمارات جديدة توقعها فى أزمة مديونية. لكن "تخسير" الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسئولة عن خصخصة القطاع العام في العديد من البلدان النامية لتبرير بيع شركات استراتيجية تقوم بدور حيوى فى الاقتصاد أمام المعارضين لهذا البيع. وللعلم فإن الشركة قبل خصخصتها كانت تتبع الشركة القابضة للصناعات الهندسية التى كان يرأس مجلس إدارتها عبد الوهاب الحباك الذى يعد أحد رموز الفساد فى مصر والذى حوكم بعد ذلك بعد أن أدت خلافات عائلية خاصة بعلاقته بزوجته إلى كشف جانب من فساده .

وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكى يتبع شركة "بكتل" العقارية العملاقة. وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح بين ١٦، ٢٤ مليون دولار. وهو سعر يقل كثيرا عن سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء حيث يبلغ هذا السعر ما يوازي نحو ١٠٠ مليون دولار أو نحو ٣٣٠ مليون جنيه آنذاك. وهذا يؤكد أن بيت الخبرة الأمريكى "بكتل" وضع تقديره المتدنى لسعر الشركة لصالح المشترين المحتملين وعلى رأسهم الشركة الأمريكية التى تقدمت بعرض لشراء الشركة المصرية.

ورغم احتجاجات عمال الشركة على طرحها للخصخصة، إلا أن عملية الخصخصة مضت قدما. وفى ١٩٩٤/١٢/١٣ قام مجلس إدارة الشركة بالحصول على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع

الأصـــول الثابـــتة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار، وبيع المخزون بمبلغ ٦ ملايـــين دولار بحيث تصبح القيمة الإجمالية للشركة ومخزونها ١٧ مليون دولار. وتـــم البـــيع إلـــى شـــركة أمـــريكية – كندية هى شركة "بابكو اند ويلكـــوكس" دون التزام الشركة المشترية بسداد الديون والضرائب المستحقة علـــى شركة النصر للغلايات. وبعد خصم هذه المستحقات ، أصبح المتبقى مـــن ثمـــن الـــشركة نحو ٢,٥ مليون جنيه مصرى أى أقل من ثلاثة أرباع مليون دولار وبعد عملية البيع تم إسناد عملية محطة كهرباء الكريمات بقيمة ٦٠٠ ملـــيون دولار إلـــى الـــشركة الأمريكية – الكندرية المشترية لشركة المـــراجل الـــبخارية المصرية(نتائج برنامج الخصخصة ..إنجاز أم كارثة ، جريدة الأهرام ٢٠٠٠/٧/٣١.).

وللعلـــم فإنـــه كان هناك عرض أفضل يقضى بشراء الشركة والالتزام بـــسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها مع دفع عشرة ملايين دولار، أي مـــا يـــوازي ٣٣,٥ ملـــيون جنـــيه مصري، لكن المسئولين عن خصخصة الـــشركة اخـــتاروا العرض الأسوأ فى تجسيد فج للفساد وإهدار المال العام. ولأن الفساد اتخذ أبعاداً درامية فى هذه الصفقة فإن الأمر انتهى بإيقاف إنتاج الغلايـــات العملاقـــة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء، فقد وجدت الشركة الأمـــريكية – الكندية التى اشترت الشركة أن مصلحتها تقتضى أن تشترى مـــصر المراجل البخارية من الخارج بدلا من إنتاجها محليا، أما العمالة فإن صـــفقة البـــيع لـــم تـــضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام. وبذلك كسبت الشركة المشترية السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم صناعاتنا الوطنية!!

٤- الأهرام للمشروبات :

شـــكلت صـــفقة بـــيع شركة الأهرام للمشروبات من القطاع العام إلى القطـــاع الخـــاص، واحـــدة من الصفقات المثيرة للجدل والتى ثارت بشأنها شـــبهات الفساد . وقبل خصخصتها بلغ رأس المال الدفترى لشركة الأهرام للمـــشروبات ٩٠ ملـــيون جنـــيه موزعة على ٤,٥ مليون سهم، وبلغ عدد العاملين بها ٣١١٥ عامل وبلغ صافى ربح الشركة بعد خصم الضرائب فى العامـــين الماليين ١٩٩٥/٩٤ ، ١٩٩٦/٩٥ . على الترتيب نحو ٤٣ ، ٤٥ مليون جنيه(وزارة قطاع الأعمال العام ، ملف الباحثين .).

والـشركة مقامـة على قطعة أرض كبيرة فى حى بين السرايات قبالة نهاية حرم جامعة القاهرة وعلى تخوم حى المهندسين.

وعـندما تقرر طرح هذه الشركة للخصخصة لم يكن حامد فهى رئيس الـشركة القابـضة للإسكان والسياحة والسينما والتى تتبعها الشركة متحمسا لخصخـصتها ووضع شروطا للبيع تتضمن بيع الشركة لمدة ٥ سنوات يقوم بعـدها المالكين الجدد بنقل الآلات والعمال الى موقع جديد ويعيدوا الأرض المقامة عليها المصانع فى الجيزة والإسكندرية الى الشركة القابضة ، أى أن البـيع يكـون لـلآلات وللعلامـة التجارية والمكانة الكبيرة فى السوق، أما الأرض فإنهـا تترك للمشترين لمدة ٥ سنوات كمرحلة انتقالية لحين قيامهم بنقل المصانع الى موقع جديد وعندها يعيدون الأرض للشركة القابضة وهو مـا جعـل المـسئولين بوزارة لقطاع الأعمال والمسئولة عن الخصخصة يـتهمون الـشركة بأنهـا تبيع الهواء. كما أصر حامد فهمى رئيس الشركة القابـضة للإسكان والسياحة والسينما أن يكون بيع الشركات التابعة للشركة القابـضة للإسـكان والـسياحة والسينما التى يرأسها ، عن طريق المنافسة والمـزايدة بـين المـستثمرين وليس لمستثمر استراتيجى واحد. لكن وزارة قطـاع الأعمال العام (كان د. عاطف عبيد رئيس الوزراء الحالى هو وزير قطاع الأعمال العام آنذاك) فضلت أسلوب التفاوض المباشر والبيع لمستثمر استراتيجى، وقرر الوزير تقسيم الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما إلـى شركتين إحداهما للعقارات والإسكان تحت رياسة حامد فهمى وأخرى للـسياحة والسينما، ثم سحبت الشئون المالية والإدارية من حامد فهمى الذى احتج على ذلك بأن قدم استقاله.

وبعد مفاوضات تم بيع ٧٥% من أسهم شركة الأهرام للمشروبات إلى ٧ مؤسـسات مالية أمريكية (صناديق استثمار) بقيمة ٢٣١ مليون واحتفظت الـشركة القابضة بالأرض ملكا لها، واحتفظت بنسبة ١٥% من الأسهم فى حين آلت نسبة ١٠% من الأسهم لاتحاد العمال.

وطـبقا لهـذه الـصفقة فإن القيمة الإجمالية للشركة بما فى ذلك حصة الـشركة القابضة واتحاد العمال – بدون الأرض – بلغت نحو ٣٠٨ ملايين جنـيه. وكما ذكرنا آنفا فإن الربح الصافى للشركة بلغ ٤٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ ، وبذلك فإن هذه الشركة كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقـط أن تحقـق كل الثمن الذى قدرت به عند البيع خلال ٦,٦٠ سنة فقط .

والحقيقة أنه ليس هناك أى منطق يمكنه تفسير بيع هذه الشركة للأمريكيين أو لغيرهم، فالشركة كانت تحقق أرباحا كبيرة ، وكانت تضيف بالتالى إلى مالية الدولة بشكل يعزز قدرات الحكومة على تمويل استثماراتها الجديدة وإنفاقها العام.

وقد ظهر واضحا حجم الفساد الذي انطوت عليه صفقة بيع الأهرام للمشروبات، عندما عرضت شركة "هاينيكن" العالمية، في شهر سبتمبر ٢٠٠٢، شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعدد أسهمها ٢٠,٤٩ مليون سهم بسعر ١٤ دولارا للسهم، أي بقيمة إجمالية تبلغ ٢٨٦,٩ مليون دولار، أي ما يوازي ١٣٢٥ مليون جنيه مصري،(راجع الإعلان عن عرض الشراء المنشور في جريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١٤). وإذا خصمنا من هذا السعر، قيمة شركة "الجونة" للمشروبات التي كانت شركة الأهرام للمشروبات قد اشترتها في فبراير عام ٢٠٠١، بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه (راجع جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠٠٢/٩/٢٦)، فإن السعر المعروض من شركة "هاينيكن" العالمية لشراء الأهرام المشروبات الأصلية يصبح ١١٢٥ مليون جنيه تقريبا، أي ما يوازي ٣,٧ مرة قدر السعر الذي بيعت به الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص!!! فهل هناك قرينة أهم من ذلك على أن صفقة بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص، كانت فاسدة ولابد من محاسبة القائمين عليها؟

٥- أسمنت أسيوط :

طرحت شركة أسمنت أسيوط للخصخصة فى إطار موجة من خصخصة شركات الأسمنت المصرية شملت أسمنت بنى سويف وأسمنت الإسكندرية وكلها شركات بيعت عام ١٩٩٩ بعد تعيين د. عاطف عبيد الذى كان يشغل منصب وزير قطاع الأعمال السابق وكان مسئولا عن بيع القطاع العام، فى رئاسة الوزارة المصرية. وتم بيع الشركات المشار إليها كلها إلى شركات أجنبية ليصبح قطاع الأسمنت فى مصر خاضعا فى جانب كبير منه للأجانب.

وبالنسبة لشركة أسمنت أسيوط فإن الشركة قبل خصخصتها كانت تنتج ٣,٩ مليون طن من الأسمنت ، وكان عدد العاملين بها يبلغ ٣٣٠٠ عامل. وقد بلغت الأرباح الصافية للشركة نحو ١٣٦ مليون جنيه فى العام المالى

١٩٩٩/٩٨ قبل خصخصتها مباشرة (وزارة قطاع الأعمال العام ، ملف الباحثين .).

والشركة هى المورد الرئيسى للأسمنت لمشروع توشكى بحكم أنها الأقرب جغرافيا لموقع المشروع من باقى شركات الأسمنت المصرية. ويبلغ عدد أسهم الشركة ٣٢ مليون سهم.

وبعد طرح هذه الشركة للخصخصة تم فتح المظاريف وأرسى عرض شركة أسمنت أسيوط على شركة سيمكس المكسيكية التى حصلت بمقتضى صفقة البيع على ٩٠% من أسهم الشركة بما فيها المزرعة والاستراحة التابعة لها، مقابل ١٢٨٠ مليون جنيه. وتضمن عقد البيع، التزام الشركة المشترية بتحديث المصنع وخطوط الإنتاج وزيادة الإنتاج ليصل إلى ٤,٥ مليون طن سنويا.

والحقيقة أنه لم يكن هناك مبرر لبيع هذه الشركة لأن مصر تستورد الأسمنت بما يعنى أن من يريد من القطاع الخاص المحلى والأجنبى أن ينشئ مصانع للأسمنت ، فإنه كان يمكنه ذلك ، أو كان ذلك هو الأفضل أن تكون هناك استثمارات جديدة فى هذا القطاع بدلا من توجيه الأموال التى كانت تتدفق للاستثمار فيه ، إلى تداول أصل قائم ومنتج فعلا. كذلك فان هذه الشركة كانت تحقق أرباحا صافية بلغت فى عام ١٩٩٩/٩٨ نحو ٤٢,٥% من رأسمالها الدفتري، وأكثر من ١٠,٦% من قيمة بيعها للأجانب.

٦- فندق الميريديان :

يقع فندق الميريديان فى أقصى الطرف الشمالى لجزيرة المنيل ويبدو كشبه جزيرة فى النيل فى موقع فريد وشديد التميز، وتبلغ مساحته ٢١ ألف متر مربع كانت تملكها محافظة القاهرة. وعندما عرض الفندق للبيع عام ١٩٩٣ كان سعر المتر فى هذا الموقع لا يقل عن ٣٠ ألف جنيه أى أن قيمة الأرض وحدها كانت تساوى ٦٣٠ مليون جنيه مصرى أى أكثر من ١٨٥ مليون دولار بأسعار ذلك العام (اغتيال فندق تاريخي ، جريدة الأهرام ، ١٥ /١٩٩٧/١١).

وقد تم بيع هذا الفندق إلى أمير سعودى بمبلغ ٧٥ مليون دولار. أى بنحو ٤٠% من قيمة الأرض وحدها !! وللعلم فإن السعر الذى بيع به الفندق لا يتجاوز قيمة الأرباح الصافية للفندق فى أربع سنوات.

وهـــذه الصفقة مثلها مثل غيرها من صفقات بيع الفنادق مثل شيراتون القاهـــرة (١٣٥ مليون دولار)، شيراتون الغردقة (١٦ مليون دولار) ، هى نمـــاذج للبـــيع بلا مبرر وللفساد فى تقييم سعر الأصل العام ولإهدار المال العام أو أموال الشعب فى النهاية.

ويمكن القول في النهاية أن برنامج الخصخصة المصرى قد جاء تحت ضغط التناقضات الداخلية لرأسمالية الدولة المصرية بعد تحللها لبيروقراطية فاســدة، وتحـــت الضغوط الأكثر فعالية للدول الدائنة وصندوق النقد الدولى علـــى رأسمالية الدولة المصرية المأزومة اقتصاديا ، مقابل إسقاط جزء من الديون الخارجية المصرية وجدولة الجزء الباقى.

أمـــا البـــرنامج نفسه فإنه أقرب ما يكون الى استهلاك رصيد الأصول الذى بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجارى للحكومة الراهنة لتغطية عجزها عن توفير التمويل الضرورى لهذا الانفاق وبخاصة بـــسبب التهرب الضريبى لرجال الأعمال. وكان وزير المالية قد أشار، فى ابـــريل عـــام ٢٠٠٠ الى أن الضرائب المستحقة للدولة والتى لم تسدد بلغت ١٧,٦ ملـــيار جنيه، هذا فضلا عن الإعفاءات المبالغ فيها للمستثمرين والتى تصل الى ٥ سنوات فى الوادى والدلتا والى ١٠ سنوات فى المدن الصناعية الجديـــدة والـــى ٢٠ سنة فى مناطق المشروعات الكبيرة الجديدة فى توشكى وغرب السويس وشرق التفريعة.

وكذلك فإن الدولة تغطى ببيعها للقطاع العام وبالذات البيع للأجانب كما حدث فى الأسمنت والمشروبات على العجز الكبير فى التعاملات الخارجية، وبالـــذات فـــى التجارة السلعية. كذلك فإن برنامج الخصخصة الحكومى قد وضع الأجانب فى مواقع مسيطرة فى الاقتصاد المصرى وبالذات فى قطاع الأسمنت والمشروبات، فضلا عما أدى إليه من تدمير بعض القواعد المهمة فى الاقتصاد المصرى مثل شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) كذلك فإن برنامج الخصخصة الحكومى فى مصر قد انطوى على درجة عالية من الفـــساد وإهـــدار المال العام. وهو ما يظهر فى بعض الصفقات التى أشرنا إلـــيها أشرنا إليها والتى لا يمكن تحميلها لعبد الوهاب الحباك أو غيره وإنما للحكـــومة بأســـرها وللـــرئيس مـــبارك شخصيا باعتباره الرجل الذي يملك سلطات مطلقة في مصر، لأن هذا الإهدار تم في كل القطاعات، ولأن حماية المـــال العـــام هي من مسئوليات الحكومة والرئيس. كذلك فإن إهدار المال

العـــام في عملية الخصخصة يظهر في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الـــشركات العامـــة للقطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلـــك، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التـــى بـــيعت لمـــستثمر استراتيجى هو نجيب ساويرس بقيمة ١٠ جنيهات للـــسهم، وخـــلال عامين ارتفع سعر السهم إلى ١٨٠ جنيها، قبل أن يتراجع ضمن حالة الاضطراب وعمليات التلاعب التي تشهدها البورصة المصرية والتي وقع الآلاف من صغار المستثمرين، ضحية لها.

وهناك مؤشر آخر يدلل على حجم إهدار المال العام الذي انطوت عليه عملـــية الخصخـــصة ، وهـــو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة الـــسوقية لقطـــاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاته بها . وقـــبل الـــبدء فـــي عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته الـــسوقية متفاوتة بدرجات عالية فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية في أبريل ١٩٩٠ إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين ٨٤ ، ١٠٠ مليار جنيه (٣٥) ، أي تتراوح بين ٤٢ ، ٥٠ مليار دولار حيث بلغ سعر الدولار في المتوسط في عام ١٩٩٠ نحو ٢ جنيه مصري حسبما تشير بـــيانات صـــندوق الـــنقد الدولـــي (IMF, International Financial Statistics Yearbook 1995) . وفي نفس الوقت تقريبا أشار أحد الكتاب إلـــى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقا للتقديرات الحكومية نحو ٣٤٥ مليار جنيه(٣٦) ، أي ١٧٢,٥ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٠ ، ويـــشير رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزوري ، وكان وزيرا للتخطيط ونائـــبا لـــرئيس الـــوزراء فـــي عام ١٩٩١ ، إلى أن قطاع الأعمال يحكم استثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه مصري(٣٧)، أي نحو ٣٧ مليار دولار وفقـــا لـــسعر صـــرف الجنيه مقابل الدولار عام ١٩٩١ ، وهو يقصد غالبا القيمة الدفترية لشركات قطاع الأعمال العام وليس القيمة السوقية لها . وفي عـــام ١٩٩٣ أشار وكيل اول بنك الاستثمار القومي ، إلى أن القيمة الفعلية لـــشركات القطاع العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه مصري (٣٨) ، أي نحو ١٥٠ ملـــيار دولار أمريكـــي وفقا لسعر صرف الجنيه المصري في العام المذكور .

وإذا كانـــت تلك هي التقديرات المتفاوتة لقيمة القطاع العام ، فإن قيمة كـــل ما باعته الدولة من شركات تمثل الغالبية العظمى من القطاع العام قد

بلـــغ حتـــى الآن ٢٥,٢ مليار جنيه مصري فقط، مما يشير إلى حجم النهب الذي تعرضت له مصر وشعبها على يد نظام مبارك وحكوماته المتعاقبة.

وفضلا عن كل ما سبق فإن برنامج الخصخصة أدى إلى قطع الطريق علـــى تنفـــيذ استثمارات خاصة جديدة يحتاجها الاقتصاد ، حيث أن الأموال التـــي دفعهـــا القطـــاع الخاص لشراء أصول القطاع العام ، هي في النهاية أمـــوال كانـــت ستتحول كليا أو جزئيا لبناء استثمارات جديدة ، فتحولت إلى تمـــويل تداول أصول قائمة فعليا مما يعني المساهمة في دفع الاقتصاد لحالة من الجمود وربما الركود ، على عكس الاستثمارات الجديدة التي هي رافعة النمو السريع لأي اقتصاد . وللعلم فإن الخصخصة في الاقتصادات المتقدمة المـــصدرة لرأس المال مثل اقتصادات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، شكلت آلية مهمة لتهدئة سخونة فوائض رؤوس الأموال بتحويل جانب منها إلـــى تملك الأصول بدلا من الحركة الجامحة والمدمرة في أسواق العملات والبورصـــات ، وهذا لأن هذه البلدان لديها فائض كبير في رؤوس الأموال وهي مصدرة لها كما أشرنا آنفا ، في حين أن مصر تفتقد لذلك وبالتالي فإن الخصخصة في مصر لم يمولها القطاع الخاص من فوائض مالية لديه وإنما مـــولها مما كان سيخصصه للاستثمار ، أو حتى اقترض لتمويلها مما حرم الاقتـــصاد المـــصري مـــن عامل مهم لتنشيط النمو ، وساهم في دخوله في الأزمة التي دخلهامنذ عام ٢٠٠٠.

كـــذلك يمكـــن القول أن عملية الخصخصة ساهمت في تكريس السمة الأساســـية للطـــبقة الرأسمالية التقليدية المصرية كطبقة تفتقد لروح الاقتحام والمـــبادرة ، حيث أن عملية الخصخصة برمتها هي بيع لمشروعات جاهزة وغالبيـــتها الساحقة تحقق أرباحا ولها سوقها المتحققة فعليا ولا تنطوي على مخاطـــرة ، وبالتالـــي فـــإن شراء القطاع الخاص لمثل هذه المشروعات لا يـــساهم فـــي بناء خبرات استثمارية ملهمة للقطاع الخاص ، بل إنه يكرس الأداء الروتينـــي وضعف القدرات الاقتحامية للطبقة الرأسمالية المصرية ، كمـــا أنه يكرس من ناحية أخرى أسوأ ما في الثقافة الاستثمارية لهذه الطبقة وتحديـــدا ثقافـــة الخـــبطة التي تتركز هنا في عملية الشراء ذاتها بأقل قيمة ممكنة مع تفادي كل عناصر المخاطرة التي تنطوي عليها عملية إنشاء أصل إنتاجي جديد ، علما بأن هذه المخاطرة والحسابات المرتبطة بها ، هي التي

تقــوم بالــدور الرئيــسي فــي تطوير مهارات القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق.

وفــي الــنهاية فإن برنامج الخصخصة شكل ذروة الفساد والنهب الذي تعرض الشعب المصري له في عصر مبارك.

الفصل السادس

على هامش انتخابات الرئاسة.. نظرة تحليلية ونقدية للبرنامج الاقتصادي لمبارك

بالرغم من وجود العديد من المرشحين للرئاسة، إلا أن المرشحين الحقيقيين لمنصب الرئيس ينحصرون في مرشح الحزب الوطني ومرشح حزب الوفد ومرشح حزب الغد، بعد أن قاطع حزب التجمع والحزب الناصري هذه الانتخابات، وبعد أن منع المستقلين من خوضها وفقا للنصوص المعوقة أو المانعة لذلك في المادة ٧٦ من الدستور التي تمت صياغتها على نحو مشين دستوريا وتم إقرارها في يوم أسود في تاريخ مصر بسبب الانتهاكات المروعة التي ارتكبها الأمن والتي شملت هتك أعراض العديد من الفتيات والسيدات والصحفيات من معارضي هذه المادة غير الديموقراطية وغير الدستورية.

وسوف نتناول بالعرض الموجز والتحليل والنقد، برنامج مرشح الحزب الوطني الذي شمل ما أسماه بـــ "إنجازات الماضي" في هذا الفصل الذي هو أقرب للملحق للكتاب المكرس عموما لتحليل تطور الاقتصاد المصري في عصر مبارك.

البرنامج الاقتصادي لمرشح الحزب الوطني:

عندما يكون هناك رئيس قضى فترة واحدة في الحكم، فإن برنامجه الاقتصادي يتمثل في أدائه خلال فترة حكمه، فما بالنا ولدينا رئيس استمر في حكم هذه الأمة لمدة ٢٤ عاما في ظل نظام ديكتاتوري بوليسي واستفتاءات تم التشكيك في نزاهتها دائماً جعلته على رأس الحكم طوال هذه الفترة. ولذا فإن البرنامج الاقتصادي الأساسي للسيد/ محمد حسني مبارك مرشح الحزب الوطني هو الأداء الاقتصادي لحكوماته المتعاقبة التي عينها كرئيس لجمهورية مصر العربية. ويمكن متابعة هذا الأداء من خلال الفصل الخاص بمؤشرات الأداء وانهيار المكانة الاقتصادية لمصر في عصر مبارك. وإن كان اللافت للنظر هو أن هذا المرشح لم يعلن إطارا لسياسته الاقتصادية. وعلى أي الأحوال فإن عدم طرح مرشح الحزب الوطني لإطار

عام لبرنامجه لا يعني أن برنامجه بلا ملامح، بل إنه في مجموعه له توجه يحقق مصالح فئات محددة كما سيتضح من عرض وتحليل ونقد هذا البرنامج.

وقبل تناول برنامج مبارك للسنوات الست القادمة، من الضروري التعرض لبعض مما أورده في هذا البرنامج عن إنجازاته في الفترة الماضية.

١- أكاذيب "الإنجازات" تفضحها البيانات الرسمية

أشار مرشح الحزب الوطني في برنامجه إلى انه حقق إنجازات كبيرة في فترات حكمه الماضية، ومنها أنه تم استصلاح ٣ ملايين فدان. وهي أكذوبة كبرى، فكل ما تم استصلاحه في عهد مبارك الطويل للغاية لا يتجاوز ١,٢ مليون فدان!!

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، إلى أن كل ما تم استصلاحه من عام ١٩٧٢/١٩٧١ إلى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ قد بلغ ١,٨٥ مليون فدان بمتوسط سنوي بلغ ٥٩,٧ ألف فدان. أي أن خلال ٣١ عاما من حكم السادات ومبارك معا تم استصلاح ٦٢% فقط مما يقول مبارك انه تم استصلاحه في عهده وحده. وللعلم فإنه خلال ١٩,٥ عاما من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٢/١٩٧١، وهي الفترة التي كان الزعيم الراحل جمال عبد الناصر هو الحاكم الفعلي لمصر خلالها تقريبا، تم استصلاح نحو ١,٣٧ مليون فدان، بواقع ٧٠ ألف فدان سنويا (راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٥-٢٠٠٣، القاهرة، يونيو ٢٠٠٤، صـ ٢٦٨).

ويشير برنامج مرشح الحزب الوطني السيد/ محمد حسني مبارك إلى أن المساحة الزراعية زادت إلى ٨,٣ مليون فدان، وهي مغالطة فجة، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر في يونيو ٢٠٠٤، إلى أن الرقعة المنزرعة تبلغ نحو ٦,٧ مليون فدان (صـ ٢٤٧، ٢٤٨). أما ما لم يذكره مرشح الحزب الوطني فهو أن فساد الحكومات التي عينها قد تكفل بإضاعة أكثر من ١,٥ مليون فدان من الوادي والدلتا، حيث كانت مخالفات البناء على الأراضي الزراعية يتم إسقاطها أثناء انتخابات مجلس الشعب أو استفتاءات الرئاسة

كنوع من الرشوة للفلاحين على حساب مصلحة الوطن، بدلا من حل مشاكل الاحتياجات السكنية في الريف المصري بصورة لا تؤدي لإهدار أخصب أراضي مصر والعالم بأسره في وادي النيل ودلتاه.

أما ما أشار إليه مرشح الحزب الوطني من أن الناتج الزراعي المصري قد تضاعف ١٦ مرة من ٥,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٩١ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، فإنه نموذج للتحايل والنصب بالأرقام، أو هو نكتة جاهلة وغبية لأن هذه الحسابات تتجاهل ارتفاع الأسعار الذي جعل سعر نفس الإنتاج يتضاعف أكثر من ١٥ مرة خلال عهد مبارك الذي يعد عهد التضخم الكبير في مصر حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في أسعار المستهلكين نحو ١٢% سنويا خلال ٢٤ عاما من حكمه، مقارنة بنحو ٩,٥ % سنويا خلال عهد السادات، ونحو ٢,٩% في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠ خلال عهد عبد الناصر (راجع في ذلك: IMF, International Financial Statistics Yearbook, Several Issues, Table of Consumer Prices.). والأهم من قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية، هو حجم هذا الإنتاج ونوعيته. وعلى سبيل المثال كان إنتاج مصر من القطن ٩,٢١ مليون قنطار تم إنتاجها من ١,٦٥٨ مليون فدان عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣، وكانت إنتاجية الفدان ٨,٦٤ قنطار متري. وفي عام ٢٠٠٣، أنتجت مصر ٥,٧٣ مليون قنطار متري من نحو ٧٠٧ ألف فدان، بإنتاجية بلغت ٨,١ قنطار للفدان. أي أن إنتاجية الفدان تراجعت، وترجع الإنتاج بسبب تراجع الإنتاجية وأيضا بسبب تراجع المساحة المزروعة بالقطن.

وعلى أي حال فإن الناتج الزراعي الذي كانت قيمته ٥,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٢، كانت تساوي نحو ٨,٣ مليار دولار (كان الجنيه المصري يساوي ١,٤٢٩ دولار في عام ١٩٨٢)، وهذه القيمة تساوي نحو ٤٨,١ مليار جنيه وفقا لسعر الصرف الحالي، وبالتالي فإن الناتج الزراعي في عهد مبارك لم يزد إلا في حدود ٨٩% أي أقل من مرة واحدة خلال ٢٤ عاما، وهي زيادة متدنية للغاية بالمقارنة مع ما شهده العالم من زيادات أكبر كثيرا في الناتج الزراعي في الفترة المماثلة.

هذا فضلا عن أن الإنتاج الزراعي المصري قبل عهد مبارك ووزير زراعته السابق يوسف والي، كان إنتاجا يراعي الاعتبارات الصحية، بدلا

من الإنتاج الزراعي الحالي الذي تستخدم في إنتاجه مبيدات ومنشطات هرمونيه مسرطنة ومدمرة صحيا.

أما ما ذكره برنامج مشرح الحزب الوطني من أن الصادرات الزراعية زادت من ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٧٠٠٠ مليون جنيه في العام الأخير، فإنه تلاعب بالأرقام أيضا، لأن الصادرات يتم تقييمها بالعملات الأجنبية التي تم التصدير بها أو بالدولار باعتباره العملة الأجنبية الرئيسية التي تربط مصر الجنيه بها، ووفقا لسعر الصرف فإن قيمة الصادرات الزراعية المصرية عام ١٩٨٢ بلغت ٧١٤,٥ مليون دولار، وأصبحت نحو ١٢٠٦ مليون دولار في العام الأخير، أي أنها زادت بنسبة ٦٨,٨% خلال ٢٤ عاما، وهي زيادة هزيلة تستحق الخجل وليس التباهي بها. وكنموذج للصادرات الزراعية المصرية، تشير البيانات الرسمية إلى أن حجم الصادرات المصرية من القطن قد بلغ نحو٣,٩٤ مليون قنطار متري في العام المالي ١٩٨٢/١٩٨٣ (البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٣٨، القاهرة ١٩٨٥، صـــ ٩١)، وفي موسم ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ بلغت الصادرات ٣,٦٤٩ مليون قنطار متري (البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٥٨، القاهرة ٢٠٠٥، صـــ ١٤٠)، أي أنها تراجعت ولم ترتفع.

أما ما ذكره مرشح الحزب الوطني من أن دعم السلع التموينية كان مليار جنيه عام ١٩٨٢، وارتفع إلى ١٠ مليارات جنيه في العام الخير، فإنه تلاعب بالأرقام أيضا، فالسلع التموينية المدعومة مستوردة في غالبيتها الساحقة، وعندما كانت قيمة الدعم مليار جنيه عام ١٩٨٢، فإنها كانت تساوي نحو ١٤٢٩ مليون دولار، وهو ما يوازي نحو ٨٢٨٨ مليون جنيه وفقا لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار في الوقت الراهن. وكان نصيب الفرد من سكان مصر من الدعم يبلغ نحو ١٨٥,٥ جنيه سنويا في عام ١٩٨٢. أما الآن فإن الدعم الذي يبلغ ١٠ مليارات جنيه يوازي نحو ١٧٢٤ مليون دولار وهو يزيد بنحو ٢٠,٦% عن الدعم الحقيقي عام ١٩٨٢. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من سكان مصر من دعم السلع التموينية في الوقت الحالي ١٤٣ جنيه فقط، وهو ما يقل كثيرا عن متوسط نصيب الفرد من الدعم المقدم لهذه السلع عام ١٩٨٢، فضلا عن أن قيمة الجنيه عام ١٩٨٢ تزيد كثيرا عن قيمته في الوقت الراهن بسبب الارتفاعات الكبيرة في

الأسعار التي شهدتها مصر على مدار عهد مبارك "السعيد". ولو أخذنا ارتفاعات الأسعار في الحسبان فإن الدعم المقدم حاليا للسلع التموينية يقل كثيرا عما كان يقدم في عام ١٩٨٢.

أما ما ذكره مرشح الحزب الوطني عن أنه أوجد ٩ ملايين فرصة عمل فإنه كذب فج تفضحه البيانات الرسمية نفسها، ففي العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢، كان عدد العاملين في مصر ١١,٧ مليون عامل (راجع: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٣٨ القاهرة ١٩٨٥، صـ ٨٣)، وفي يونيو ٢٠٠٤، أصبح عدد العاملين ١٨,٧ مليون (البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٥٨ ، صـ ١٣٠)، أي أن عدد العالمين زاد بمقدار ٧ ملايين فقط على مدار ٢٤ عاما وحدثت الزيادة بالأساس في القطاع غير الرسمي أي أن مبارك وحكوماته لا فضل لهم في القسم الأكبر من هذه الزيادة. وهذه الزيادة المعتمدة في البيانات الرسمية تقل بمقدار ٢ مليون فرصة عمل عن الرقم الذي يقول مرشح الحزب الوطني أنه حققه. فماذا نسمي هذا..أليس كذبا على الشعب؟!

وهذه نماذج من أكاذيب "الإنجازات" التي نكتفي منها بهذا القدر لننتقل إلى برنامج مبارك للسنوات الست القادمة.

١- البطالة صنعها نظام مبارك وبرنامجه لمواجهتها مجرد أوهام:

قدم مرشح الحزب الوطني الحاكم برنامجا اقتصاديا ركز فيه على مكافحة البطالة التي رصد لها خمسة برامج أساسية لتشغيل العاملين من المقدر لها أن توجد نحو ٤,٥ مليون فرصة عمل جديدة. والتساؤل الذي يتبادر للذهن فورا هو: لماذا لم يطبق مرشح الحزب الوطني برنامجه لمواجهة البطالة خلال فترات حكمه الطويلة طالما أن لديه خطة، بدلا من تركه ٢,١ مليون عاطل حسب البيانات الرسمية المزيفة، ونحو ٨ ملايين عاطل طبقا للدراسات المستقلة (راجع الفصل الخاص بالبطالة)، يقاسون من التعطل وانعدام الموارد الجارية الذي ينحدر بهم للفقر المدقع والاعتماد على أسرهم بكل ما ينطوي عليه ذلك من ذل وإهانة للكرامة.

وكان عدد فرص العمل التي تم استحداثها في الاقتصاد المصري على مدار الإثني عشر عاما الأخيرة من حكم مبارك قد بلغ ٤,٣ مليون فرصة عمل، حيث بلغ عدد المشتغلين ١٤,٤ مليون عامل في العام المالي ١٩٩١/

١٩٩٢، وارتفع إلى ١٨,٧ مليون عامل في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (راجع: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠٠٥، صـ ١١٩-١٢٠)، فكيف لمثل هذا المرشح أن ينجح في إيجاد ٤,٥ مليون فرصة عمل خلال السنوات الست القادمة، بينما لم يحقق على مدار الاثني عشر عاما الأخيرة سوى نحو ٩٥,٦% من هذا العدد؟!

وبعيدا عن التناقض الفج بين المتحقق فعليا والوعود التي يقدمها السيد/ محمد حسني مبارك مرشح الحزب الوطني، فإن البرامج التي قدمها ليحقق من خلالها هذا العدد من فرص العمل الجديدة، هي برامج في غالبيتها موجودة منذ عهد رئيس الوزراء السابق عاطف عبيد ولم تحقق نجاحا يذكر في معالجة البطالة بل تركت هذه الظاهرة المدمرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تتفاقم على نحو درامي.

ويشير البرنامج إلى أنه سيتم إتاحة ٣ مليارات جنيه كقروض صغيرة تتراوح بين ٥ ، و ١٠ آلاف جنيه لإيجاد ٦٠٠ ألف فرصة عمل بواقع ٥ آلاف جنيه كتكلفة لإيجاد فرصة العمل في هذا المجال. وهذه التقديرات لتكلفة استحداث فرصة عمل في هذا المجال هي تقديرات عفا عليها الزمن وثابتة منذ ١٥ عاما في ذهن "جهابذة" الاقتصاديين الذين يعملون مع مبارك، وكأن الأسعار والأجور لا تتغير. والحقيقة أن فرص العمل التي يمكن استحداثها من خلال هذه المليارات الثلاثة لن تزيد على ٢٠٠ ألف فرصة عمل، بافتراض أن المشروعات التي ستقام من خلال هذه القروض ستكون ناجحة. وهذا العدد يوازي نحو ثلث عدد فرص العمل التي وعد بها مرشح الوطني في هذا القطاع.

وللعلم فإن نجاح المشروعات الصغيرة يتوقف على وجود حضانة قومية لهذه المشروعات في مصر تضم الخبراء من الحكومة والمعارضة والمجتمعات المحلية، من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والرغبة في الخدمة العامة، على أن تقوم هذه الحضانة بتقديم دراسات جدوى للمشروعات الصغيرة، والتنسيق فيما بينها حتى لا تكرر بعضها البعض وتتنافس بصورة مميتة في مجالات محدودة، وتقوم هذه الحضانة أيضا بتوفير التمويل الميسر لهذه المشروعات من مصادر داخلية وخارجية، وتربط العديد من هذه المشروعات الصغيرة بمشروعات كبيرة، وتتابعها لضمان التزامها بالمواصفات القياسية في إنتاجها حتى يمكن تسويقه داخليا وخارجيا،

وتـــتابعها أيـــضا لمـــنع تعرضـــها للتعثـــر ولمعالجة أي عثرة في بدايتها، وتساعدها على تسويق منتجاتها في الداخل والخارج.

أمـــا "البرنامج" الثاني فيتضمن استحداث ٩٠٠ ألف فرصة عمل جديدة خـــلال السنوات الست القادمة، من خلال ما يسمى ببرنامج "سوق الأعمال" الـــذي يقـــوم على تمويل نحو ٢٠٠٠ مشروع سنويا بما يتراوح بين نصف ملـــيون و ٥ ملايين جنيه، للمشاركة في تمويل استثمارات جديدة قيمتها ١٠ ملـــيارات جنيه سنويا، تقدم البنوك نحو ٥ مليارات منها. والحسابات في هذا البـــرنامج مـــضطربة بعض الشيء، فالـــ ١٠ مليارات جنيه سنويا تعني أن تكلفـــة كل مشروع من الـــ ٢٠٠٠ مشروع المطلوب إنشائها في إطار هذا البـــرنامج، هو ٥ ملايين جنيه بالكامل وليس ما يتراوح بين نصف مليون و ٥ ملايـــين جنـــيه. كمـــا أن حـــسابات هذا البرنامج قائمة على أن صغار ومتوســـطي رجـــال الأعمـــال سوف يقدمون ٥ مليارات جنيه كاستثمارات لـــتمويل هـــذا البـــرنامج، وهو أمر لا علاقة للرئيس وحكومته به، ويتوقف إجمـــالا علـــى توافر هذا التمويل لدى رجال الأعمال الصغار والمتوسطين وتـــصوراتهم حول مناخ الاستثمار في مصر. كما أن التمويل الذي ستوفره البنوك لا علاقة للرئيس وحكومته به، لأن أي رئيس يمكنه أن يدعو البنوك العامة على الأقل إلى تمويل مثل هذه المشروعات، لكنه لا يمكنه ولا يجب أن يفـــرض عليها ذلك لأنها يجب أن تعمل على أسس اقتصادية، وكفانا من الكـــوارث التي تسبب فيها تدخل النفوذ السياسي في عمل البنوك وما ترتب عليه من ضياع أموال هائلة على هذه البنوك في ديون مشكوك في تحصيلها أو حتـــى معدومـــة. وهـــذا "البرنامج" هو مجرد إعلان نوايا لا يرقي إلى مضمون كلمة البرنامج ولا يتضمن أي آليات عملية للتطبيق.

أمـــا البرنامج الثالث الذي يطرحه مرشح الحزب الوطني فهو ما أسماه بـــرنامج "الألـــف مصنع" الذي يتكلف على مدار الست سنوات القادمة نحو ١٠٠ ملـــيار جنـــيه، ويـــتم مـــن خلاله بناء ألف مصنع كبير يقوم الجهاز المـــصرفي بـــتقديم ائـــتمان قيمته ٥٢ مليار جنيه لتمويلها، ويقوم أصحابها بتدبيـــر الـــ ٤٨ ملـــيار جنيه لاستكمال التمويل، وهذا البرنامج يؤدي إلى اســـتحداث ١,٥ ملـــيون فرصة عمل وفقا لبرنامج مشرح الحزب الوطني. وهذا "البرنامج" هو الآخر يتوقف إجمالا على توافر هذا التمويل لدى رجال الأعمـــال الكبار ومدى قناعتهم بمناخ الاستثمار في مصر. كما أن التمويل

الـــذي ســـتوفره البنوك لا علاقة للرئيس وحكومته به أيضا، لأن أي رئيس يمكـــنه أن يدعو البنوك العامة على الأقل إلى تمويل مثل هذه المشروعات، لكنه لا يمكنه ولا يجب عليه أن يفرض عليها ذلك لأنها يجب أن تعمل على أسس اقتصادية.

أمـــا عـــدد فرص العمل التي سيتم استحداثها من خلال هذا "البرنامج" بافتـــراض تطبـــيقه بالكامل، فإنه ١,٥ مليون فرصة عمل بتكلفة تبلغ ٦٦,٧ ألف جنيه لفرصة العمل الواحدة وفقا لتقديرات برنامج مبارك، وهذا التقدير هـــو مجـــرد هزل بعيد تماما عن الواقع وعن البيانات الحكومية نفسها بما يجعلـــنا نـــرجح أن مـــن أعـــدوه هم مجرد سياسيين حاولوا هندسة برنامج "مغـــري" ولـــيس بـــرنامج حقيقـــي. ووفقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فإن تكلفة فرصة العمل الدائمة في المشروعات الاستثمارية بلغت نحو ٢٥٠,٣ ألف جنيه، حيث بلغت التكاليف الاستثمارية للمشروعات الاستثمارية التي أنشئت منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف عام ٢٠٠٣، نحـــو ٣٧٥,٤٥ ملـــيار جنـــيه، ولـــم توفر سوى ١,٥ مليون فرصة عمل. (راجـــع: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التقرير السنوي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، المقدمة) . وبالتالي فإن الحديث عن إيجاد ١,٥ مليون فرصة عمل بـــتكلفة ٦٦,٧ ألف جنيه لفرصة العمل الواحدة في المشروعات الاستثمارية الكبيـــرة التي يبلغ متوسط تكلفة كل منها نحو ١٠٠ مليون جنيه هو نوع من الهزل المناقض للواقع المعلوم للحكومة والرئيس قبل أي أحد آخر، لأن هذه الـــتكلفة المفترضة تبلغ نحو ٢٦,٧% من التكلفة الاستثمارية الفعلية لفرصة العمـــل فـــي هـــذه المـــشروعات. وبافتراض أن هذا "البرنامج" قد تحقق، وبافتـــراض ثبات تكلفة فرصة العمل في المشروعات الاستثمارية كما كانت فـــي الفترات السابقة، رغم أنه من المنطقي أن تكون هذه التكلفة قد ارتفعت، فـــإن أقصى ما يمكن أن يوجده من فرص للعمل هو نحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل على مدار السنوات الست القادمة.

٢- برنامج الاستصلاح..دعاية فجة تنفيها الخبرات القريبة

يعد البرنامج الخاص باستصلاح مليون فدان على مدار السنوات الست القادمـــة، مـــنها ٧٠٠ ألف فدان توزع على ٧٠ ألف حيازة وتملك للشباب، ونحـــو ٣٠٠ ألـــف فـــدان تـــوزع علـــى كبار المستثمرين، نموذجا لتخبط

التقديـــرات. وتـــشير تقديرات برنامج مبارك إلى أن تمويل هذا الاستصلاح بالنسبة للشباب سيتم من خلال قرض قيمته ١٠٠ ألف جنيه لكل حيازة تضم ١٠ أفدنـــة لتمويل الاستصلاح وبناء منزل. وإذا كان كل ما تم استصلاحه من كل الجهات خلال السنوات الست من ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ هو ١٥٠ ألـــف فدان بواقع ٢٥ ألف فدان سنوياً (راجع الجهاز المركزي للتعبئة العامـــة والإحـــصاء، الكـــتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٥ – ٢٠٠٣، يونيو ٢٠٠٤ ص٢٦٨)، فكيف سيتم استصلاح ٧٠٠ ألف فدان في السنوات الست القادمـــة بواقـــع ١١٦,٧ ألف فدان سنوياً؟ أليس هذا وهم وخداع للناخبين؟ وهذا البرنامج خيالي بدوره، لأن تكلفة حفر البئر في الأراضي الصحراوية تتـــراوح بين ٦٥، ٨٠ ألف جنيه، ولا يمكن لأي مغامر أن يورط نفسه في اقتـــراض ١٠٠ ألف جنيه لينفقها في حفر بئر ولا يستطيع استغلال الأرض التي تحتاج لنفقات أخرى، فضلا عن النفقات الكبيرة الضرورية لبناء البيت. وهـــذا البـــرنامج هو نوع من الدعاية الفارغة الموجهة لخداع الناخبين، ولو كـــان الـــرئيس وحزبه وحكوماته المتعاقبة جادين فعليا في تمليك الأراضي للـــشباب لفعلوا ذلك في كل عمليات استصلاح الأراضي في غرب النوبارية وتوشـــكا وسيناء وسهل الطينة، بدلا من منحها لكبار المستثمرين كما حدث في الواقع.

٣- مبارك لم يساند الفلاحين في الماضي فكيف يثقون في برنامجه؟

أمـــا البـــرنامج المسمى "برامج مساندة الفلاح في الوادي والدلتا"، فهو عـــبارة عـــن إعلانـــات للنوايا "الطيبة" بشأن توفير الأسمدة وتحسين البذور وفتح الأسواق الخارجية والدفاع عن مصالح المنتجين المحليين في مواجهة الـــدول الأجنبـــية التـــي تقدم دعما لمزارعي القطن لديها. وهذه النوايا من الـــصعب تـــصديقها، لأن وزارة الخارجـــية المـــصرية قامـــت بحل وحدة "المـــشاركة الأوروبـــية" بعـــد التوصل لاتفاق المشاركة، بدلا من تطويرها وتخصيـــصها للـــدفاع عـــن مصالح مصر في هذا الاتفاق بالعمل على رفع أســـقف حـــصص الصادرات الزراعية المصرية لأوروبا، والحصول على حـــصة مـــن ســـوق العمل الأحنبي في أوروبا وغيرها من القضايا. فكيف نـــتعامل بجديـــة مـــع القول بأن مرشح الحزب الوطني سيعمل على إعادة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن تصدير الحاصلات الزراعية المصرية

إلـــى دول الاتحـــاد، وهـــو نفـــسه الـــذي حلت في عهده، وحدة "المشاركة الأوروبية"؟

وفـــيما يتعلق بقيادة المفاوضات الرامية الرامية إلى جعل الدول الكبرى وعلـــى رأســـها الولايات المتحدة تخفض من دعمها للقطن، فإن دول غرب إفـــريقيا المنـــتجة للقطـــن هـــي من قام بهذا الدور في جولات المفاوضات الـــتجارية الـــسابقة في إطار منظمة التجارة العالمية. وعلى هامش مؤتمر مـــنظمة التجارة العالمية الذي عقد في "كانكون" بالمكسيك في عام ٢٠٠٤، تمكنت الولايات المتحدة من التوصل لاتفاق مع مصدري الأقطان في إفريقيا (بنـــين، بوركينا فاسو، مالي، تشاد) لتقديم مساعدات لهم كآلية لتليين موقفهم المـــضاد للـــدعم الكبير الذي تقدمه الولايات المتحدة لمزارعي القطن لديها والـــذي يـــصل إلى نحو ٣,٢ مليار دولار سنويا، والذي يمكنهم من تحقيق قدرة تنافسية عالية ومصنوعة تماما من خلال الدعم بصورة تضر مصدري الأقطان المنافسين لهم وبالذات من بلدان إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى ان عدد المـــستفيدين من المزارعين الأمريكيين من هذا الدعم الأمريكي للقطن يبلغ نحـــو ٢٥ ألـــف مزارع (مجلة "نيوزويك، الطبعة العربية، ٢٠٠٣/٩/٢٣، صـــــ ٤)، أي بواقع ١٢٥ ألف دولار لكل مزارع في المتوسط، ويقوم ما يـــسمى بـــــ "مجلـــس القطـــن القومي" في الولايات المتحدة بتنظيم الضغط الـــسياسي لمنتجـــي القطـــن وتعبـــئة الأنصار في الكونجرس وفي الإدارة الأمـــريكية لحمايـــة هـــؤلاء المنتجين الذين سينهارون تماما ويعجزون عن المنافـــسة وعـــن الاستمرار في الإنتاج لو لم يحصلوا على الدعم الحكومي الأمريكـــي الـــذي يضفي عليهم قدرة تنافسية مصطنعة تجعلهم أهم مصدر للقطـــن فـــي العـــالم علـــى حساب المنتجين الأكثر كفاءة في الدول النامية وضمنها مصر التي وقف وفدها لاجتماع منظمة التجارة العالمية يتفرج على الـــدول الإفـــريقية الفقيرة وهي تحارب ضد الدعم الأمريكي لمنتجي القطن الأمريكيين دون أن يفعل شيئا، ربما حتى لا يغضب الولايات المتحدة حسب تصور الوفد الذي أرسلته حكومة مبارك!

أمـــا البـــرنامج الأخير وهو ما يسمى برنامج "السياحة في مصر"، فإنه يقـــدر أن الاســـتثمارات في هذا القطاع ستبلغ نحو ٤٨ مليار جنيه منها ١٨ مليار جنيه تقرضها البنوك للمستثمرين، والباقي يدبرونه بأنفسهم ليوجد نحو ١,٢ ملـــيون فرصـــة عمـــل خلال ست سنوات. وهذا "البرنامج" هو الآخر

يتوقف إجمالا على توافر هذا التمويل لدى رجال الأعمال في قطاع السياحة ومـــدى قناعـــتهم بمناخ الاستثمار في مصر. كما أن التمويل الذي ستوفره البـــنوك لا علاقة للرئيس وحكومته به أيضا، لأن أي رئيس يمكنه أن يدعو البنوك العامة على الأقل إلى تمويل مثل هذه المشروعات، لكنه لا يمكن ولا يجـــب أن يفرض عليها ذلك لأنها يجب أن تعمل على أسس اقتصادية، كما ذكرنا في موضع سابق.

وفي "برنامجين" فقط هما "القرض الصغير"، و "الألف مصنع"، تشير الحقائق إلى أنه حتى لو تم تنفيذهما فإن عدد فرص العمل الذي يمكن إيجاده من خلالهما لن يزيد عن ٦٠٠ ألف فرصة عمل على مدار السنوات الست القادمة، بما يقل بنحو ١,٧ مليون فرصة عمل عن التقديرات الجزافية وغير العلمية التي أوردها مرشح الحزب الوطني في برنامجه.

وفي كل الأحوال لم يتحدث مرشح الحزب الوطني عن تقديم إعانة للعاطلين، رغم أن هذه الإعانة هي آلية رئيسية للضغط على أي حكومة ومجتمع أعمال من أجل إيجاد فرص جديدة للعمل حتى لا يتم تحميل ميزانية الدولة بمخصصات ضخمة لإعانة العاطلين.

وكل ما سبق يعني أن مرشح الحزب الوطني الذي قاد مصر إلى كارثة البطالة المدمرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ليس لديه أي حل حقيقي لهذه المشكلة، وإنما مجموعة أوهام يضلل بها الشعب من أجل البقاء فترة أخرى في حكم مصر!

٤- برنامج الأجور..إلقاء الفتات للشعب والإبقاء على الفساد:

يعد حديث مرشح الحزب الوطني عن رفع الأجور الأساسية للموظفين بنـــسبة ١٠٠% خـــلال الأعـــوام الست القادمة، أشبه بإلقاء الفتات لموظفي الحكـــومة والقطـــاع العام والهيئات الاقتصادية، دون إجراء إصلاح حقيقي لنظام الرواتب والأجور غير العادل والفاسد كلية والذي لا يشكل حافزا على العمـــل والإنـــتاج والابتكار بل حافزا للفساد، فضلا عن أن هذا النظام يتسم بأنـــه ســـري تمامـــا ولا يتمتع بأي درجة من الشفافية فيما يتعلق بالدخول الإضـــافية التي هي الأساس في خلق الفروق الهائلة بين دخول العاملين في المؤسسات العامة.

فالأجر الشهري، لموظف الدرجة السادسة في الجهاز الحكومي يبدأ من ٢٠ إلـى ٤٥ جنيها وعلاوته الدورية ما بين ١,٥ إلى ٢ جنيه. وإذا أضفنا إلـيه العلاوات التي تم ضمها على الراتب الأساسي، فإن الحد الأدنى يرتفع إلـى ٤٠ جنـيها تقريبا، ويرتفع الحد الأقصى إلى نحو ٦٥ جنيها. أما عند أعلـى الـدرجات وهي وكيل أول الوزارة فإن الراتب الأساسي الرسمي له يـبلغ ٢١٧٥ سنويا، أي ١٨١,٢٥ جنيه شهريا، لكن العلاوات التي أضيفت علـى الراتب الأساسي تصل بهذا الراتب إلى نحو ٤٥٠ جنيها شهريا، وهو مـرتب هـزيل ومهين لمن يقع على قمة الجهاز الوظيفي وهو دعوة للفساد لتوفير ضروريات الحياة.

وإذا ابـتعدنا عن النموذج القانوني للرواتب، فإن مدير عام في وزارة الشئون الاجتماعية، بدأ عمله كخريج جامعي حديث في عام ١٩٧٧، براتب شامل بلغ نحو ٢٨,٥ جنيها، وكانت تشتري وقتها نحو ٢٨,٥ كيلو من اللحم الـبلدي، وبعـد ٢٨ عاما من العمل حصل خلالها على تقدير ممتاز بشكل متواصـل وبلا أي استثناء وأصبح مديرا عاما، فإن راتبه الأساسي في عام ٢٠٠٥، بلـغ نحـو ٤٣٣ جنيها، وبلغ راتبه الشامل نحو ٥٤٠ جنيها، وهي تشتري نحو ١٨ كيلو من اللحم فقط. أي أن القدرة الشرائية لراتبه تدهورت رغـم سـنوات خدمـته وخبرته الطويلة، وبالتالي فإن مستوى معيشته هو وأسرته قد تدهور على نحو درامي بدلا من أن يتحسن.

وهـذا مجرد نموذج للرواتب الهزلية في الجهاز الحكومي وفي القطاع العـام. ولـم ينج من هذه الرواتب غير المعقولة سوى العاملين في القضاء والـشرطة والأمـن القومـي والقوات المسلحة والجامعات والنيابة الإدارية والجهـاز المركزي للمحاسبات، وإن كانت هناك فروق هائلة وغير منطقية حتـى بين هذه الفئات، فمرتبات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتي مـن المفتـرض أن تكـون بين الشرائح الأعلى، تعتبر متدنية لأن الدخول الإضـافية المـرتبطة بها أقل من الفئات الأخرى، التي تتلقى القيادات العليا فيها دخولا خيالية مثلما هو الحال في الشرطة والجيش بالذات.

وإذا كانـت الإدارة العليا في الجهاز الحكومي والقطاع العام تواجه هذا الوضـع من خلال البدلات والمكافآت والأرباح التي تحقق لغالبية عناصرها دخـولا ضخمة تتجاوز أضعاف الراتب الأساسي وأحيانا عشرات أو مئات أضـعافه كما في الهيئات الاقتصادية والبنوك وشركات التأمين والمؤسسات

الإعلامية والصحفية بالذات، فإن باقي موظفي الدولة والقطاع العام، يواجهون انخفاض رواتبهم بالبحث عن مصادر دخل إضافية سواء كانت غير مشروعة مثل الرشوة أو التلاعب والتحايل للحصول على المزيد من أموال المؤسسة التي يعمل بها، أو للسطو على بعض ممتلكاتها أو ممتلكات الدولة التي تديرها، أو بعدم بذل جهد في العمل من أجل القيام بأعمال أخرى تساعد على تحقيق دخل يكفي للحد الأدنى من حياة كريمة، أو أنهم يسعون للسفر للخارج حتى ولو بشروط مهينة في بلدان قد لا تحترم آدميتهم، من أجل تكوين مدخرات تساعدهم على الحياة بعد العودة لمصر والعمل مجددا في الدولة وقطاعها العام وهيئاتها. وهناك من لا يفعل شيئا خارج عمله الرسمي ويتحول لعالة على أسرته ولو بشكل جزئي، أو يستنزف ميراثه تدريجيا، أو ينحدر اجتماعيا بما لذلك من آثاره النفسية والاقتصادية السلبية و المدمرة في بعض الأحيان للعامل أو الموظف أو لأسرته، أو حتى يتحول إلى شخص معادى للمجتمع عموما أيا كان الغطاء النفسي أو الأيديولوجي لهذا العداء.

أما فيما يتعلق بتقارب الراتب عن نفس العمل في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية، أو بمعنى آخر وحدة سوق العمل، فإن مصر تعتبر من أعجب بلدان العالم حيث يوجد تفاوت هائل للرواتب الأساسية والدخول الإضافية عن نفس العمل، فراتب المحاسب أو المهندس في الجهاز الحكومي يختلف تماما عن راتب نظيريهما اللذين يعملان في القطاع العام، وكلاهما يختلف راتبه عن راتب من يعمل في الهيئات الاقتصادية أو البنوك أو شركات التأمين ..إلخ. وهذه الفروق تجعل الوظائف في الجهات المميزة محجوزة لمن يمتلكون الواسطة، بينما تكون الوظائف المحدودة الراتب من نصيب المتعلمين من أبناء الطبقات الفقيرة أو الوسطى. والحقيقة أن هذه التمايزات تخلق أحقادا اجتماعية وتبرر للموظفين والعمال الذين يحصلون على أجور ورواتب منخفضة، أن يقوموا بالتحايل في أعمالهم بحيث لا يعملون بجدية لتوفير جهودهم للعمل في وظائف إضافية لزيادة دخولهم. ولإصلاح هذا الأمر الذي تم إفساده في فترة حكم مبارك الطويلة، لابد أن تكون الوظيفة الواحدة لها أجر واحد أو متقارب على الأقل في إطار الوظائف العامة في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية والمؤسسات المصرفية والتأمينية وغيرها.

والحقيقة أن هناك منافذ أخرى غير الراتب لقمم السلطة في مصر، لكنها تتسم بالسرية وهو أمر غير مقبول في أي نظام يحترم حق الشعب في العلم بشئون دولته، فهناك من يحصل على حصص من الدمغات أو الغرامات أو الإعلانات أو حتى من عائد بعض الموارد الطبيعية أو بدلات الولاء للقيادة السياسية. وهذه المنافذ هي نوع من التحايل على الرواتب غير المنطقية، في حين أن السلوك الأكثر استقامة والذي تتبعه الدول المتقدمة يتمثل في تحديد رواتب مرتفعة لمن هم في قمم السلطة تضمن لهم مستوى معيشي مرتفع يليق بمسئولياتهم وبمكانتهم وتبعاتها، على أن يكون هذا الراتب واضحا ولا تكون هناك أبواب خلفية لتحقيق دخول أخرى، وذلك على غرار النظام الأمريكي الذي يحدد مرتبا كبيرا للرئيس (٤٠٠ ألف دولار سنويا) والوزراء، لكنه في منتهى الصرامة إزاء أي تجاوزات تحدث من أي منهم بهدف تحقيق دخول غير مشروعة.

وللعلم فإن الحد الأدنى لراتب العامل في بلد عربي مثل الجزائر، بلغ في عام ٢٠٠٣ نحو ثمانية آلاف دينار جزائري شهريا، أي نحو ١٠٠ يورو تقريبا، وتم رفعه إلى عشرة آلاف دينار شهريا في عام ٢٠٠٤، أي نحو ١٢٠ يورو شهريا.(راجع، الجزائر: ٢,٣ مليون شاب في البطالة والإصلاحات تتباطأ في عهد بوتفليقة، جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٤/٧)، وهو ما يوازي نحو ٨٥٠ جنيها مصريا، أي أكثر من ٢٠ ضعف الحد الأدنى للأجور في مصر!!

وإذا كان هذا هو الحد الأدنى لراتب العامل في دولة عربية هي الجزائر التي بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل السنوي نحو ١٨٩٠ دولار عام ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ١٣٩٠ دولار للفرد في مصر في نفس العام (راجع: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٥، جدول ١)، بما يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر يبلغ نحو ٧٣,٦% من نظيره الجزائري، فإن الحد الأدنى لراتب العامل في مصر يجب أن يكون نحو ٨٨ يورو، أي نحو ٦١٨ جنيه مصري. وإذا أخذنا بالحد الأدنى المساوى لمتوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر والبالغ نحو ١٣٩٠ دولار سنويا أي نحو ٨٠٦٠ جنيها، أي ما يوازي نحو ٦٧٠ جنيها شهريا، فإن الحد الأدنى لراتب العامل ينبغي ألا يقل بأي حال من الأحوال عن ٥٠٠ جنيه كحد أدنى على أن يتزايد سنويا بنسبة تعادل معدل التضخم.

هذا هو العدل وليس برنامج السيد/ محمد حسني مبارك مرشح الحزب الوطني عن رفع الدخول الشديدة التدني للضعف على مدار ست سنوات، لأن هذا الضعف يبقى شديد التدني أيضا، ولا علاقة له بالعدل في توزيع الدخول في المجتمع المصري الذي عاد "بفضل" قيادة مبارك إلى مجتمع النصف في المائة مرة أخرى.

إن المسألة واضحة تماما وهي أن انهيار الرواتب الأساسية للعاملين في الدولة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، ناتج عن الظلم الاجتماعي وسوء توزيع مخصصات الدخول الإجمالية من حوافز وعمولات وأرباح ومكافآت والتي تتجاوز أضعاف الدخول الأساسية ويتم توزيعها بشكل فاسد بدون رقابة حقيقية في ظل عدم وجود نظام ديموقراطي كامل في مصر.

وتعد قضية الفساد الخاصة بيوسف عبد الرحمن، واحدة من القضايا المهمة التي أظهرت الكثير من خبايا ومساوئ نظام الرواتب الإضافية في مصر، فهذا الموظف العام الذي تخرج من الجامعة عام ١٩٨٣، كان يحصل رسميا على دخول تقارب الربع مليون جنيه شهريا، أي ما يزيد على راتب الرئيس الأمريكي الذي يبلغ ما يوازي ١٩٣ ألف جنيه شهريا، وهو لم يحاكم على هذا الغرف من أموال مصر، وإنما قدم للمحاكمة بسبب العمولات والرشاوى التي اتهم بالحصول عليها، والدخل الرسمي لهذا الموظف يصل لنحو ٢٠ ضعف الراتب الرسمي لوزير الزراعة الذي عينه في مناصبه، وهذا يعني أن هذا النظام مختل خللا مذهلا ولا يصلح كحافز للعمل والإنتاج والابتكار، بقدر ما يشكل أساسا للفساد. ومن مفارقات هذا الوضع العجيب أن شخصا واحدا كان يرأس مجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية العملاقة التي تعاني من سوء الأداء والديون المتراكمة إبراهيم نافع في مؤسسة الأهرام، بلغ دخله الرسمي الشامل والذي يضم الراتب الأساسي والبدلات والعمولات والأرباح والحوافز، حسب ما نشرته إحدى الصحف الأسبوعية القريبة من رئيس المجلس الأعلى للصحافة في مصر والتي تتيح لها هذه العلاقة فرصة الحصول على مثل هذه الأسرار المروعة.

ويحصل مدير عام الإعلانات في نفس المؤسسة على أكثر من ٦٠٠ ألف جنيه شهريا، وهو ما يتجاوز الدخل الذي يحصل عليه مئات الصحفيين الذين تنهض الصحيفة على أكتافهم، وهو ظلم فادح يعكس انعدام العدل وانعدام التوازن في الرواتب في هذه المؤسسات وفي مؤسسات الدولة بصفة

عامة، ويكرس وجود صفوة بيروقراطية فاسدة ومتحكمة في غياب أي رقابة شعبية عليها في ظل النظام الديكتاتوري البوليسي الحاكم، مقابل غالبية ساحقة من الشغيلة المطحونين والمحرومين من فرصة الحياة الكريمة بسبب تدنى رواتبهم غير الإنسانية.

إن برنامج مبارك الذي يقضي بزيادة الأجور في الدرجات الدنيا للسلم الوظيفي بنسبة ١٠٠%، وفي الدرجات العليا بنسبة ٧٥% خلال السنوات الست القادمة، وفي تخفيض الفروق بين الأجور الأساسية، هو نوع من الترقيع الفاسد لثوب مهتريء يزيده اهتراء خاصة وأن هذه الزيادات المقترحة سوف يلتهمها ارتفاع الأسعار ليبقي مستوى معيشة الموظفين والعمال عند مستويات متدنية.

إن مصر تحتاج ببساطة لنظام جديد للأجور قادر على تحقيق الهدف منه وهو حفز الإنتاج والابتكار ورفع إنتاجية العمالة المصرية وبالتالي رفع القدرة التنافسية لما تنتجه من سلع وخدمات، بما يعني ضمنا رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري عموما في بيئة اقتصادية دولية مشتعلة بالمنافسة الاقتصادية بين مختلف بلدان العالم.

وهناك مبدئان أساسيان لابد أن يحكما عملية إصلاح نظام الرواتب والأجور في مصر، أولهما أن تكون فلسفة الدفع مقابل العمل والابتكار هي القاعدة التي تتحدد الأجور والرواتب بناء عليها. كما أن الأجر أو الراتب الذي يحصل عليه الموظف أو العامل الذي حصل على مؤهل معين ولديه سنوات خبرة محددة، عن عمل محدد في الحكومة والقطاع العام لابد أن يكون واحدا أو متقاربا على الأقل، لإرساء قاعدة العدالة ووحدة سوق العمل في مصر، كما هو الحال في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة. على أن يكون معلوما أن تعليم وتدريب ومهارة العامل أو الموظف ليست هي المحدد الرئيسي لعمله ولإنتاجيته رغم أهميتها، حيث أن كفاءة وصرامة النظام الإداري بما يتضمنه من ثواب وعقاب وحداثة الآلات وأساليب العمل، ومدى كثافة رأس المال أو العمل في أي منشأة هي المحددات الرئيسية لإنتاجية العامل وهي التي تضمن قيام العامل بالعمل بشكل جدي ومنتج خلال ساعات عمله، هذا فضلا عن أن مشاركة العامل أو الموظف في معرفة ما يدور بمؤسسته وفي مراقبة أدائها الإنتاجي والمالي، يخلقان جوا

من المسئولية من قبل العاملين في هذه المؤسسة تجاه مؤسستهم بشكل يساهم في تحسين الإنتاجية.

وثانيهما أن يقوم نظام الرواتب والأجور على أساس أن الأجر الأساسي هو مصدر دخل الموظف وبالتالي لابد أن يكفي لحياة كريمة للموظف ومن يعولهم. وهذا يعني أنه من الضروري، أن تتم مضاعفة رواتب العاملين بالدولة، خاصة القطاع الحكومي، لأن محدودية راتب الموظف أو أجر العامل، يؤدى إلى طلب الرشوة أو ضعف الإنتاجية وتعطيل العمل ومصالح المواطنين على الأقل.

ويمكن أن تتم مضاعفة الرواتب دون تكلفة إضافية من خلال العدالة في توزيع مخصصات الرواتب والأجور والبدلات والحوافز والمكافآت، بدلا من الوضع الراهن حيث يمكن لحفنة أفراد في الإدارة العليا أن يحصلوا على أضعاف ما يحصل عليه مئات العاملين في مؤسساتهم. كذلك فإنه من الضروري أن يوضع سقف لكل أشكال الحوافز والمكافآت والأرباح والبدلات بحيث لا تتجاوز في مجملها وعلى مدار العام، قيمة المرتب الأساسي خلال العام مع مضاعفة هذا الراتب إلى المستوى الذي يضمن حياة كريمة للعاملين ويحمي كرامتهم ويزيد من ولائهم لمؤسساتهم وعملهم وليس لرؤسائهم بصورة شخصية كما هو الوضع حاليا في ظل امتلاك هؤلاء الرؤساء لسلطة المنح والمنع لدخول إضافية تتجاوز الرواتب الأساسية عشرات المرات أو حتى مئات المرات في بعض الحالات الاستثنائية.

وهذا الأمر ضروري حتى تكون هناك شفافية في نظام الرواتب والأجور في مصر، بدلا من النظام الباطني أو السري المعمول به في مصر حاليا فيما يتعلق بالدخول الإضافية الضخمة. وفي كل الأحوال فإن هناك ضرورة لمراقبة صرف كل ما يزيد عن الراتب الأساسي من خلال الأجهزة الرقابية ومن خلال العاملين أنفسهم الذين يجب أن يكون توزيع مخصصات الرواتب والأجور في مؤسساتهم، واضحا أمامهم. وهذا الأمر ضروري للغاية للحد من الأبواب الخلفية التي تتيح لبعض كبار موظفي الحكومة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية وأصحاب الحظوة لديهم، أن يحصلوا على دخول ضخمة تتجاوز عشرات أضعاف أو حتى مئات أضعاف دخول أقرانهم في الوظائف العامة. وأيضا حتى لا يتحول المرتب الأساسي للموظف العام إلى دخل هامشي يدفع من يعتمدون عليه إلى درك الفقر

والعوز. باختصار، لابد من إعادة الاعتبار للراتب الأساسي باعتباره الدخل الأساسي للموظف العام الذي يمكنه الاعتماد عليه في تحقيق حياة كريمة له ولمن يعولهم.

وترتيبا على كل ما سبق يحدد الحد الأدنى للأجر في مصر بنحو ٥٠٠ جنيه شهريا، يرتفع سنويا بنسبة تعادل معدل التضخم، على أن يزيد مرتب العاملين في كل عام بنسبة تعادل ٧% كمقابل للأقدمية والخبرة التي اكتسبها العامل، إضافة إلى نسبة موازية لمعدل التضخم هذا إذا كان مرشح الحزب الوطني يريد تحقيق درجة مقبولة من العدل ومن وضع ضوابط موضوعية لتقليص الفساد في الجهاز الحكومي.

٥- برنامج مبارك للإسكان

إذا انتقلنا لبرنامج مبارك للإسكان فإنه يستهدف بناء ٥٠٠ ألف شقة للشباب على مدار الست سنوات القادمة، وهي مبالغة فجة لأن مشروع مبارك لإسكان الشباب والذي بدأ تنفيذه منذ ما يقرب من ١٠ سنوات لم ينفذ خلاله سوى ٧٤ ألف شقة، فكيف سينفذ في الست سنوات القادمة قرابة سبعة أضعاف ما نفذه في عشر سنوات؟!

ألا يدعو ذلك إلى التشكك في مصداقية هذا البرنامج بناء على الخبرة السلبية للسنوات السابقة التي لم ينجز فيها إلا القليل جدا، وحتى ذلك القليل لم يأت إلا بعد تجاهل طويل الأمد من نظام مبارك لإسكان الشباب ومحدودي الدخل.

ويقوم برنامج مبارك في هذا الصدد على منح الأراضي مجانا للقطاع الخاص لبناء إسكان شعبي بحيث يكون ثمن الوحدة التي تبلغ مساحتها ٧٠ مترا هو ٥٠ ألف جنيه بواقع ٧١٤ ألف جنيه للمتر بدون وجود ثمن للأرض، على أن تقدم الدولة ١٥ ألف جنيه دعم لكل وحدة سكنية، ويدفع الشاب ٥ آلاف جنيه كمقدم لثمن الوحدة ويتم سداد الباقي على مدى زمني يتراوح بين ٢٠ ، و ٣٠ عاما بقسط شهري يبدأ من ١٦٠ جنيها. وهذا البرنامج هو نموذج للالتفاف الذي يفتح بوابات الفساد، فإذا كانت الدولة ستقدم من الموازنة العامة منحة لكل شاب قيمتها ١٥ ألف جنيه لتمويل السكن وستقدم الأرض مجانا، فلماذا لا تقدم مباشرة للشباب وليس للقطاع الخاص، بحيث تقوم كل مجموعة من الشباب المرتبطين عائليا أو جغرافيا

بتكوين اتحاد ملاك والحصول على القرض الميسر الذي سيسدد على ٣٠ عاما بنظام التمويل العقاري وبناء وحداتهم السكنية بنصف التكلفة التي يرصدها برنامج مبارك، وتوسيع نطاق البرنامج ليشمل عددا أكبر من شباب مصر ويوجد قطاعا محفزا للنمو السريع للإسكان الشعبي ولكل الصناعات والخدمات المرتبطة بقطاع البناء.

والطريف أن قسط شقة الشباب سوف يكون ١٦٠ جنيها في حالة التسديد على ٣٠ عاما وأكثر من ٢٠٠ جنيه في حالة التسديد على ٢٠ عاما، علما بأن مرتب خريج الجامعة الذي يعمل في الجهاز الحكومي يقل عن ١٥٠ جنيها بعد إضافة كل البدلات إليه، فأي شباب سيتم بيع هذه الوحدات السكنية لهم، وألا يعني هذا استبعاد قطاع مهم من الشباب منذ البداية. هذا فضلا عن أن ملايين العاطلين من خريجي النظام التعليمي سوف يكونون خارج الاستفادة من هذا البرنامج لأنهم ببساطة لا يملكون أي مصدر خاص للدخل، في حين أن التصور الذي طرحناه بتقديم المنح والأراضي للشباب سوف يتيح فرصا أكثر للعمل والتوسع العقاري الشعبي بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار المبالغ فيها التي تبيع بها الشركات العقارية وحداتها السكنية.

أما برنامج المياه فإنه لم يتعرض من قريب أو بعيد لنوعية مياه الشرب التي تخرج من الكثير من محطات المياه والتي لا تكون قد تمت تنقيتها من الكثير من الأملاح والمعادن الثقيلة الضارة بالصحة، أو لا تختلف في بعض الأحيان عن مياه الترع الملوثة في بعض الأماكن سواء لأنها تأخذ من مياه جوفية سطحية أو غير عميقة وتكون ملوثة بمياه الصرف الصحي، أو لأن خزانات المياه لا يتم تنظيفها بصورة تحافظ على الصحة العامة، أو لأن شبكة أنابيب المياه متهالكة تسمح بدخول المياه الجوفية السطحية الملوثة بالصرف الصحي وبالطين. وللعلم فإن المياه الملوثة مع المبيدات الضارة والمسرطنة التي استخدمت في الزراعة ووصلت إلى المياه وانتقلت للمواطنين عبر الخضر والفاكهة واللحوم والمياه، هي أحد الأسباب الرئيسية في التزايد الرهيب لحالات الفشل الكلوي والسرطان وأمراض الكبد في مصر.

٦- برنامج التعليم..عزف مكرر لنغمة رديئة

أما البرنامج الخاص بالتعليم فإنه لم يتعرض من قريب أو بعيد لفساد العملية التعليمية المعتمدة على الدروس الخصوصية غير الشرعية، وعلى مناهج مكتظة يتم تحفيظها للطلاب ليفرغونها في الامتحانات، وعلى دفع رواتب مزرية للمدرسين بحيث لا يكون أمامهم من أجل تحقيق أي حد أدنى من حياة كريمة سوى اللجوء للسفر للخارج أو للدروس الخصوصية وللتكاسل أثناء العمل الرسمي. وطالما لم يتم إصلاح رواتب هيئات التدريس بشكل حاسم وحافظ للكرامة، ولم يتم تطوير المناهج وإعطاء أولوية للتدريب العملي لتعليم الطلاب القدرة على التفكير والتصرف والنقد والعلوم الأساسية ومهارات الحياة، فإن عمليات إنشاء مدارس جديدة رغم أهميتها، لن تكون حلا للمشكلة التعليمية المتفاقمة في مصر.

وختاما، من الصعب لكل عاقل ذي ضمير وطني حي أن يقبل أن تستمر مصر رهينة لمدة ستة أعوام أخرى لمرشح كان أداؤه الاقتصادي سيئا للغاية هو والحزب الحاكم الذي يرأسه مما أدي لانهيار المكانة الاقتصادية لمصر، وساهم بسوء الأداء وضعف الكفاءة والجمود الناجم عن السيطرة الطويلة على الحكم، في انتشار الفساد وتوحش البطالة والغلاء في ظل اقتصاد راكد أو بطيء في أفضل الأحوال. إن مستقبل مصر في حاجة إلى الانعتاق من أسر هذا المرشح وحزبه اللذان يصران على إبقاء مصر رهينة لنظام القمع والقهر والظلم الاقتصادي-الاجتماعي المروع، وهذا الانعتاق هو مهمة شعبنا العظيم وقواه الحية المسلحة بالحقائق والعلم والمدفوعة بعشق هذا الوطن الجميل وبالرغبة المشروعة في صياغة مسار ومصير يليق بمصر وشعبها.

الفهرس

مقدمة ٥

الفصل الأول:

من يحكم مصر في عصر مبارك؟ ٩

أولاً: رأسمالية الدولة وتحللها إلى بيروقراطية فاسدة ١٣

ثانياً: التقليدية القادمة من عالم الاقتصاد الأسود ١٦

ثالثاً: ضائع البيروقراطية وشركائها ١٦

رابعاً: الرأسمالية الزراعية ١٧

خامساً: السياسات الاقتصادية العامة لنظام مبارك ٢١

سادساً: البديل لنظام وسياسات مبارك ٣٢

الفصل الثاني:

مؤشرات الأداء وانهيار المكانة الاقتصادية لمصر في عصر مبارك ٣٩

أولاً: انهيار المكانة.. مقارنة بين تطور الناتج والصادرات في مصر ودول أخرى ٤١

ثانياً: تدهور الاستثمارات الأجنبية وضعف الادخار والاستثمار وتدهور القدرة التنافسية ٤٧

ثالثاً: الناتج المحلى الإجمالي وسوء توزيعه ٥٦

رابعاً: مؤشرات أداء الاقتصاد المصري ٥٨

خامساً: الدين المحلى تجاوز كل حدود الأمان ٦٢

سادساً: عصر انهيار الجنيه وقدرته الشرائية ٦٧

سابعاً:تزوير البيانات فى عهد مبارك نموذج بيانات التجارة الخارجية والميزان التجارى ٧٠

الفصل الثالث:
البطالة.. الإخفاق الكبير لعصر مبارك "السعيد" ٧٥
أولاً: تزييف البيانات الرسمية بشأن البطالة ٧٨
ثانياً: الشباب والمتعلمين تحت أنياب غول البطالة ٨١
ثالثاً: تبرير العجزة والفاسدين ٨٢
رابعاً: "تصدير" البشر والتدريب بلا هدف المزيد من البطالة المقنعة لن تحل المشكلة ٨٣
خامساً: مواجهة البطالة.. الحلول الممكنة ٨٦

الفصل الرابع
"الكويز" وتصدير الغاز لإسرائيل كارثتا الختام ٩١
أولاً: اتفاق "الكويز" ٩٣
ثانياً: اتفاق تصدير الغاز لإسرائيل.. كارثة جديدة على درب الكويز ١١١

الفصل الخامس:
انفجار الفساد وذروته برنامج الخصخصة ١١٥
أولاً: الفساد.. الغول الذين تعملق في عهد مبارك ١١٨
ثانياً: نظام الأجور والرواتب.. نظام الفساد وليس لحفز الإنتاج ١٢٥
ثالثاً: ذروة الفساد في خصخصة القطاع العام ١٣٢

الفصل السادس:
على هامش انتخابات الرئاسة: ١٥١
البرنامج الاقتصادي لمرشح الحزب الوطني ١٥٣

AL GAZERA
INTERNATIONAL
PRESS
طبعت بمطابع الجزيرة إنترناشيونال
٥ شارع جمال الشاهد من شارع السودان - المهندسين
تليفون : ٣٣٤٧٤٥٩ (٢٠٢) فاكس: ٣٣٤٥٢٠٥٦ (٢٠٢)
www.algazeraweb.com
elgezirapress@hotmail.com

هذا الكتاب

تعرض الاقتصاد المصرى خلال ٢٤ عاما من حكم مبارك، لأزمات هائلة من البطالة التى تحرم الملايين من أبناء مصر من فرص العمل وكسب العيش بكرامة، والفساد الذى استشرى وفاق كل ما شهدته مصر عبر تاريخها الطويل، إلى الديون الخارجية والمحلية والغلاء والركود. ورغم كل هذا فإن الرئيس لم يكتف بفترة حكمه الطويلة للغاية، بل إنه يريد أن يحكم مصر لفترة قادمة من خلال انتخابات تتم فى ظروف غير عادلة ولا تضمن أى نزاهة للعملية الانتخابية، حيث تمت صياغة المادة الدستورية ٧٦ بصورة فاسدة، وحيث لايوجد فصل بين السلطات ولا توازن بينهما بما يضع السلطتين القضائية والتشريعية تحت سيف السلطة التنفيذية، وحيث يستمر قانون الطوارىء وترسانة القوانين المقيدة للحريات. وفى هذا المناخ احتوى برنامج مرشح الحزب الوطنى على كم هائل من الأكاذيب والأوهام عن إنجازاته ووعوده للمستقبل. وإنطلاقا من إيماننا بحق أبناء هذه الأمة العظيمة فى معرفة الحقيقة. فإننا ننشر هذا الكتاب العلمى عن حقائق الركود والبطالة والفساد والغلاء والفقر والديون وتزييف البيانات وخداع الشعب فى عهد مبارك وحزبه الوطنى حتى تتضح الأمور أمام الشعب ليقرر بنفسه وبقيادة قواه الحية ماذا هو فاعل إزاء مبارك وحزبه.

الفوتوغرافيا وتصميم الغلاف : أحمد اللباد

ميريت

ALEF Bookstores
الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك
7936979370550
LE 35.0
Paperback
سياسة واقتصاد (عامة)